



جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

أساليب النفي في ديوان الهذليين

"Techniques of Negation in the Hudhali Poet's Diwan
(Diwan al-Hudhaliyin)."

إعداد

عبدالله سحاب مطر العيساوي

(١٣٢٠٣٠١٠٠٤)

إشراف الأستاذ الدكتور

علي حسين البواب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

الفصل الأول

٢٠١٥/٢٠١٦م

تفويض

أنا الطالب عبدالله سحاب مطر العيساوي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص، عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار

الرقم الجامعي: ١٣٢٠٣٠١٠٠٤
الكلية: الآداب والعلوم الإنسانية

أنا الطالب: عبدالله سحاب مطر العيساوي
قسم اللغة العربية وآدابها

أقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمتُ شخصيًا بإعداد رسالتي بعنوان:

أساليب النفي في ديوان الهذليين

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أقر بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلّة من رسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراة أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسًا على ما تقدم، فإنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: ١٢ / ١ / ٢٠١٦م.

قرار لجنة المناقشة

أساليب النفي في ديوان الهذليين

"Techniques of Negation in the Hudhali Poet's Diwan (Diwan al-Hudhaliyin)."

إعداد

عبدالله سحاب مطر العيساوي

١٣٢٠٣٠١٠٠٤

إشراف

الأستاذ الدكتور: علي حسين البواب

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الأستاذ الدكتور: علي حسين البواب (مُشرفًا ورئيسًا)
	الأستاذ الدكتور: حسن الملح (عضوًا)
	الدكتور: حسين أحمد كتانة (عضوًا)
	الأستاذ الدكتور: علي توفيق الحمد (عضوًا خارجيًا)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية وآدابها ، جامعة آل البيت ، نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: ١٢ / ١ / ٢٠١٦ م.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع...

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهّد لي طريق العلم، إلى من علّمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... أرجو من الله أن يمدّ في عمرك لتتري ثمارًا قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجومًا أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ... (والدي العزيز).

وإلى من يسعد قلبي بلقياها، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي (أمي الحبيبة).

وإلى توائم روحي ورفاق دربي (أخي محمد، وأخواتي).
وإلى من أنسوني في دراستي وشاركوني همومي (أصدقائي).
وإلى أستاذي ومعلّمي الذي علّمني الصدق والأمانة (علي البواب).

وإلى كل من مدّ لي يد العون، وعلّمني ولو حرفًا واحدًا، من الأساتذة، والأهل، والأصدقاء، وإلى كل من شجّعني... أهدي هذا العمل.

عبدالله سحاب العيساوي

الشكر والتقدير

أتوجه أولاً بالحمد والشكر لله سبحانه وتعالى، أن وفقني لإتمام هذه الدراسة، فيا ربي لك الحمد حمداً يليق بجلالك.

ويسرني أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور، (علي حسين البواب) إشرافه على هذه الدراسة، والذي لم يبخل عليّ يوماً من علمه، ووقته، وتوجيهاته، فله كلّ التقدير والاحترام.

كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر والثناء لقسم اللغة العربية في جامعة آل البيت، لما قدّمه لي من توجيهات ونصائح مما أعانني على إتمام هذه الدراسة.

كما يسرني ويشرفني أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الكرام، لتكرّمهم بمناقشتي، ولما قدّمه من توجيهات لتقويم هذه الدراسة على أفضل صورتها، فلهم كل الاحترام.

ولا يفوتني أن أشكر كل من قام بنصحي وإرشادي من الأهل، والأخوة، والأصدقاء.

وختاماً أسأل الله العليّ القدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يجعله علماً نافعاً، ويسهّل لي به طريقاً إلى الجنة.

وصلّى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
ب	التفويض
ج	الإقرار
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	الإهداء
و	الشكر والتقدير
ز	قائمة المحتويات
ك	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٥	التمهيد: نسب هذيل، وموطنهم، ومكانة لغتهم، وأشعارهم، وأهم مصادرهم
١٢	الفصل الأول النفي عند القدماء
١٣	تعريف النفي لغة، واصطلاحاً
١٦	المبحث الأول: النفي عند النحويين:
١٦	سيبويه
١٧	المبرد
١٨	الرماني
١٩	الزمخشري
٢١	ابن مالك
٢٥	المالقي
٢٧	المرادي
٢٩	ابن هشام
٣٠	السيوطي
٣٣	المبحث الثاني: النفي عند البلاغيين:
٣٣	عبد القاهر الجرجاني
٣٤	السكاكي

٣٦	الفزويني
٣٧	بعض المحدثين
٤٢	الفصل الثاني أساليب النفي وأدواته عند النحاة
٤٢	المبحث الأول: النفي الصريح:
٤٤	لم
٤٦	لما
٤٦	لا
٥١	ليس
٥٤	إن
٥٦	لات
٥٧	ما
٦٠	لن
٦٣	المبحث الثاني: النفي الضمني:
٦٥	ليت
٦٦	هيهات
٦٦	أبى
٦٦	لكن
٦٧	بل
٦٧	بلى
٦٨	إلا
٦٨	غير
٦٩	لو
٦٩	لولا
٧٠	إنما
٧٠	دون
٧١	هل
٧١	الهمزة

٧١	كاد
٧٣	الفصل الثالث أساليب النفي في ديوان الهذليين
٧٣	المبحث الأول: النفي الصريح:
٧٣	لم
٧٩	لَمَّا
٨٠	لا
٩٥	ليس
١٠٠	إن
١٠١	ما
١٠٧	لن
١٠٩	المبحث الثاني: النفي الضمني:
١٠٩	ليت
١١٠	هيهات
١١٠	أبى
١١١	لكن
١١١	بل
١١٢	بلى
١١٢	إلا
١١٣	غير
١١٤	لو
١١٥	لولا
١١٥	إنما
١١٦	دون
١١٧	هل
١١٧	الهمزة
١١٨	كاد

١١٩	الفصل الرابع التقويم
١٢٠	أولاً: مدى تأثير كتب اللغة بأشعار هذيل.
١٢٤	ثانياً: مدى توافق الدقة في النقل.
١٢٦	ثالثاً: أثر النفي في ديوان الهذليين.
١٢٨	رابعاً: خصائص شعر هذيل والمآخذ عليه.
١٣٣	الخاتمة
١٣٥	قائمة المصادر والمراجع
١٤٦	الرسائل الجامعية والمجلات
١٤٧	الملخص باللغة الإنجليزية

الملخص باللغة العربية

الموضوع

أساليب النفي في ديوان الهذليين

إعداد

عبدالله سحاب مطر العيساوي

إشراف

الأستاذ الدكتور: علي حسين البواب

- يهدف هذا البحث إلى دراسة أساليب النفي وأدواته عند علماء اللغة العربية، مع تطبيق هذه الأساليب والأدوات على ديوان الهذليين، دراسة نحوية دلالية.
- وقسمت هذه الدراسة إلى: مقدّمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة بينت فيها أهم النتائج. ففي المقدمة: تحدثت عن أهداف الدراسة، وعن منهجية البحث، وعن الدراسات السابقة. وفي التمهيد: تناولت فيه نسب قبيلة هذيل، وموطنهم، وأشعارهم، ولغتهم، وأهم مصادر شعرهم. وفي الفصل الأول: تحدثت عن صورة أسلوب النفي وأحواله عند النحاة القدماء، وقد اخترت مجموعة من النحويين، والبلاغيين، وبعض المحدثين، للحديث عنه. وفي الفصل الثاني: درست النفي بقسميه: الصريح، والضمني، وأدوات كلٍّ منهما، في كتب النحاة، حيث بينت فيه عمل كل أداة، ودلالاتها الزمنية، وطائفة من أحكامها. أما الفصل الثالث: فدرست فيه النفي في ديوان الهذليين، دراسة نحوية، دلالية. وأما الفصل الرابع: فجاء تقويماً لهذه الدراسة، وأهم ما يعرضه هو أثر النفي في ديوان الهذليين. وفي الخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، ومن أبرزها:
- يُستعمل للنفي أدوات: صريحة، وضمنية، حيث جاءت كلٌّ منهما عاملة، وغير عاملة.
 - لاحظ الباحث أنّ أكثر أساليب النفي دوراً في الديوان (لا)، ثم تليها (ما) ثم (لم، وليس، ولن).

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد البشر وإمام المرسلين، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وعلى صحابته الغرّ الميامين، وبعد:

فإنّ لكلّ لغة أساليبها الخاصّة التي تشكّل نسيجاً لغويّاً بها، حيث يُعدّ النفي عند النحاة جزءاً من الكلام؛ لأنّ الكلام عندهم إمّا إثبات وإمّا نفي، والنفي في العربية ينقسم إلى قسمين، قد يكون بأدوات النفي كما هو معروف ومتداول عند جمهور الناطقين بالعربية، وقد يكون النفي من غير أداة، بل يُفهم من خلال السياق.

والناظر في كتب النحو والبلاغة يرى أنّ النفي من المواضيع التي لم يُهتم به في بابها عند العلماء- علماء النحو والبلاغة- قديماً وحديثاً، كما هو حال بقية الأبواب النحوية والبلاغية.

تناولت هذه الدراسة "أساليب النفي في ديوان الهذليين"، من خلال العودة بأساليب النفي إلى مصادر اللغة العربية ونحوها وآدابها لدراسة هذا الأسلوب وأدواته وأقسامه، ومناقشة آراء العلماء حول قضاياها ومسائله، حيث إن هناك تفاوتاً بين النحاة في استعمال بعض الأدوات في النفي أو في معنى النفي، ومحاولة الباحث تطبيق هذه الأدوات في ديوان الهذليين.

ولقد وقعت هذه الدراسة على ديوان الهذليين؛ لأهمية أشعار هذيل وشهرتها بالفصاحة والبلاغة، وكثرة شعرائها، حيث لم تخلُ كتب اللغة من شعر هذيل، فقد اعتنى العلماء قديماً بجمع أشعارهم، منهم الأصمعي، وأبو عبيدة، والشيباني وغيرهم، ومما يذكر أن الإمام الشافعي - رضي الله عنه- كان يحفظ الكثير من أشعارهم، بإعرابها وغريبها ومعانيها، وأكثر شعرائهم تداولاً في كتبهم أبو ذؤيب الهذلي الذي ورد اسمه أو شعره في كتبهم كثيراً.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها لا لكونها دراسة النفي في ديوان الهذليين فحسب؛ وإنما لأن ديوان الهذليين زاخر بالأساليب النحوية، والبلاغية، والدلالات اللغوية.

واعتمد الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، الذي يتناسب وموضوع الدراسة هذه؛ لأنه يتيح للباحث عرض الموضوع في إطار تاريخي واصفاً إياه كما هو، ومتتبعا كافة جوانبه، من خلال رصد المسائل التي تدرج حول أساليب النفي وأدواته من خلال دراستها، وتحديد مبنى كل أداة، ودلالاتها، ووظيفتها النحوية في التركيب اللغوي، ثم تطبيقها على ديوان الهذليين وتحديد موقعها.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية، معتمداً بها على الشعر الذي هو مصدر من مصادر اللغة العربية.

ولم أجد فيما اطلعت عليه من دراسات ما تختص بأساليب النفي تطبيقاً على ديوان الهذليين، فمن الدراسات السابقة والموازية:

- الأمين، محمد الحسن علي، الصورة البيانية في شعر الهذليين، (رسالة دكتوراه)، إشراف: عبد الفتاح لاشين، جامعة أم القرى- السعودية، ١٤١٠هـ. ففي هذه الدراسة تحدث الباحث عن الأساليب البلاغية، كالتشبيه، والمجاز، والاستعارة، في ديوان الهذليين.
- البقري، أحمد ماهر، أساليب النفي في القرآن، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة المنيا ١٩٦٨م، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية- مصر. في هذه الدراسة تحدث الباحث عن أساليب النفي الصريح، والضمني، فتناول آراء النحاة حول النفي، وعن أدوات النفي وتوظيفها في القرآن الكريم، وعن أسلوب النفي الضمني عند النحاة، والبلاغيين.
- جمعات، توفيق، النفي في النحو العربي منحى وظيفي وتعليمي، القرآن الكريم عينة، (رسالة ماجستير)، إشراف: مشري بن خليفة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، ٢٠٠٦. تحدث الباحث في دراسته عن النفي ومفهومه وطرقه وعن أسباب ازوار النحاة وخاصة القدماء عنه، وتناول أيضا صيغ النفي الصريح والضمني في العربية وذلك من خلال الأدوات، والألفاظ، ومن خلال الأفعال، والصيغ الصرفية.
- سلهب، حسن محمد حجازي عاشور، النفي في العربية تطبيق على شعر النابغة الذبياني، (رسالة ماجستير)، إشراف: سمير ستيتية، جامعة اليرموك- الأردن، ١٩٩٨م. تحدث الباحث في رسالته هذه عن وجوه النفي في الكلام، وعرض آراء النحويين في ذلك، كما أنه تحدث عن النفي في شعر النابغة الذبياني دلالة وتركيباً.
- الطرفي، سعيد بن طيب بن سحيم، الإنشاء ومواقفه في شعر هذيل، (رسالة دكتوراه)، إشراف: محمد محمد أبو موسى، جامعة أم القرى- السعودية، ١٤٢٥هـ. وفي هذه الدراسة تناول الباحث عدّة قضايا تتعلّق في تكوين الجملة العربية، وتناول منها الحديث عن أساليب الإنشاء، كالأمر والنهي والاستفهام.
- كبها، سائد ياسين أسعد، ما بُنيَ على أشعار هذيل من تصاريف اللغة وقواعدها، (رسالة ماجستير)، إشراف: يحيى عبد الرؤوف جبر، جامعة النجاح الوطنية- فلسطين، ١٩٩٨م. جاءت هذه الدراسة للحديث عن التعريف بقبيلة هذيل، وما بني على أشعارهم في كتب اللغة، والنحو، والصرف، وما تميزت به لغة هذيل من ظواهر لغوية في شعرهم.
- المصلاوي، علي كاظم محمد، لغة شعر ديوان هذيل، (رسالة ماجستير)، إشراف: حاكم حبيب الكريطي، جامعة الكوفة- العراق، ١٩٩٩م. تناول الباحث في دراسته ديوان الهذليين من عدّة جوانب لغوية، منها الألفاظ وأهميتها في سياق التكون الشعري، ومنها جانب الصياغة كالشرط، والاستفهام، والنداء، والنفي وهو محور الدراسة هذه، حيث تناول بعض أدوات النفي الصريح في ديوان الهذليين بشكل موجز.

أما دراستي فإنها تختلف عن تلك الدراسات، بأنها بينت آراء النحاة حول أساليب النفي، وتطرقت إلى بيان أنواع النفي الصريح، والضمني، وكيفية توظيفها من خلال ديوان الهذليين، فهي تخضع لأمثلة النفي في ديوان الهذليين، وبيان دلالات تراكيبها اللغوية.

ووقعت هذه الدراسة في مقدّمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

- المقدمة: ذكرت أهمية الموضوع، ومنهجه، والدراسات السابقة، ومن ثم الخطة.
- التمهيد: ذكرت فيه: نسب هذيل، وموطنهم، ومكانة لغتهم، وأشعارهم، وأهم مصادرهم.
- الفصل الأول: النفي عند القدماء، تناولت فيه تعريف النفي لغة، واصطلاحاً، ثم قسمته إلى مبحثين:

_ المبحث الأول: النفي عند النحويين، وهم: (سيبويه، والمبرد، والرماني، والزمخشري، وابن مالك، والمالقي، والمرادي، وابن هشام، والسيوطي).

_ المبحث الثاني: النفي عند البلاغيين، وهم: (عبد القاهر الجرجاني، والسكاكي، والقزويني)، ومن ثم عرضت لبعض المحدثين في نهاية المبحث.

- الفصل الثاني: تحدّثت فيه عن أساليب النفي، وأدواته، في كتب النحاة، وقسمته إلى مبحثين:

_ المبحث الأول: النفي الصريح، وأدواته: (لم، ولا)، في نفي الزمن الماضي، و(لا، وليس، وإن، وما، ولات)، في نفي الزمن الحاضر، و(لن)، في نفي الزمن المستقبل.

_ والمبحث الثاني: النفي الضمني، وأدواته: ليت، وهيهات، وأبى، ولكن، بل، وبلى، وإلا، وغير، ولو، ولولا، وإنما، ودون، وهل، والهمزة، وكاد.

- الفصل الثالث: تناولت فيه تطبيق أساليب النفي، وأدواته، على ديوان الهذليين، وقسمته أيضاً إلى مبحثين: صريح، وضمني.

- الفصل الرابع: جعلته تقويماً لهذه الدراسة.

وانتهت هذه الدراسة بذكر النتائج التي توصلت إليها، وبقائمة المصادر والمراجع.

والله تعالى أسأل، أن يغفر لي زلاتي، ويتجاوز عن هفواتي، وأن أكون قد وفقت بتقديم ما ينفع به طلاب العلم، ولو بشيء قليل، في زخم بحور العلم من الدراسات اللغوية، كما أدعوه أن يهديني إلى جادة الصواب، فهو ربي عليه توكلت وإليه متاب.

كما أشكر أستاذي الدكتور علي البواب على ما قدّمه لي من نصح وإرشاد في إتمام هذه الدراسة على هذه الصورة، وكما أنني أتقدّم بوافر الشكر للسادة المناقشين على ما قدّموه لي من توجيهات قوّمت هذه الدراسة على أتمّ صورة.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

أولاً: نسب هذيل

تُجمع المصادر على أن هذيلًا قبيلة شمالية تنتهي بنسبها إلى معد بن عدنان^(١)، وتعود تسمية القبيلة بهذيل إلى أبيها (هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وهو بطن من خندف)^(٢)، نسبة إلى أهم خندف، وهي: خندف بنت حلوان بن عمران بن الحافي ابن قُضاعة، وهم ثلاثة أخوة: عمرو وهو مدركة، وعامر وهو طابخة، وعمير وهو القمعة، فمن بطون مدركة بن إلياس بن مضر: هذيل بن مُدركة^(٣)، ولهذيل بن مدركة من الأبناء: (لحيان)، و(سعد)، وسعد هو جد أبي كبير الهذلي الشاعر المعروف^(٤).

فهذيل كما يذكر النسّابون من العرب العدنانيين من أبناء إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، ومن عدنان تفرّع العرب^(٥)، وتلتقي هذيل في نسب الرسول (صلى الله عليه وسلم)، في الجد الخامس عشر: مدركة^(٦).

وتُعدُّ هذيل من القبائل التي لم يختلف النسّابون في نسبها؛ لأنها تُعتبر من القبائل التي استقرت في وسط الجزيرة العربية؛ ولأنها موغلة في البداوة، تحيطها الصحراء من حولها في عزلتها، سياجاً يحفظها من اختلاط الأنساب وتداخلها، "فأنساب هذيل صريحة محفوظة لم يدخلها اختلاطٌ، ولا عرفَ فيهم شوبٌ"^(٧).

(١) ينظر: ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد بن سعيد، (ت ٤٥٦هـ)، *جمهرة أنساب العرب*، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٣م، ص ١١.

(٢) ينظر: ابن هشام، عبد الملك بن أيوب الحميري المعافري، (ت ٢١٣هـ)، *السيرة النبوية*، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة- مصر، الطبعة: الثانية، ١٩٥٥م، ج ١/ص ٢٤، والجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم بن محمد الشيباني، (ت ٦٣٠هـ)، *اللباب في تهذيب الأنساب*، دار صادر، بيروت- لبنان، (د.ت)، ج ٣/ص ٣٨٣، والقلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد، (ت ٨٢١هـ)، *نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب*، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م، ص ٤٣٥، وكحالة، عمر بن رضا، (ت ١٤٠٨هـ)، *معجم قبائل العرب القديمة والحديثة*، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: السابعة، ١٩٩٤م، ج ٣/ص ١٢١٣.

(٣) ينظر: ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي، (ت ٣٢٨هـ)، *العقد الفريد*، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ، ج ٣/ص ٢٩٢.

(٤) ابن حزم، *جمهرة أنساب العرب*، ص ١٩٧.

(٥) ابن هشام، *السيرة النبوية*، ج ١/ص ٨.

(٦) فراج، عبدالستار أحمد، *مقدمة تحقيقه لكتاب شرح أشعار هذيل للسكري*، مطبعة المدني، مكتبة دار العروبة، القاهرة- مصر، (د.ت)، ج ١/ص ٣.

(٧) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، (ت ٨٠٨هـ)، *مقدمة ابن خلدون*، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق- سوريا، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م، ج ١/ص ٢٥٧.

ومما يدل على نسب هذيل هذا قول حسان بن ثابت في قصيدته التي هجا فيها هذيلًا
بعامة، وبني لحيان منهم بخاصة بسبب غدرهم في يوم الرجيع، قوله:

لَعَمْرِي لَقَدْ شَأْنَتْ هُذَيْلَ بْنَ مُدْرِكٍ أَحَادِيثَ كَانَتْ فِي خُبَيْبٍ وَعَاصِمٍ^(١)

ثانياً: موطن هذيل

تعدُّ هذيل قبيلة من القبائل الحجازية، وتشير المصادر إلى أن منازلها أخذت مساحة واسعة من جبال الحجاز الفاصلة بين تهامة ونجد، والتي يُقال لأعلاها السراة^(٢)، كما يقال لظهر الدابة السراة، وسراة الفرس أعلى متنه^(٣)، يقول كحالة: "وسراتهم متصلة بالطائف، وكان لهم أماكن ومياه، في أسفلها من جهات نجد، وتهامة بين مكة والمدينة، ثم تفرقوا بعد الإسلام^(٤)".

وقد تعددت مواطن هذيل وذلك بتعدد بطونها، فهي قبيلة بدوية لم تعرف الاستقرار ولم تكن ذات طبيعة جغرافية واحدة، فقد سكنت الجبال والهضاب والوديان من إقليم الحجاز. وذكر كحالة في كتابه أشهر منازل هذيل وديارهم، فمن منازلهم: عُرْنَة، وَعَرْفَة، وَبَطْن نَعْمَان، وَنَخْلَة، وَرُحَيْل، وَكَبْكَب، وَالبوبارة، وَغَزْوَان، وَمِنْ جِبَالِهِمْ: شَمَنْصِيرُ، وَقَرَّاسُ، (جبال بالسراة باردة)، وَمِنْ مِيَاهِهِمْ: الْمَجَازُ، وَالرَّجِيعُ (بَيْنَ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ)، وَبئر معونة، وَمِنْ أَيَامِهِمْ: يَوْمَ خَشَّاشُ، وَوَقْعَةُ الْجُرْفُ، وَهُوَ (مَوْضِعُ قَرَبِ مَكَّةَ كَانَتْ بِهِ وَقْعَةٌ بَيْنَ هُذَيْلٍ وَسَلِيمٍ)^(٥)".

فتعدُّ قبيلة هذيل من القبائل التي لازمت مسكنها في الحجاز، إلا أن بعض المؤرخين يذكرون أن هذيلًا تفرقت بعد الإسلام على الممالك، ولم يبق لهم في الجزيرة العربية حيٌّ يُطْرَق^(٦).

فقد كان لموقع قبيلة هذيل ومسكنها أثر كبير في أنماط حياتها، وفي أشعارها ولهجتها، بالقياس إلى ما يجاورها من القبائل الأخرى، فقد لعبت بيئتهم الجبلية دورًا فاعلاً في إكسابهم

(١) شانت: عابت. ينظر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد، وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ، ج ٣/ص ٤٦١، وابن هشام، السيرة النبوية، ج ٢/ص ١٨٠.

(٢) السراة: وهي من أهم البقاع التي كانت تقطنها بطون هذيل في بعض الأجزاء الحجازية من تلك المرتفعات التي تمتد في سلسلة جبلية تخترق إقليم الحجاز، وتمتد شمالاً حتى بلاد الشام، وجنوباً حتى بلاد اليمن، وقد يصل ارتفاعها إلى (٢٤٠٠م)، فوق سطح البحر. ينظر: الطيب، عبدالجواد، هذيل في جاهليتها وإسلامها، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، ١٩٨٢م، ص ٥٢.

(٣) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله الرومي، (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م، ج ٣/ص ٢٠٤، ٢٠٥.

(٤) كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ج ٣/ص ١٢١٣.

(٥) المصدر نفسه، ج ٣/ص ١٢١٤.

(٦) المصدر نفسه، ج ٣/ص ١٢١٣.

الصفات، والطباع التي تمتاز بالقسوة والشدة^(١)، يقول جواد علي: " لقد كان للسكن أكبر الأثر في أخلاق العرب، حتى ليقال: إن هذيلاً أكراد العرب، بسبب طباعهم وصبرهم على تحمّل القتال^(٢)"، فذلك اشتهرت هذيل بكثرة غزوها وغاراتها، فكانت جبالهم مراقب للصعاليك وقطاع الطُرق^(٣)، وقد أدّى ذلك إلى نبوغ شعرهم، حيث خلّفت بينتهم الجبلية تراثاً شعرياً ضخماً لا يزال محطّ أنظار علماء اللغة والأدب، فقد روى جواد علي قول "يونس بن حبيب" قوله: "وليس في هذيل إلاّ شاعرٌ، أو رامٍ، أو شديد العَدُو^(٤)".

ثالثاً: مكانة لغة هذيل

تشير المعاجم اللغوية إلى أن كلمة (هذيل) مشتقة ومأخوذة من الفعل (هذل) وهو الاضطراب، وقيل هي المشية السريعة، أي: أهذل في مشيه إذا أسرع، والهذلول: الرجل الخفيف، والسهم الخفيف، والنل الصغير المرتفع من الأرض، والجمع الهذاليل^(٥).

وترجع لغات العرب في أصلها إلى لغتين، وهما: لغة الشمال، ولغة الجنوب، حيث تفوّقت لغة الشمال على لغة الجنوب، وهي التي أخذت عنها العربية، وأظهرت تفوقاً يكاد يكون عاماً، وأحرزت لنفسها اللغة العربية بلا منازع^(٦).

وتعدّ لغة هذيل إحدى لغات الشمال المجاورة للغة قريش، وهي من اللغات الخالصة، ولهذا عدّ اللغويون لغة هذيل مصدرًا من المصادر التي يأخذون اللغة عنها، يقول السيوطي: "والذين نُقلت اللغة العربية وبهم أفندي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم أتكل في الغريب وفي

(١) كبتها، سائد ياسين أسعد، ما بُني على أشعار هذيل من تصاريف اللغة وقواعدها، (رسالة ماجستير)، إشراف: يحيى عبد الرؤوف جبر، جامعة النجاح الوطنية- فلسطين، ١٩٩٨م، ص ٦.

(٢) جواد علي، (ت ١٤٠٨هـ)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقى، بيروت- لبنان، الطبعة: الرابعة، ٢٠٠١م، ج ٧/ص ٢٨٢.

(٣) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ١٨/ص ١٨١.

(٤) المصدر نفسه، ج ١٦/ص ٢٢٢.

(٥) ينظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، (ت ٣٢١هـ)، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩١م، ص ١٧٦، وابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م، ج ٤/ص ٢٩٢، ٢٩٣، وابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، مادة: (هذل)، ج ١١/ص ٦٩٣.

(٦) ينظر: مكي بن أبي طالب، حمّوش بن محمد بن مختار، (ت ٤٣٧هـ)، التبصرة في القراءات السبع، تحقيق: محمد غوث الندوي، دار السلفية- الهند، الطبعة: الثانية، ١٩٨٢م، ص ٤٩.

الإعراب والتَّصْرِيف، ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم^(١)."

وقد عدّها بعضهم أنها من اللغات التي نزل بها القرآن الكريم، وذلك من خلال حديث النبي (صلى الله عليه وسلّم): (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ)^(٢)، وقد اختلف العلماء في المقصود بهذه السبعة، وأكثرهم عدّها لغات، ولغة هذيل إحدى تلك اللغات^(٣).

وجاء في لسان العرب قوله: " قال أبو عبيد وأبو العباس: نزل على سبع لغات من لغات العرب...، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة أهل اليمن، وبعضه بلغة هَوَازن، وبعضه بلغة هذيل^(٤)."

فمن هنا تعد لغة هذيل من لغات العرب الأفحاح التي أخذت عنهم اللغة، فهي أقرب اللغات إلى قريش، حيث عدّها أهل اللغة لغة فصيحة خالصة بعيدة عن التأثير بلغات الأمم المجاورة، ومن النصوص التي تدل على ذلك، قول أبي عمرو بن العلاء والذي انتقى أهل السروات على أنهم أفصح العرب، ومنهم قبيلة هذيل^(٥)، وقول عبد الملك بن مروان: "إذا أردتم الشعر الجيد، فعليكم بالزُرُق من بني قيس بن ثعلبة، وبأصحاب النخل من يثرب، وأصحاب الشعف من هذيل^(٦)"، وقول عثمان ابن عفان (رضي الله عنه) في نسخه للقرآن، حيث يقول: "اجعلوا المُملي من هذيل، والكاتب من ثقيف^(٧)"، ولهذا اهتمت كتب اللغة والأدب بشعر الهذليين اهتمامًا كبيرًا، واستشهد العلماء بشعرها في اللغة والقواعد، حتى ذهب بعض الباحثين إلى أن اهتمام كتب اللغة بشعر الهذليين جاء أكثر من اهتمام كتب الأدب والنقد^(٨).

(١) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م، ج ١/ص ١٦٧.

(٢) البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي، (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ج ٦/ص ١٨٤.

(٣) ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج ١/ص ٢٤.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (الحاء المهملة)، ج ٩/ص ٤١.

(٥) ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن الأزدي، (ت ٤٦٣هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت- لبنان، الطبعة: الخامسة، ١٩٨١م، ج ١/ص ٨٨.

(٦) الأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي، دار المعارف- مصر، الطبعة: السابعة، ١٩٨٨م، ص ١٩٩.

الشعف: رؤوس الجبال.

(٧) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج ١/ص ١٦٧.

(٨) الأمين، محمد الحسن علي، الصورة البيانية في شعر الهذليين، (رسالة دكتوراه)، إشراف: عبد الفتاح لاشين، جامعة أم القرى- السعودية، ١٤١٠هـ، ص ١٥.

فمن مظاهر الاهتمام بهذا الشعر ما روي من أن الشافعي لزم بادية هذيل في أول عهده يتعلم كلامها، ويحفظ أشعارها، فلما رجع إلى مكة جعل ينشد الأشعار، ويذكر الآداب والأخبار، وكان لذلك أثره في فصاحته ولغته^(١)، ومن مظاهر الاهتمام أيضا، ما نجده من استشهاد معاجم اللغة ومصادرها بشعر هذيل، وهذا ما سنراه في مصادر شعرهم.

وقد امتازت لغة هذيل ببعض الخصائص اللغوية التي تميزها عن غيرها من لغات العرب، وهو ما نجده كثيرا في كتب اللغة ما يسمى بـ (فحفة هذيل)، وهو قلب الحاء عيناً، في: (حتى)، يقولون: عتي حين، ويريدون به: (حتى حين)، أو (الاستنطاء): وهو جعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء، كأنطى، في قولك: أعطى، ولكن هذه اللغات دّمها السيوطي وجعلها في باب الرديء المذموم من اللغات^(٢).

رابعاً: أشعار هذيل

يُعدُّ أكثر أدب الهذليين من الشعر، حيث يُعدّ نثرهم قليلاً جداً، ولا يجد الباحث فيه ضالته قياساً بشعرهم^(٣)، فقد اشتهرت هذيل بكثرة شعرها وشعرائها، وكانت من أشعر القبائل العربية، حتى قيل عنها: إن فيها عدداً كبيراً من الشعراء لم تبلغه قبيلة غيرها^(٤)، ويذهب ياقوت في وصف كثرتهم إلى القول: "كان في الهذليين مائة وثلاثون شاعراً ما فيهم إلا مُفلق^(٥)"، بينما قال ابن حزم: " وفي هذيل نيّف وسبعون شاعراً مشاهير^(٦)"، وهذا مما يدل على المكانة الشعرية لقبيلة هذيل، حيث يقول يونس بن حبيب: " ليس في هذيل إلا شاعرٌ، أو رام، أو شديد العدو^(٧)".

وقد سُئل حسان بن ثابت من أشعر الناس؟ قال: حياً أو رجلاً؟ قال: حياً، قال أشعر الناس حياً هذيل، وأشعر هذيل غير مدافع أبو ذؤيب^(٨)، ونُقل عن الأصمعي قوله: "إذا فاتك الهذلي أن

(١) الطيب، عبد الجواد، هذيل في جاهليتها وإسلامها، ص ١٦٤، ١٦٥، وينظر: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله الرومي، (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م، ج ٦/ص ٢٤٠٣.

(٢) السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، ج ١/ص ١٧٦.

(٣) ينظر: الطيب، عبد الجواد، هذيل في جاهليتها وإسلامها، ص ١٥٣.

(٤) كيبها، ما بُني على أشعار هذيل من تصارييف اللغة وقواعدها، ص ٧.

(٥) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج ٥/ص ٢١٣٨.

(٦) ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، ص ١٩٨.

(٧) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ١٧/ص ٤٣٠.

(٨) ينظر: ابن سلام، محمد بن عبيد الله الجمحي، (ت ٢٣٢هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة- السعودية، ج ١/ص ١٣١، والياضي، أبو محمد عفيف الدين عبدالله بن أسعد، (ت ٧٦٨هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م، ج ٢/ص ٢٦٥.

يكون شاعراً، أو ساعياً، أو رامياً فلا خير فيه^(١)، فهذا ومما رأينا أن قبيلة هذيل امتازت بكثرة شعرها وشعرائها، وعلى الرغم من كثرة شعر هذيل إلا أنه يصعب الإحاطة به جميعاً، وذلك بسبب قلة التدوين في الشعر الجاهلي، وهو ما أشار إليه ابن قتيبة حيث يقول: "والشعراء المعروفون بالشعر عند عشائهم وقبائلهم في الجاهلية والإسلام، أكثر من أن يحيط بهم محيط، أو يقف من وراء عددهم واقف^(٢)"، فقد جمع العلماء شعرهم في دواوين، ووضعوها في مجموعات، كالمعلقات، والمفضليات، والأصمعيات، وقد اختاروا منه مختارات شعرية، ووضعوه في دواوين للشعراء المبرزين والفحول، كديوان أبي ذؤيب الهذلي، وأبي كبير، وساعدة بن جؤية، وأبي خراش، وديوان صخر الغي، وغيرها من الدواوين الشعرية التي تخص شعرهم.

وأهم ما جمع من شعرهم في ديوان واحد تحت مسمى "ديوان الهذليين" حيث جمع الكثير من شعر هذيل، وهذا سيكون محور الدراسة هذه في تطبيق أسلوب النفي من خلال أشعاره، فهو يتكوّن من ثلاثة أجزاء، نشرته دار الكتب المصرية، سنة ١٩٥٠م، والذي قدّمه: محمود أبو الوفا، يحتوي الجزء الأول منه على أشعار الشعراء: أبي ذؤيب الهذلي، وساعدة بن جؤية، وخالد بن زهير، والجزء الثاني فيه أشعار: لثلاثة عشر شاعراً، أوله شعر المتنخل واسمه مالك بن عويمر، وآخره شعر بدر بن عامر وأبي العيال، والجزء الثالث فيه أشعار: لثمانية عشر شاعراً، يبدأ بشعر مالك بن خالد الخناعي، وينتهي بشعر الشاعرة جنوب أخت الشاعر عمرو ذي الكلب، حيث بلغ عدد الشعراء في الأجزاء الثلاثة أربعة وثلاثين شاعراً.

ومن أهم الكتب التي جمعت شعر هذيل: (كتاب شرح أشعار الهذليين) صنعة أبي سعيد الحسن بن حسين السُّكْرِيّ، (ت ٢٧٥هـ)، طبع في ثلاثة أجزاء، وحققه: عبد الستار أحمد فراج، وراجعته: محمود محمد شاكر، نشرته دار العروبة سنة ١٩٦٥م، القاهرة- مصر، حيث يحتوي الجزء الأول: أشعاراً لأحد عشر شاعراً، والثاني: فيه أشعار لثلاثة وأربعين شاعراً، والجزء الثالث: أشعار لستة شعراء، عدد الشعراء في هذا الكتاب ستون شاعراً، وهذا من أهم المصادر في هذه الدراسة، والتي سيرجع الباحث إليها في هذه الدراسة.

(١) أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد، (ت ٣٥٦هـ)، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، (د.ت)، ج ١٠/ص ٢١٥.

(٢) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، (ت ٢٧٦هـ)، الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة- مصر، ١٤٢٣هـ، ج ١/ص ٦١، ٦٢.

وهناك الكثير من المؤلفات التي تناولت شعر هذيل بالشرح والتفصيل نذكر منها: **(شعر الهذليين في العصرين الجاهلي والإسلامي)** دراسة نقدية وتاريخية، ألفه الكاتب أحمد كمال زكي، نشرته دار الكاتب العربي، القاهرة- مصر، سنة ١٩٦٩م.

و**(التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري)**، الذي ألفه أبو الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢هـ)، حققه مجموعة من المحققين، وراجعه مصطفى جواد، ونشرته مطبعة العاني- بغداد، سنة ١٩٦٢.

(أبو ذؤيب الهذلي، حياته وشعره)، تأليف: نورة الشملان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، الناشر: جامعة الرياض، السعودية.

(كتب اللغة والأدب والنحو والصرف والبلاغة)، وردت فيها أشعار هذيل متناثرة، وهي كثيرة منها: كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة^(١)، وكتاب الكامل لأبي العباس المبرد^(٢)، وجمهرة اللغة لابن دريد^(٣)، وكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني^(٤)، والصاحح للجوهري^(٥)، ومقاييس اللغة لابن فارس^(٦)، ... وغيرها الكثير^(٧).

(١) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ج ٢/ص ٦٥٤، ٦٥٩.

(٢) المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، (٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٧م، ج ١/ص ٣٩، ١٢٠.

(٣) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، (ت ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م، ج ١/ص ٥٧، ٦٧، ٨٦.

(٤) أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج ٥/ص ٢٠٠.

(٥) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، (ت ٣٩٣هـ)، الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٩٨٧م، ج ١/ص ٦٤، ٨٨، ٩٤.

(٦) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، (٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٩٧٩م، ج ١/ص ٣٨، ٨٠، ٨٧.

(٧) وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١/ص ٣٨٠، ٤١٩، ٤٥٨، ٧٥٣. وأكثر شعرائهم وروداً فيه شعر أبي ذؤيب الهذلي، حتى قيل: إن شعره في لسان العرب وحده بلغ أكثر من ستمائة موضع. ينظر: فرّاج، عبدالستار أحمد، مقدّمة تحقيقه لكتاب شرح أشعار هذيل للسكري، ج ١/ص ٣.

الفصل الأول

النفي عند القدماء

يعدُّ النفي عند علماء العربية من الأساليب التي لها أهمية واضحة بين موضوعات النحو الأخرى، إلا أنهم لم يخصصوا له باباً مستقلاً يشمل جميع أدواته المتعددة، أي إنها لم تنتظم في باب واحد مستقلاً توحد به جميع تلك الأدوات، ولكنهم عرضوا لها في أبواب متفرقة.

فالدارس لموضوع النفي في كتب النحاة لا يستطيع أن يلمَّ بجميع أجزائه في باب النفي، فيحتاج في ذلك إلى النظر في كثير من كتبهم لكي يفهم معناه، ويحصر أدواته؛ لأن فهرسها لن تسعفه إلى ما يحتاج إليه، فلن يجد درسا متكاملًا اسمه النفي.

فكان منهج القدماء في باب النفي منصباً على عمل هذه الأدوات وتأثيرها الإعرابي في الجملة، إلا أن هناك من النحاة المحدثين من تنبّه إلى ضرورة الخروج من الاهتمام بالجانب الإعرابي، إلى وضع منهاج يختص بالاهتمام بالجانب التركيبي؛ لوضع تلك الأدوات في مصطلح يطلق عليه باب النفي، يجمع فيه جميع أجزائه من الرصد والشمول.

فهذا الفصل يتناول في محتواه تعريف النفي لغة واصطلاحاً، من خلال المعاجم العربية، وطريقة تناول النفي عند القدماء من النحويين والبلاغيين، فمن النحويين: سيبويه، والمبرد، والرماني، والزمخشري، وابن مالك، والمالقي، والمرادي، وابن هشام، والسيوطي، ومن البلاغيين: عبد القاهر الجرجاني، والسكاكي، والقزويني، ولقد رُوعي في ذلك الترتيب الزمني، ثم عرضت لبعض المحدثين وآرائهم ونقدتهم والتصنيف المألوف للنحو، والحث على الاهتمام بالجانب التركيبي له، والخروج من المألوف إلى الاهتمام بالأبواب النحوية كالنفي، ومنهم: إبراهيم مصطفى، وتمام حسّان، ومهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ومحمد حماسة، ليتضح لنا فيما بعد أن الأدوات النحوية بشكل عام، وأدوات النفي بشكل خاص، وضعت على حسب عملها، فلم يُهتم بها في أبوابها النحوية.

النفي لغة، واصطلاحاً

وردت كلمة (نفي) في المعاجم العربية تحمل في طياتها عدة معانٍ لغوية. جاء في لسان العرب قوله: " ومن هذا يُقال: نَفَى شَعْرُ فُلَانٍ إِذَا ثَارَ وَأشَعَانٌ، ونَفَيْتَهُ نَحَيْتَهُ، ونَفَى الرَّجُلَ عَنِ الْأَرْضِ ونَفَيْتَهُ عَنْهَا طَرَدْتَهُ فانتفى^(١)، وأورد ابن منظور شاهداً لأبي ذؤيب الهذلي قوله:

سَبِيٍّ مِنْ أَبَاعَتِهِ نَفَاهُ أَتَيْ مَدَّةً صُحْرًا وَلُوبًا^(٢)

وقال ابن فارس: "النونُ والفاءُ والحرفُ المعتلُّ أصيلاً يدلُّ على تعرية شيءٍ من شيءٍ وإبعاده منه"^(٣).

وذكر ابن دريد: "والنفي: مصدر نفيت الشيء أنفيه نفيًا. والنفي: ما نَفَاهُ الرَّشَاءُ مِنَ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ حَتَّى يَنْتَضِحَ، وَمَا نَفَتَهُ الْحَوَافِرُ مِنَ الْحَصَى وَغَيْرِهِ فِي السَّيْرِ"^(٤). وقال الزمخشري: " نفيته من المكان: نَحَيْتَهُ عَنْهُ فانتفى، ونَفَى فُلَانٌ مِنَ الْبَلَدِ: أَخْرَجَ وَسَيَّرَ، وَانْتَفَى شَعْرُهُ: تَسَاقَطَ، وَانْتَفَى الشَّجَرُ مِنَ الْوَادِي: ذَهَبَ، وَهَذَا نَفَى الرِّيحِ: مَا يَبْقَى مِنَ التُّرَابِ الَّذِي تَأْتِي بِهِ فِي أَصُولِ الْحَيْطَانِ"^(٥).

وقد جاء في المعجم الوسيط تفصيل لكل ما ذكرته المعاجم السابقة، يقول: " نفي الشيء: نَحَاهُ وَأَبْعَدَهُ، وَنَفَاهُ: جَحَدَهُ وَتَبَرَّأَ مِنْهُ، وَانْتَفَى شَعْرُهُ: تَسَاقَطَ، وَانْتَفَى الشَّجَرُ مِنَ الْوَادِي: انْقَطَعَ وَانْعَدَمَ"^(٦).

وقد وردت هذه اللفظة في الاستعمال القرآني بمعنى الإبعاد والطرْد^(٧)، قال الله تعالى:

﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٣٣].

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ن ف ي)، ج ١٥/ص ٣٣٦.
(٢) المصدر نفسه، ج ١٥/ص ٣٣٦. سبى: يعني المزمار، قَصَبْتُهُ مِنْ أَرْضٍ غَرِيبَةٍ. مِنْ أَبَاعَتِهِ، وَيُرْوَى: مِنْ يَرَاعَتِهِ: وَهِيَ الْقَصَبَةُ. نَفَاهُ: أَلْقَاهُ الْأَيْتِيُّ: الْغَرِيبُ. وَالصُّحْرُ وَاحِدَتُهَا: صُحْرَةٌ، وَهِيَ أَرْضٌ لَيِّنَةٌ تَطْيِفُ بِهَا الْحَجَارَةُ. وَاللُّوبَةُ: الْحَرَّةُ: وَهِيَ أَرْضٌ ذَاتُ حَجَارَةٍ سَوْدٍ.
(٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة: (نفي)، ج ٥/ص ٤٥٦.
(٤) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (فني)، ج ٢/ص ٩٧٢.
(٥) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت ٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م، ج ٢/ص ٢٩٦.
(٦) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار المعارف المصرية- مصر، الطبعة: الثانية، ١٩٧٢م، مادة: (نفي)، ج ٢/ص ٩٤٣.
(٧) ينظر: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات بن محمد، (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٧٩م، ج ٥/ص ١٠١.

مما مضى، اتضح لنا أن كلمة (نفي) في اللغة وضعت لعدّة معانٍ، منها: التنحية، والطرْد، والتعرية، والبعد، والجحد، والإخراج من البلد، والطرح جانباً.

والدارس لموضوع النفي – في كتب اللغة والنحو- يجد أن النحاة القدامى قلّما تعرضوا لتعريف النفي تعريفاً اصطلاحياً؛ لأنه لا يوجد في مؤلفاتهم باب اسمه (النفي)، فلم يقوموا بتوضيح النفي في سياقاته المتعددة.

قال الزركشي: " النفي هو شطر الكلام كُله؛ لأن الكلام إمّا إثبات أو نفي^(١)."

وذهب بعض النحاة إلى أن كلمة (النفي) تستعمل استعمال كلمة (الجحد)، أو لا فرق بينهما في الاستعمال، ومن ذلك ما ورد مثلاً: وأما (إن) للجحد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، أي: ما الكافرون^(٢). وقد عرّف صاحب التعريفات الجحد بأنه: "ما انجزم بلم لنفي الماضي، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضي^(٣)". وفي الفرق بينه وبين (الجحد)، نقل الزركشي عن ابن الشجري قوله: "إن كان النافي صادقاً فيما قاله سُمّي كلامه نفيّاً، وإن كان يعلم كذب ما نفاه كان جحداً، فالنفي أعم؛ لأنّ كلّ جحدٍ نفيٌّ من غير عكسٍ، فيجوز أن يسمّى الجحدُ نفيّاً لأنّ النفيّ أعمُّ، ولا يجوز أن يسمّى النفي جحداً...، ومن العلماء من لا يفرق بينهما والأصل ما ذكرته^(٤)".

ويرى ابن يعيش أن النفي إكذاب للإثبات، فيقول: "اعلم أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنه إكذاب له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه، لا فرق بينهما إلا أن أحدهما نفي، والآخر إيجاب^(٥)".

وأما المعاصرون من النحاة فيمكن تصنيفهم صنفين، صنف سلك مسلك الأوائل وهم الأغلبية وهؤلاء لا مطمع في الحصول على تعريف اصطلاحى للنفي في مصنفاتهم، وصنف ثانٍ تفاعل مع قضايا التجديد النحوي ومع المساعي الرامية إلى تطوير منهج الدراسة اللغوية، فهؤلاء تقدّم بعضهم بمقاربات لتعريف النفي كلها مفيدة وهامة^(٦)، ومن هؤلاء:

(١) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٥٧م، ج ٢/ص ٣٧٥.

(٢) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (ت ٣٨٤هـ)، معاني الحروف، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدّة- السعودية، الطبعة: الثانية، ١٩٨١م، ص ١٦٣، ١٦٤.

(٣) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، (ت ٨١٦هـ)، التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٣م، ص ٧٤.

(٤) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٢/ص ٣٧٦.

(٥) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، تحقيق: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ط)، ج ٨/ص ١٠٧.

(٦) ينظر: جمعات، توفيق، النفي في النحو العربي منحى وظيفي وتعليمي، القرآن الكريم عتيّة، (رسالة ماجستير)، إشراف: مشري بن خليفة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، ٢٠٠٦م، ص ٢٢.

مهدي المخزومي حيث يعرف النفي بقوله: "النفي أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب، فينبغي إرسال النفي مطابقا لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأ، مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب نفي بإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال(١)".

ويقول محمد حماسة عبد اللطيف: " النفي من العوارض التي تعرض لبناء الجملة فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه في الجملة الفعلية والاسمية على السواء(٢)".

وتذكر سناء حميد البياتي تعريفا للنفي حيث تقول: " وأسلوب النفي أحد أساليب النظم في العربية، ويستخدم المتكلم للدلالة على النفي أدوات متعارفا عليها تنصدر النظم وتهيمن بمعناها على معنى الجملة عامّة، وإنما يعتمد المتكلم إلى النفي عندما يريد أن ينقض ما يتردد في ذهن المخاطب، والمتكلم يرسل النفي مطابقا لما يقتضيه حال المخاطب ويتم نظم الجملة المنفية بطريقة مناسبة بطرائق النفي المتنوعة(٣)".

ويلاحظ في تعريف: "المخزومي" و "سنا البياتي" بروز النزعة التداولية المتأثرة بمنهج "عبد القاهر الجرجاني"، الذي يراعي المقام أثناء تأليف الكلام، وأنّ الإشارة إلى المنحى التداولي في التعاريف أمر بالغ الأهمية ينقل النحو من سكونية معزولة إلى حركية في إطار الفضاء الرحب للأسلوب(٤).

(١) المخزومي، مهدي بن محمد، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٨٦م، ص٢٤٦.

(٢) حماسة، محمد عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م، ص٢٨٠.

(٣) البياتي، سناء حميد، قواعد النحو العربي على ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣، ص٢٣٧.

(٤) جمعات، النفي في النحو العربي منحى وظيفي وتعليمي، القرآن الكريم عينة، ص٢٢.

المبحث الأول: النفي عند النحويين

سيبويه (ت ١٨٠ هـ)

تحدّث سيبويه في "الكتاب" عن النفي في غير موضع، إلاّ أنّه لم يخصص له باباً مستقلاًّ يشمل فيه جميع أدوات النفي، ولكنّه عرض لبعض أدواته، وأفرد لها باباً في أكثر من موضع، حيث وضع باباً أطلق عليه: "باب النفي بلا^(١)"، تناول فيه عمل (لا النافية) حيث جعلها وما عملت فيه للجنس بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر، وهي عنده لا تعمل إلاّ في نكرة، فهي وما عملت فيه في موضع رفع مبتدأ، من غير فاصل بينها، وأوّل الفصل بينهما كالفصل بين (خمسة عشر).

وفي الباب نفسه تناول عدّة مواضع تحدّث فيها عن النفي بـ (لا) من الناحية الإعرابية وما يخصّ عملها، فتحدّث عن سقوط التنوين في النفي المضاف بلام الاضافة في مثل قولك: لا أبا لك، ولا غلاميّ لك، وتناول أيضاً قضية وصف المنفى وما أجرى على موضع المنفى، فالكلام في هذا الباب انصبّ معظمه على عمل لا النافية للجنس من نصب وتنوين ونكرة، أي ما يخصّ الحركة الإعرابية منها فقط، دون النظر إلى زمن تلك الأداة، ودون النظر إلى ما يخص دخولها على الفعل، باعتبار أن (لا) تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية.

ووضع باباً آخر أسماه: "باب نفي الفعل"، حيث يقول: "إذا قال: فَعَلَ، فإنّ نفيه: لم يَفْعَلْ. وإذا قال: قد فَعَلَ، فإنّ نفيه: لمّا يَفْعَلْ. وإذا قال: لقد فَعَلَ، فإنّ نفيه ما فَعَلَ؛ لأنّه كأنّه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل. وإذا قال: هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإنّ نفيه ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، فنفيه لا يفعل. وإذا قال: ليفعلن، فنفيه لا يفعل، كأنّه قال: والله ليفعلن، فقلت: والله لا يفعل. وإذا قال: سوف يفعل، فإنّ نفيه لن يَفْعَلْ^(٢)".

ففي هذا الباب جمع سيبويه أكبر عدد ممكن من أدوات النفي، إلاّ أنّه ترك بعضها كليس، ولات، فلم يذكرها في هذا الباب، وإنما ذكرها في أبواب أخرى كباب: "ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع" فذكر فيه لات، وذكر ليس وما تعمل به مع كان، وذلك لأنها تعمل عملها.

فمن خلال ذلك يعدّ أسلوب النفي في كتاب سيبويه أسلوباً لغوياً يختصّ بأثر الأداء النحوي فقط، ويمكن تعليل ذلك: بانشغال النحاة القدماء في الحركة الإعرابية وما يخص الإعراب فقط، دون النظر إلى زمن تلك الأداة، أو ما تخص الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية، فكان أدوات النفي في كتاب سيبويه موضوعة على حسب عملها النحوي، وهذا هو السبب في عدم وضع باب خاص

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٨م، ج ٢/ص ٢٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣/ص ١١٧.

يشمل فيه النفي بكل صورته وأدواته، فهو على الرغم من عدم وضع باب خاص يشمل فيه جميع جوانب النفي إلا أنه أفضل ممن لحقه من النحاة فهو جمع أكبر ما يمكن من أدوات النفي تحت باب واحد، على عكس ما نجده عند من جاء بعده والذين درسوا أدوات النفي ضمن ما يقتضيه عملها فقط.

المبرد (ت ٢٨٥هـ)

أفرد المبرد في كتابه: "المقتضب"، لـ(لا) باباً سماه (هذا باب لا التي للنفي)^(١)، وذكر في هذا الباب من أحكام لا: " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّفْيُ إِلَّا عَامَاً، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣] ، وَقَالَ: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ، وَقَالَ: ﴿لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] . فَإِنْ قَدَرْتَ دُخُولَهَا عَلَى شَيْءٍ قَدْ عَمِلَ فِيهِ غَيْرَهَا لَمْ تَعْمَلْ شَيْئاً، وَكَانَ الْكَلَامُ كَمَا كَانَ عَلَيْهِ لِأَنَّكَ أَدْخَلْتَ النَّفْيَ عَلَى مَا كَانَ مُوجِباً، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَزِيدَ فِي الدَّارِ أَمْ عَمَرُوا؟ فَتَقُولُ لَا زَيْدَ فِي الدَّارِ وَلَا عَمَرُوا^(٢) ". فقد جعل (لا) لعموم النفي، ولم يدل على الدلالة الزمانية لتلك الأداة.

ومن خلال هذا الباب نجد أن المبرد لم يذكر الفروق بين لا التي لنفي الجنس ولا التي لنفي الوحدة، وقد يكون هذا راجعاً إلى العلة الإعرابية، أو لسبب آخر، وهو اعتماد النحويين القدماء في التصنيف على شكل إملاء للطلاب.

ثم جعل المبرد باباً آخر لأداة النفي (لا) سماه: (هَذَا بَابُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ لَا وَلَيْسَ بِاسْمِ مَعَهَا)^(٣)، وباباً آخر سماه: (هَذَا بَابُ مَا يَنْعَتُ مِنَ الْمُنْفِي)^(٤)، وقال في باب ما ينعت من المنفي: " اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا نَعَتَ اسْمًا مَنْفِيًا فَانْتِ فِي نَعْتِهِ بِالْخِيَارِ، إِنْ شِئْتَ نَوْنْتَهُ فَقُلْتَ: لَا مَاءَ بَارِدًا لَكَ، وَلَا رَجُلًا ظَرِيفًا عِنْدَكَ، وَهُوَ أَقْيَسُ الْوَجْهَيْنِ وَأَحْسَنُ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْمُنْفِيَّ وَنَعْتَهُ اسْمًا وَاحِدًا، فَقُلْتَ: لَا رَجُلًا ظَرِيفًا عِنْدَكَ، وَلَا مَاءَ بَارِدًا لَكَ".

وجاء حديث المبرد عن النفي خارج هذه الأبواب أكثر مما هو داخلها، حيث ذكره في باب: الاستثناء، والاستفهام، وغيرها من أبواب النحو الأخرى، وبما أن المبرد قد ذكر أداة النفي (لا) في أكثر من باب وخصّها بالتسمية في بعض الأبواب، فإن الناظر لهذه المنهجية يكاد يعرف

(١) المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ج ٤/ص ٣٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ٤/ص ٣٥٩.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤/ص ٣٦٤.

(٤) المصدر نفسه، ج ٤/ص ٣٦٧.

طريقته في تناول أدوات النفي، وهي طريقة أقرب ما تكون إلى النمطية منها إلى المنهجية العلمية؛ ذلك أن القدماء- كما أسلفنا- كانوا يجمعون أكثر مما يصنفون، بمعنى: كان قصدهم حفظ العربية وليس تصنيفها وتدقيقها وإدخال كل موضوع في باب، وعذرهم في ذلك أنهم كانوا رواداً، والرائد في كل مجال لا تولد معه الفكرة ناضجة من البداية، بل يبني أساسها ثم يستكمل الآخرون ما بناه.

الرماني (ت ٣٨٤هـ)

تناول الرماني النفي ضمن الطريقة التي اتبعها في منهجه "معاني الحروف"، والتي بدأها بالحروف الأحادية، ثم الثنائية، ثم تحدث عن الثلاثية، فالرباعية، وقد حلل محقق هذا الكتاب وهو: "عبدالفتاح إسماعيل شلبي"، الترتيب الذي التزمه الرماني حيث يقول: "ربما رتب الرماني هذه الحروف ترتيباً يخضع لنظام غير ترتيب الحروف الهجائية؛ كأن يرتبها على حسب العامل منها أو الهامل - على حد تعبيره، أو التي تعمل النصب معاً، والتي تعمل الجر كذلك، ولكنك تطبق شيئاً من ذلك أو غيره فلا تمضي في الطريق حتى يلتوى عليك أو يغلق، فالرماني في حديثه عن الحروف يذكر الحروف ويبين أفعالها أم هامل؟، ثم يورد الاستعمالات المختلفة مبنية على أقوال النحاة، وما حكى عن أئمتهم كالخليل، وسيبويه، والمازني، والمبرد، وعلي بن سليمان الأخفش، وقد يكتفي بإيراد ما يقول هؤلاء الأئمة دون تعليق عليها حيناً، وقد يعقبها بتعليق، أو تنفيذ، أو تفسير، أو اعتراض، أو ترجيح، وحينئذ تبرز شخصيته بوضوح، وهو غالباً يعتمد ما يقوله سيبويه، ويخالف الكسائي والفراء.

والرماني يمزج كلامه في النحو بما يتصل بعلم المعاني، فقد ذكر أن الهمزة تكون للإنكار، والتوبيخ والاسترشاد، وتقريره الخبرية، في قوله تعالى: ﴿لَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ

مَاءً فَنُصِّبُ بِهِ الْأَرْضَ مُخَصَّرَةٌ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [الحج: ٦٣] ، وإن خرج مخرج الاستفهام. وقوله:

"قد تقع اللام بمعنى العاقبة، وقد يقع الأمر موقع الخبر، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم:

٧٥] ، وذكر إشارات إلى لهجات القبائل في قلة يذكرها في معرض الحديث عن الاستعمالات المختلفة للأحرف، كإشارات إلى لهجة هذيل، والحارث بن كعب، والتميميين، والحجازيين^(١).

فالرماني كما رأينا وضع حروف النحو بعامة، وأحرف النفي بخاصة، موضعاً حسب المنهج الذي اتبعه في وضع كتابه عليه، من الأحادي إلى الثنائي... إلخ، فقد وضع الأدوات النحوية

(١) الرماني، معاني الحروف، ص ٢٨، ٢٩، ٣٠.

على حسب عملها، من غير أن يضعها في باب مستقل يجمع فيه جميع أجزاءه وحروفه، فوضع: "إن" و "لا" و "ما" و "لن" و "لم"، وغيرها من حروف تشمل النفي الضمني مثل: "لو" و "هل"، من ضمن الحروف الثنائية، ووضع: "لما" مع الحروف الرباعية، وترك بعض حروف النفي فلم يذكرها كـ "ليس" و "لات"، وقد أطلق الرماني على النفي معنى الجحد في بعض المرّات، كقوله: "وجه (ما) عشرة أوجه: خمسة منها أسماء، وخمسة حروف، ذكر منها (الجحد)، وهو يريد به النفي^(١)"، وفي موضع آخر ذكر الجحد وهو يريد به النفي في قوله: "تصرف الحروف فيما تدخل عليه على سبعة أوجه، منها: دخولها على الجملة وحدها نحو: ألف الاستفهام في قولك: أقام زيد، وحروف الجحد في قولك: ما ذهب عمرو^(٢)".

الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)

تابع الزمخشري الحديث عن أدوات النحو كما سار عليه السابقون، وهو ذكرهم لها في ثنايا حديثهم عن قواعد النحو، فقد تناول الزمخشري موضوع (النفي) على هذا النمط، ولم يتأثر بوجهات النظر التي حثت على الاهتمام بأدوات النحو بشكل عام، وبأدوات النفي بشكل خاص، فهو لم يفصل النفي عن القواعد الأم، وإنما نظر إليها على أنها جزء منها. فقد تناول أدوات النفي ضمن الترتيب الذي سار عليه في مؤلفاته، فنجد مثلا في كتابه: "الأنموذج" أنه وضع بابا لـ "لا" التي لنفي الجنس^(٣)، فتحدث عن عملها باختصار وما يتعلق باسمها وخبرها، وفي حديثه عن الأفعال الناقصة تناول (ليس) فيقول: "وهي: كان، وصار... وليس، فهي ترفع الاسم، وتنصب الخبر نحو: كان زيداً منطلقاً^(٤)". وفي الكتاب نفسه وضع الزمخشري بابا تحدّث فيه عن الحروف، فيقول: "باب الحرف، وهو ما دلّ على معنى في غيره. وأصنافه: ... وحروف النفي^(٥)"، فقد تناول فيه ستة أحرف من أدوات النفي وهي: ما، ولا، وإنّ ولم، ولما، ولن، فتحدّث عن دلالة كل أداة منها فقط، ولم يفصل الكلام عنها، فيقول: " ولم ولما لنفي المضارع، وقلب معناه إلى معنى الماضي، وفي "لما" توقّع وانتظار، و "لن" نظيرة "لا" في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد^(٦)".

(١) الرماني، معاني الحروف، ص ١٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، (ت ٥٣٨هـ)، الأنموذج في النحو، تحقيق: سامي بن حمد المنصور، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م، ص ١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٢.

وفي كتابه: "المفصل في صنعة الإعراب" تحدّث الزمخشري عن أدوات النفي، ضمن حديثه عن قواعد النحو، واهتم بالجانب العملي لها وما يتعلق بها من شواهد وأمثلة، فوضع باباً من خلال حديثه عن: الأسماء، أطلق عليه: اسم ما ولا المشبهتين بليس^(١)، تحدّث فيه عن علّة الشبه بينهما فيقول: "هو في قولك ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك. وشبههما بـ "ليس" في النفي والدخول على المبتدأ والخبر إلا أن "ما" أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال، ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً، فقيل: ما زيد منطلقاً، وما أحد أفضل منك. ولم تدخل (لا) إلا على النكرة فقيل: لا رجل أفضل منك، وامتنع: لا زيد منطلقاً. واستعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل ومنه بيت الكتاب:

من صدّ عن نيرانها فأننا ابن قيس لا براح

أي ليس براح، والمعنى لا أبرح بموقفي".

وفي الباب نفسه وضع فصلاً تناول فيه الاسم والخبر في بابي: "كان"، و "إن" تحدّث فيهما عن: اسم "لا" وخبرها^(٢)، وفصل الكلام عنهما فيما يتعلّق بحكمهما، وإعرابهما، وحذفهما. وقد تحدّث عن الأفعال، وجعل "ليس" من ضمنها، وذلك من خلال حديثه عن الأفعال الناقصة، فيقول: "و(ليس) معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول ليس زيد قائماً الآن، ولا تقول: ليس زيد قائماً غداً. والذي يصدق أنه فعل لحوق الضمائر وتاء التانيث ساكنة به، وأصله ليس كصيد البعير^(٣)"، يريد بها: ليس هو كصيد البعير، وهذه دلالة على فعلية (ليس) عنده.

وقد تنبه الزمخشري في حديثه عن النفي الضمني من خلال سرده للأحرف، إلا أنه لم يصرح به، فيقول في لکنّ: "هي للاستدراك لتوسطها بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا، فيستدرك بها النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي وذلك قولك: ما جاءني زيد لكنّ عمرًا جاءني، وجاءني زيد لكنّ عمرًا لم يجيء، والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ كقولك: فارقتني زيد لكنّ عمرًا حاضر، وجاءني زيد لكنّ عمرًا غائب، وقوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَرَادْنَا كَثِيرًا لَفِشَنَّاكُمْ وَلِنَنَّزِعَنَّكُمْ فِي الْآمْرِ

وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣]، على معنى النفي، وتضمن ما أراكم كثيرًا^(٤)".

أمّا في كتابه: "الكشاف" فقد تناول الزمخشري النفي وأدواته من خلال تفسيره لآيات القرآن الكريم، فوقف على بعضها بشيء من التفصيل، ليوضح معناها، وأصلها، وما تحمله من

(١) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، (ت ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م، ص ٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

دلالة زمانية، ومن ذلك وقوفه على "لن" حيث عدّها لتأكيد النفي، حيث يقول: " فإن قلت: ما معنى لَن؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه "لا"، وذلك أن "لا" تنفي المستقبل. تقول: لا أفعل غداً، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غداً^(١)، وغالبا ما يتحدث عن "اللام" النافية، وهي: -لام الجحود- وما تعطيه من تأكيد للنفي، فيقول في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

"اللام لتأكيد النفي. ومعناه أن نفي الكافة عن أوطانهم لطلب العلم غير صحيح ولا ممكن^(٢)".

وكثيرا ما تناول في هذا الكتاب النفي الضمني من خلال عرضه للحروف، ففي حديثه عن الاستثناء بـ إلا، جعله على تضمين معنى النفي في قوله: " كما ضمن قولهم: نشدتك بالله إلا فعلت، معنى ما طلبت منك إلا فعلك^(٣)".

فمن خلال منهج الزمخشري في عرضه لأدوات النحو، وأدوات النفي بالخصوص، نجد أنه تناولها بما يقتضيه عملها لا بما تقتضيه كل أداة من متعلقات بها، وكما رأينا أن طريقتة في عرضه لتلك الأدوات طريقة من سبقه في ثنايا قواعد النحو، فلم يعقد للنفي وأدواته بابا أو فصلا يتناوله ليعدّد معانيه ويذكر أحكامه، وإنما تفرّقت بين ثنايا عرضه لموضوعات النحو الأخرى.

ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)

ذهب ابن مالك مذهب من سبقه من النحاة في تناول موضوع النفي حسب ما يقتضيه السياق من الموضوعات، فالناظر في كتاب "شرح التسهيل" يجد موضوعات النفي متناثرة هنا وهناك بين الموضوعات والأبواب، فالقارئ أو الباحث عندما يريد أن ينظر لموضوع النفي في هذا الكتاب لا يستطيع الإحاطة بكل تفاصيله المتناثرة بين أجزائه، إلا أنه تناول النفي بشكل مفصّل وتحدث عن كل أداة بشيء من التفصيل فيما يتعلق بعملها ودلالاتها على الزمن، فقد وضع أبوابا تخص الحديث عن بعض أدوات النفي، وتناول بعض أدوات النفي مع أبواب هي ليست خاصة للحديث عن النفي، ولكن وضعها موضع المشابهة من العمل، فمثلا وضع بابا أطلق عليه "باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر^(٤)" ففي هذا الباب جاء الحديث عن الأفعال (كان، وأضحى، وأصبح، وظل، وبات، وصار، وليس)، فقد وضع "ليس" موضع الأفعال التي ترفع الاسم، وتنصب الخبر.

(١) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ، ج ٢/ص ١٥٤.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢/ص ٣٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣/ص ١٧٧.

(٤) ابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت ٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م، ج ١/ص ٣٣٣.

واعتبر ابن مالك أن (ليس)، من الأفعال التي تدخل على المبتدأ حيث يقول: " وجدت عادة النحويين بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ، فلا يبيّنون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها، وقد تعرض لذلك بعضهم دون حصر، وقد بيّنت ما أغفلوه من ذلك، فإن الحاجة داعية إلى معرفته^(١)".

وقد بيّن ابن مالك في هذا الباب بأن ليس كل مبتدأ تدخل عليه هذه الأفعال، فهناك من المبتدآت لا تدخل عليه هذه الأفعال كالمبتدأ المتضمن معنى الاستفهام، أو الشرط المتصدّر في الجملة، نحو: أيُّ القوم أفضل، وأيّهم يأت فله حق^(٢).

ولم يقتصر ابن مالك على كون (ليس) من الأفعال، إلا أنه في موضع آخر شبهها بالحرف، حيث يقول: " وأما تفضيل (ليس) على نعم وبئس بإعمالها في الظاهر والمضمر، والمعرفة والنكرة، فشيء ثبت على خلاف الأصل، لأن شبهها في اللفظ والمعنى بالحرف أقوى من شبهها بالفعل، فأن يسلك بها سبيل الأشبه بها أولى^(٣)".

وأكثر ما لمسناه في استعمال (ليس) عند ابن مالك أنه لا يتناولها بالشكل المباشر، حيث جاء كلامه عن أخواتها وهي: كان، وأصبح... إلخ، وربما كان يتناول (ليس) من خلال تلك الأفعال، فيقول: كان وأخواتها، وهو يريد من ضمن ذلك (ليس)، وهذا يدل على أن ابن مالك لا يفرّق بين (ليس) وأخواتها في العمل إلا في القليل، وأكثر ما فرّق بينهما من خلال الناحية الدلالية بينهما، حيث يقول: "إنّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالاته على الزمان، لأن دلالاته على الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالاته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالاته على الزمان^(٤)".

وتحدث ابن مالك في الباب نفسه عن: ما، وإن، ولا، ولات، المشبهات بليس، وعن زيادة الباء في خبر كلّ منها، فتحدث عن (ما النافية) وتناول شروط عملها ومنها: انتقاض نفيها بـ إلا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، أو انتقاض عملها وذلك لاقتران (ما) بـ إن، حيث يجعل ابن مالك: (إن) هذه التي تقع بعد "ما" زائدة خلافاً للكوفيين، الذين يذهبون إلى

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/ص ٣٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ج ١/ص ٣٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ج ١/ص ٣٥٣.

(٤) المصدر نفسه، ج ١/ص ٣٤٠.

أنها توكيد للنفي، فعدها ابن مالك زائدة كافة لـ (ما)، كما هي (ما) كافة لـ (إن) وأخواتها في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] (١).

وقد جَوَزَ إعمال (ما) مع انتقاض خبرها بـ (إلا) في قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مُنْجِنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَدَّبًا

فهو وافق بذلك قول يونس بن حبيب، والشلوبين، حيث أكد ذلك بقوله: " وقد تعمل متوسطا خبرها، وموجبا بـ (إلا)، وفاقاً لسيبويه في الأول، وليونس في الثاني (٢)". وهذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور، وهو عندهم شاذ يحفظ ولا يقاس عليه (٣).

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن مالك من إعمال (ما) مع انتقاض خبرها بـ (إلا) رأي أقرب إلى الصواب، وهو ما أكدته بأنه لو كان انتقاض الخبر بـ (إلا) لبطل عملها مع غير (إلا)، فهي عاملة مع غيرها، مثال: ما زيدٌ غيرَ شجاع، وما زيدٌ سوى بطل، وهو وجوب النصب عند البصريين (٤).

وقد جَوَزَ ابن مالك عمل (ما) إذا تقدّم معمول الخبر على اسمها بشرط كون المعمول المتقدم ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، نحو قول الشاعر:

بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُدٌّ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلَّ حَيْنٍ مَن تُوَالِي مُوَالِيًا (٥)

الشاهد فيه: فما كلَّ حَيْنٍ مَن تُوَالِي مُوَالِيًا، حيث أعمل (ما) مع تقدم معمول الخبر وهو: (كل حين) لكون المعمول ظرفاً، حيث أجاز بعض النحاة عملها في هذا الشأن وعلى رأسهم ابن مالك، الذي أجاز التوسّع في الظروف والجار والمجرور، مع جواز نصب الظرف المعمول (٦)، وخالفه السيوطي بالمنع (٧).

وتحدث ابن مالك في هذا الباب نفسه عن سبب إلحاق بعض أدوات النفي بـ ليس، فقد رجّح مشابهة (إن النافية) لدخولها على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور وعلى المخبر

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/٣٧١.

(٢) الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م، ج ١/٣٦٦.

(٣) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مطبعة دار الفكر، بيروت- لبنان، ج ١/ص ٢٦٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ج ١/ص ٢٦٧، والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، وعبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٩٩٢م، ج ٢/ص ١١١.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/ص ٣٧٠.

(٦) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٧٤.

(٧) ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢/ص ١١٢.

عنه بمحصور، فيقال: إن زيدا فيها، وإن زيدا إلا فيها، وجعل مشابهة (لات) لها باتصال التاء بها، وجعلها مختصة بالاسم كليس، وشبيهة ب ليس في اللفظ^(١).

فابن مالك جاء حديثه عن أدوات النفي في أغلبه عن العمل النحوي لكل أداة وما يتصل بها من اسم وخبر، ولكن مع هذا أشار إلى الدلالة الزمانية لبعض أدوات النفي، فمثلا تحدث عن صيغة (لا النافية) وهو فيما نقله عن سيبويه قوله: " وتكون لا ضداً لنعم^(٢) "، فيقول ابن مالك في ذلك: " وهذا إشعار بعدم تقيدها في النفي بزمان دون زمان، كما لا يتقيد نعم^(٣) "، ويشير أيضا: " أن كلام سيبويه لو كان صريحا في أن المضارع المنفي ب (لا) لا يكون إلا مستقبلا لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك^(٤) "، ومن حديثه أيضا عن دلالة أدوات النفي قوله: " والأكثر أيضا على أن النفي ب ليس، وما، وإن، قرينة مخصصة للحال، مانعة من إرادة الاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل الأكثر كون المنفي بها حالا، ولا يمنع كونها مستقبلا^(٥) "، كقول أبي ذؤيب الهذلي:

أودى بني وأعقبوني حسرةً بعد الرقادِ وعبرةً ما تُقلعُ^(٦)

الشاهد فيه: ما قلع، حيث استشهد به ابن مالك على أن النفي ب (ما) هنا يدل على الاستقبال. وتحدث ابن مالك عن صنف النفي: الصريح كما بينا، والضمي في عدة أبواب، ففي "باب المبتدأ"^(٧) تحدت عن "غير" التي تقيد النفي وقد أجزاها في قوله: غير قائم، مجرى: ما قائم^(٨).

وفي "باب الاستثناء"^(٩) تناول النفي الضمني بشيء من التفصيل، وهو ما أطلق عليه عدة تسميات، فمرة نراه يقول: معنى النفي، ومرة أخرى يقول: النفي المؤول في معنى الاستفهام، وذلك من خلال قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَهْدِيكُمْ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٧]، وقوله: زيد غير آكلٍ إلا الخبز، وقوه تعالى: ﴿ وَيَأْتِ اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُنَزِّلَ نُورَهُ ﴾ [التوبة: ٣٢]، لأن يأبى بمعنى: لا يريد،

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/ص ٣٧٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤/ص ٢٢٢.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/ص ٢٠.

(٤) المصدر نفسه، ج ١/ص ٢٠، ٢١.

(٥) المصدر نفسه، ج ١/ص ٢٢، ٢٣.

(٦) أبو الوفا الشریف، محمود محمد مصطفى، ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية- مصر، ١٩٥٠م، ج ١/ص ٢.

(٧) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/ص ٢٧٥.

(٨) المصدر نفسه، ج ١/ص ٢٧٥.

(٩) المصدر نفسه، ج ٢/ص ٢٦٤.

وأول قوله تعالى: ﴿وَإِنهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، بمعنى المراد بالكبيرة هنا الصعوبة، فكأنه قيل لا تسهل إلا على الخاشعين^(١).
فمن هنا يمكن ان نقول بأن ابن مالك تحدث عن النفي بشكل مفصل إلا ما ندر من بعض الأدوات، والتي تناولها في أبواب أخرى.

المالقي (ت ٧٠٢هـ)

يعدُّ المالقي في كتابه: "رصف المباني في شرح حروف المعاني" من أهم كتب القدماء التي درست حروف المعاني لما لها من أهمية من جوانب النحو العربي، فقد درسها وفصل الكلام فيها، وهو بهذا المنهج كأنه خرج عن النظام الذي سلكه النحاة من التأليف والتصنيف وحتى التقليد في كتبهم، فهم يذكرون الحروف في ثانيا حديثهم عن قواعد النحو، ولم يفرقوا بين حروف النفي والاستفهام مثلا، فما منهج المالقي في كتابه "رصف المباني" إلا خروج عن ذلك النظام، فهو أراد أن يكون في كتابه هذا ملماً بجميع الأدوات، ويعرض لها ويذكر أقوال العلماء وما تعتريه من مناقشات وجدال، فقد تناول أدوات النفي من خلال عرضه لأدوات النحو، فسار في كتابه على ترتيب حروف المعجم، فعند حديثه عن الحروف وتقسيماته لها يقول: "اعلم أنّ هذه الحروف المتقدمة الذكر يُصطلحُ عليها باصطلاحاتٍ تسمّى بها من جهة معانيها في الكلام وهي كثيرة. منها... نوعٌ يسمّى حروف نفي، وهي: لم ولما ولن وليس وما ولا في أحد معانيها^(٢)".

ففي حرف اللام وضع بابا تناول فيه "لا" فقال فيها: "اعلم أنّ لها في كلام العرب أربعة مواضع: الموضع الأول: أن تكون حرفاً نافياً، الموضع الثاني: أن تكون نهياً، الموضع الثالث: أن تكون حرف دعاء، الموضع الرابع: أن تكون زائدة^(٣)"، فقد فصل الكلام عن تلك المواضع الأربعة التي وضعها لـ (لا) من عمل، ودلالة، وشواهد، وما يتعلق بهما من أحكام، فالنافية اعتبرها غير عاملة عند دخولها على المعارف وذلك لأنها غير مختصة، أي أنها تدخل على الجملة الاسمية، والفعلية، فلذلك عدّها المالقي غير عاملة لعدم الاختصاص بواحدة منهما، وعاملة بشرط دخولها على النكرات، وفي هذه الحالة فصل الكلام عن اسمها وخبرها وما يتعلق بهما.

ووضع بابا لـ "لم" تحدّث فيه عن عملها، ودخولها على الفعل المضارع، ووضح دلالتها على الزمان في أنها تنفي المضارع وتخلص معناه إلى الماضي^(٤). وذكر ما يتعلق بها من

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢/ص ٢٧٠.

(٢) المالقي، أحمد بن عبد النور، (ت ٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مكتبة دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٢م، ص ١٠١، ١٠٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

متعلقات في هذا الباب. ثم تناول الحديث بعدها مباشرة عن "لَمَّا" فتحدث عن مواضعها في الكلام، وذكر أنها تكون جازمة للفعل المضارع، فتُصَيَّر معناه للماضي كـ "لم"، إلا أن هذا الماضي الذي يدل على الاستمرار في النفي^(١)، ووضع باباً لـ "لن" فقال فيه: "حرف ينفي الأفعال المضارعة ويُخَلِّصُها للاستقبال معنى، وإن كان في اللفظ باقياً على احتمالها للحال والاستقبال، وإنما كان ذلك لأنها كالجواب لمن قال: سيفعل، ولا تجتمع مع السين لأنها مختصة بالإيجاب، كما أن "لن" مختصة بالنفي فتناقضاً^(٢)"، وفي الباب نفسه تحدّث المالقي عن آراء النحاة فيها، وما يتعلّق بها من أحكام.

أيضاً، وضع باباً عن "ليس" تحدّث فيه عن أصلها وطرح خلافات النحاة حول حرفيتها وفعاليتها، وقال فيها: "فالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنها حرفٌ لا غير، كـ "ما" النافية، وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال وهي: اتصالها بتاء التانيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب، فإنها فعل لوجود خواص الأفعال فيها^(٣)"، آخر ما تناوله من أدوات النفي الصريح تحدث عن "ما" ووضع لها باباً فقال فيها: "اعلم أن "ما" في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارةً اسماً، وتارةً حرفاً، وذلك بحسب عود الضمير عليه وعدم عوده وقرينة الكلام، وحظنا من القسمين الحرفية، وهي التي يكون معناها في غيرها ولها في الكلام ثلاثة مواضع: الموضع الأول: أن تكون حرف نفي، الموضع الثاني: أن تكون مصدريةً، الموضع الثالث: أن تكون زائدة^(٤)".

وقد تناول المالقي بعض الأدوات التي تدل على النفي ضمناً، مثل: هل، وليت، ولولا، ولو، وبل، لكنّه لم يتطرّق إلى ما تحمله تلك الأدوات من معنى يدل على النفي ضمناً، فهو فقط وضّح عملها وما تدخل عليه.

فالمالقي، كما ذكرنا، قد تنبّه إلى ضرورة وضع منهاج يختص بأدوات النحو، وما كان كتابه هذا إلا شعوراً بأهمية هذه الأدوات، فهو تحدّث عن حروف النحو، إلا أنه لم يجمع تلك الحروف في مصطلحاتها، مثلاً أدوات الاستفهام يضع لها باباً يختص بالاستفهام وأدواته، وأدوات النفي أيضاً يضع لها باباً يجمعها في باب واحد وهو النفي، فهو اهتم بجانب، ولم يهتم بمصطلحات تلك الأدوات.

(١) ينظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٥١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٧٧.

المرادي (ت ٧٤٩هـ)

يعدّ المرادي من النحاة الذين اهتموا بأدوات النحو وحروفه، فقد وضع لها كتاباً أطلق عليه: "الجنى الداني في حروف المعاني"، تناول فيه جميع حروف اللغة، وفصل الكلام عن معانيها في مقدّمة كتابه السابق، فقال فيها: " قال بعض النحويين: لا يحتاج في الحقيقة إلى حد الحرف، لأنه كلم محصورة. وليس كما قال. بل هو مما لا بد منه، ولا يستغنى عنه، ليرجع عند الإشكال إليه، ويحكم عند الاختلاف بحرفية ما صدق الحدّ عليه^(١)."

فالمرادي تنبّه إلى ضرورة وضع منهاج يختص بحروف النحو لما لها من أهمية وتأثير في اللغة، كما سبقه بذلك المالقي في كتابه: "رصف المباني" والذي أشرنا إليه مسبقاً. فمن خلال ذلك قسّم المرادي الحروف إلى ثلاثة أقسام: ما يدخل على الاسم، وما يدخل على الفعل، وما يدخل على الاسم والفعل، وجاء تقسيمه للحروف في كتابه على حسب الترتيب الذي انتهجه من الحروف الأحادية، والثنائية، والثلاثية، والرباعية، والخماسية، وكانت حروف النفي متناثرة بين تلك الأبواب، ففي الباب الثاني تحدّث عن الحروف الثنائية، ومنها:

(إنّ) المكسورة الهمزة الساكنة، ذكر من أقسامها: إن النافية، وهي ضربان: عاملة، وغير عاملة. حيث تحدّث عن عملها وأورد لها مثلاً من النظم، ومثلاً من النثر^(٢).

وتحدّث عن سبب زيادتها وذلك عند وقوعها بعد "ما الحجازية" في قولك: ما إن زيد قائم، فقال: " (إن) في ذلك زائدة كافة لـ (ما) عن العمل. وذهب الكوفيون إلى أنها نافية. وهو فاسد^(٣)."

وفي الباب نفسه تحدّث عن (لم) وقال عنها: " (لم) حرف نفي، له ثلاثة أقسام: الأول: أن

يكون جازماً، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَكِّدْ﴾ [الإخلاص: ٣]. وهذا القسم هو المشهور.

الثاني: أن يكون ملغى، لا عمل له، فيرتفع الفعل المضارع بعده. كقول الشاعر:

لولا فوارسٌ من دُهلٍ وأسرتهم يوم الصلّيفاء لَمْ يُوفون بالجارِ

وصرح ابن مالك، في أول شرح التسهيل، بأن الرفع بعد (لم) لغة قوم من العرب. وذكر بعض النحويين أن ذلك ضرورة.

(١) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، (ت ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م، ص ٢٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٩، ٢١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

الثالث: أن يكون ناصباً للفعل. حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بـ (لم). وقال ابن مالك في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بـ (لم) لغة، اغتراراً بقراءة بعض السلف: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء^(١).

وتحدّث عن دلالتها على الزمن وأيد مذهب سيبويه في دخولها على الفعل المضارع، والتي تحوّل معناه إلى الماضي، وأنكر قول بعض النحاة بأنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم، وقال ذلك لا نظير له^(٢).

وفي الباب نفسه تحدّث عن (لن) ونقل آراء النحاة حول عملها وأصلها والخلافات التي دارت حولها، وردّ على الزمخشري بأنها نافية للمستقبل، ولا يلزم النفي المؤبّد بها^(٣).

وتحدّث عن (لا) وقسمها إلى ثلاثة أقسام: نافية، وناهية، وزائدة، وفي كلّ قسم أورد لها تفصيلات وآراء، ردّ بعضها ووافق بعضها الآخر^(٤).

ومن ثمّ تحدّث عن (ما)، أيضاً وذكر أقسامها، وما يتعلّق بها من متعلّقات، قال: "(ما) لفظ مشترك؛ يكون حرفاً واسماً، فأما (ما) الحرفية، فلها ثلاثة أقسام: نافية، ومصدرية، وزائدة، فالنافية قسمان: عاملة، وغير عاملة...^(٥)".

وتناول الحديث عن الحروف الثلاثية ووضع (لات)، و(ليس)، معها، ووضع (لكن) مع

الحروف الرباعية، وقال فيها بأنها تحمل معنى النفي، وهو يريد به النوع الثاني من النفي وهو الضمني، ونقل رأي الزمخشري^(٦).

فمن هنا يمكن لنا اتّضح طريقة المرادي في حديثه عن أدوات النفي وهي أشبه ما تكون بطريقة من سبقه من النحاة، إلا أنه تابع المألقي في الاهتمام بحروف النحو بشكل عام، وكانت أدوات النفي موزعة على أبوابه التي وضعها في بسط حروف المعاني عليها.

فالمرادي بطريقته التي فصلّ الكلام بها عن حروف النحو بشكل عام، وأدوات النفي بشكل خاص، يُعدّ من النحاة الذين اهتموا بتلك الأدوات في مواضعها التي وضعها في كتابه، إلا أنه لم يضعها في باب واحد يجمع به جميع تفصيلاتها من عمل، ودلالة، وتقريب بين بعضها، وهي طريقة أشبه ما تكون بالاختصار.

(١) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٧، ٢٦٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٧٠، ٢٧١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(٦) المصدر نفسه، ٦١٦، ٦١٧.

ابن هشام (ت ٧٦١هـ)

كان منهج ابن هشام في باب النفي كمنهاج من سبقه من النحاة، فهو لم يضع باباً يخص فيه جميع أدوات النفي، وإنما كان موضوع النفي عند ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعراب" موزعاً على الحروف الهجائية التي وضع كتابه على حسب ترتيبها، فقد تناول "النافية" و "ليس" و "لم" ضمن حديثه عن: "باب اللام" وعن "النافية" ضمن حديثه عن: "باب الميم" وهكذا، فالناظر في منهج ابن هشام في ذلك الكتاب يجد أن موضوع النفي أخذ حقه من بين أدوات النحو الأخرى، فقد تحدّث ابن هشام عن دلالة كل أداة وما تحمله من معنى، وأشار إلى آراء النحاة، وخالف بعضهم، ومن ذلك ما نجده في ردّه على الزمخشري حيث يقول: "ولا تفيد "لن" توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده خلافاً له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ لِنِسَاءٍ﴾ [مريم: ٢٦]، ولكان ذكر الأبد في: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، تكراراً، والأصلُ عدمه^(١)."

فجاء حديث ابن هشام عن أدوات النحو عامة، وأدوات النفي خاصة، متناولاً جميع أجزائه من الناحية الإعرابية، والناحية الدلالية، فقد تناول مصطلح النفي في كلامه إلا في موضعين ذكر فيهما الجحد بدل النفي في "اللام" في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فيقول ابن هشام: "ويسمى أكثرهم لَامُ الْجُحُودِ لِمَلازمتها للجحد أي النَّفْيِ، قَالَ النَّحَّاسُ: وَالصَّوَابُ تَسْمِيَتُهَا لَامُ النَّفْيِ لِأَنَّ الْجُحْدَ فِي اللُّغَةِ إِنكَارٌ مَا تَعْرِفُهُ لَا مُطْلَقَ الْإِنكَارِ^(٢)"، وفي "كاد" حيث ردّ على من قال^(٣): "إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت...، وإن أثبتت قامت مقام جحد"، فيقول ابن هشام: "وَالصَّوَابُ أَنَّ حَكْمَهَا حُكْمُ سَائِرِ الْأَفْعَالِ فِي أَنْ نَفِيَهَا نَفِيٌّ وَإِثْبَاتُهَا إِثْبَاتٌ^(٤)."

وتطرّق ابن هشام إلى النوع الثاني من النفي وهو: الضمني، فكان أكثر ما يصرّح به في الأدوات التي تخص النفي الضمني مثل: "بل"، حيث يقول فيها: "وَأَجَازَ الْمُبْرَدُ أَنَّ تَكُونَ نَاقِلَةً مَعْنَى النَّفْيِ وَالنَّهْيِ إِلَى مَا بَعْدَهَا، وَعَلَى قَوْلِهِ فَيُصَحُّ: مَا زِيدَ قَائِمًا بِلْ قَاعِدًا، وَبِلْ قَاعِدًا، وَيَخْتَلَفُ الْمَعْنَى^(٥)". وفي "غير"، حيث جعلها مثل "ما" في قول الحكيم^(٦):

(١) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المطبعة العصرية، بيروت- لبنان، ١٩٩١م، ج ١/ص ١١٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ١/ص ٢٣٦.

(٣) القول للمعري، وقد نقله ابن هشام.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ٢/ص ٧٦٢.

(٥) المصدر نفسه، ج ١/ص ١٣٠، ١٣١.

(٦) هو أبو نواس.

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزْنَ

قال ابن هشام: "فيه ثلاثة أوجه، أحدها أن (غير) مُبْتَدَأٌ لَا خَبْرَ لَهُ، بل لما أُضِيفَ إِلَيْهِ مَرْفُوعٌ يُغْنِي عَنِ الْخَبْرِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى النَّفْيِ، وَالْوَصْفُ بَعْدَهُ مَخْفُوضٌ لِفِظَا وَهُوَ فِي قُوَّةِ الْمَرْفُوعِ بِالْإِبْتِدَاءِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مَا مَأْسُوفٌ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي مَصَاحِبًا لِلْهَمِّ وَالْحَزَنِ، فَهُوَ نَظِيرٌ "مَا مَضْرُوبُ الزَّيْدَانِ"، وَالنَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ الظَّرْفُ، قَالَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ وَتَبِعَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(١)".

وتحدّث ابن هشام عن النفي الضمني في كثير من كلامه واستشهد بقول النحاة والمفسرين، إلا أنه لم يصرّح بالمصطلح ذاته، فقد أطلق عليه: معنى النفي، أو ما أشرب معنى النفي، أو فيه رائحة النفي، فهذا يدلنا على أن ابن هشام اهتمّ بهذا النوع من النفي، إلا أنه لم يوضح لنا سبله وكأن الموضوع أخذ حقه من الدراسة عند من سبقه من النحاة، فكان معظم كلامه ينصبّ على تحديد نوع الأداة من النفي هل هي للنفي الصريح، أم الضمني، وتحدّث أيضا عن بعض أدوات النفي الضمني الأخرى كـ "لولا"، و "لو"، وما إلى ذلك من أدوات هذا النوع من النفي.

وهكذا يتضح لنا أن ابن هشام تناول النفي بكلا قسميه الصريح، والضمني، وتحدّث عن أدوات كلّ منها، جامعا لآراء من سبقه من النحاة، ومعلّلا لكثير من الآراء، إلا أنه لم يضع بابا يخص به النفي، ولم يوضّح معنى كل نوع منه، ولم يلتفت فيه إلا لما له علاقة بالإعراب، لذلك نجد كـ باب واحد متكامل غائب عند ابن هشام، وكأنّ عادة النحويين القدماء جرت على الخطى نفسها من التصنيف في أبواب النحو، وهذا ما نراه واضحا في النفي.

السيوطي (ت ٩١١هـ)

تناول السيوطي موضوع النفي في أجزاء كتابه: "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" من غير أن يخصص له بابا يشمل فيه أنواع النفي وأدواته، فقد جاء تناوله له كما جرت عادة النحويين السابقين متناثرا بين موضوعات النحو، فقد وضع بابا أطلق عليه: "ما ألحق بليس^(٢)"، تحدّث فيه عن "ما النافية"، وذكر وجه الشبه بينها وبين "ليس"، وذلك من خلال أن كلا منهما للنفي، وداخلة على المبتدأ والخبر، وتخلّص المحتمل للحال، كما أن "ليس" كذلك، وذكر أنها من الحروف التي لا تختص، وقال: ما لا يختص لا يعمل، إلا أن أهل الحجاز أعملوها لوجه الشبه بينها وبين "ليس".

(١) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/١٨١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢/ص ١٠٩.

وتحدّث عن "إنّ النافية" وقد عدّها من الحروف التي لا تختص، والقياس ألاّ تعمل، فلذلك منع النحاة إعمالها، إلاّ أن بعض النحاة ومنهم ابن مالك أجازوا إعمالها لمشاركتها لـ "ما" في النفي، ولكونها لنفي الحال، وكأنّ السيوطي في ذلك أشبه ما يكون بالناقل لآراء النحاة فقط. وتحدّث عن "لا" وجعلها من الحروف التي تلحق ليس، ووجه الشبه بينهما أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، وهي بذلك لا تعمل بالخبر شيئاً. وجعل أيضاً "لات" من الحروف التي تلحق "ليس"، وذلك فيما نقله عن النحاة من أن أصل "لات" مأخوذة عن "ليس" وهي تعمل عملها في رفع الاسم بعدها، وذلك في الحين خاصة. وقد وضع باباً آخر يتحدّث فيه عن: "لا النافية للجنس"^(١)، ففي هذا الباب تناول السيوطي عمل "لا النافية" العاملة عمل "إنّ" وذلك إلحاقاً بها، لمشابهتها لها في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، ولأنها لتوكيد النفي كما "أنّ" لتوكيد الإثبات، فهو قياس نقيض، وإلحاقها بليس قياس نظير؛ لأنها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، لكن عملها عمل إنّ أفصح وأكثر في الاستعمال، وله شروط^(٢).

وجمع السيوطي كل ما يخص هذه الأداة من آراء حول اسمها وخبرها، وتكرارها، ومن دخول همزة الاستفهام عليها، فهو كما رأينا كان جامعاً، ناقلاً في ذلك. وتحدّث عن أدوات النفي الأخرى فقد تحدّث عن "لن" فوضعها مع باب "نواصب المضارع"^(٣) وجعلها لنفي التوكيد في المستقبل لا التأييد.

وعن "لم" و "لما" وقد وضعهما في باب "الجوازم"^(٤) ولم يشترط كون "لم" لنفي الحال، فقد جعلها للحال ولمطلق النفي، كما ذهب ابن مالك، وعدّ الهمزة الداخلة عليها للتقرير (في الأكثر)، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، أي: حمل المخاطب على الإقرار، وقد تجيء لغيره، كالإبطاء، والتوبيخ. وجعل "لما" لنفي الحال، أو أنها لنفي الماضي القريب من الحال، دون البعيد.

فمما سبق يمكن أن نقول إنّ السيوطي في جمعه للأحكام، ولأدوات النفي في كتابه "همع الهوامع" كان أقرب ما يكون إلى الجمع، فكان يجمع الآراء حول كل أداة، كتحديد نوع الأداة، أو تأصيلها، أو ما يخص الدلالة التي تختص بها تلك الأداة.

(١) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢/ص ١٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢/ص ١٩٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤/ص ٩٣.

(٤) المصدر السابق، ج ٤/ص ٣١١، ٣١٣.

فمن هنا نستطيع القول أنّ النحاة تناولوا النفي وفصلوا الكلام عنه وعن أساليبه وطرقه، ولكن كلامهم عن النفي جاء متناثرا بين أحشاء الموضوعات والأبواب، ونراهم يتوسعون بالكلام عنه وعن مصطلحاته، فمرة يطلقون عليه النفي، وأخرى يطلقون عليه الجحد، حتى إنّ حديثهم عن أقسام النفي جاء مندمجا بعضه مع بعض، وذلك من خلال الحديث عن النوع الثاني من النفي وهو الضمني، يقولون: معنى النفي أو النفي المؤول، فهذا التنوع في مصطلح يمكن حصره في باب واحد، يوحي لنا اهتمامهم بالعمل النحوي أي الحركة النحوية في عصر يغلب عليه الجمع والتدوين من أن يشغلوا حالهم بمصطلح ربما لا يعني لهم الكثير من الاهتمام.

المبحث الثاني: النفي عند البلاغيين

تتضح لنا طريقة البلاغيين في التحدث عن موضوع من الموضوعات التي لها وقع ليس في النحو فحسب؛ وإنما في البلاغة أيضاً، فالبلاغيون يعدّون موضوع النفي من الموضوعات التي لها تأثيرها البلاغي وذلك من خلال اتصاله الوثيق بالموضوعات البلاغية، فعند النظر في منهج البلاغيين في موضوع النفي وجدناهم يجعلونه مع فنون البلاغة كالسلب، والإيجاب، والقصر، والاستثناء، والاستفهام، حيث إنهم يتطرقون إليه من خلال تلك الفنون، وأكثر ما وجدناه أنهم يتناولون النوع الثاني من النفي، ألا وهو (الضمني).

عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)

يُعدّ الجرجاني صاحب "نظرية النظم" من البلاغيين الذين دعوا إلى الاهتمام بالأدوات النحوية، فمن خلال دعوة عبد القاهر الجرجاني إلى تخطي عتبات الكلم، وحركات الإعراب، والاعتناء بالنظم، أصبحت الأبواب النحوية تأخذ مكانتها، حيث إنه تناول أسلوب النفي في كتابه "دلائل الإعجاز" وفصل الكلام فيه ووضع فصلاً أطلق عليه: "فصل التقديم والتأخير في النفي"، تحدّث فيه عن عدّة مسائل في النفي، منها: "إذا قلت: ما فعلت. كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: ما أنا فعلت، كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنه مفعول. تفسير ذلك أنك إذا قلت: ما قلت هذا، كنت نفيت أن تكون قد قلت ذلك، وكنت تُوظرت في شيء ثبت أنه مقول. وكذلك إذا قلت: ما ضربت زيدا، كنت نفيت عنك ضربه ولم يجب أن يكون قد ضرب بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك وأن لا يكون قد ضرب أصلاً، وإذا قلت: ما أنا ضربت زيدا: لم تقله إلا وزيداً مضروباً وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب، ومن أجل ذلك صلح في الوجه الأول أن يكون المنفي عاماً كقولك: ما قلت شعراً قط، وما أكلت اليوم شيئاً، وما رأيت أحداً من الناس، ولم يصلح في الوجه الثاني، فكان خلفاً أن تقول: ما أنا قلت شعراً قط، وما أنا أكلت اليوم شيئاً، وما أنا رأيت أحداً من الناس، وذلك لأنه يقتضي المحال، وهو أن يكون ههنا إنساناً قد قال كل شعراً في الدنيا، وأكل كل شيء يؤكل، ورأى كل أحدٍ من الناس، فنفيت أن تكونه^(١)."

فالناظر في منهج عبد القاهر الجرجاني في النفي يرى أنه خرج عن النظام الذي سلكه النحويون في أبواب النحو، وفي النفي بشكل خاص، والذين يسعون خلف الحركة الإعرابية، والعمل النحوي لكل أداة من أدوات النفي، فهو يريد أن تكون المباني خادمة للمعاني، فأخذ ينقل

(١) الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد، (ت ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ص ١٢٤.

النحو من العناية بالكلمة المفردة وما يعرض لها من تغيير في بنيتها، إلى العناية بالجملة وما تقتضيها من سياقات الكلام، فهو يريد بذلك توسيع آفاق النحو.

يقول محمد خان: "فالمفروض حسب عبد القاهر أن ينتقل الباحث اللغوي من الجملة بوصفها وحدة الاتصال اللغوي وقاعدته، فيقف عند نظامها، ويصف أنواعها، ويحدد وظائفها، وما يطرأ عليها من تغيير في ألفاظها أو معانيها، مشيراً إلى أساليبها المختلفة التي تستجيب في تنوعها إلى حاجات التعبير الإنساني وأغراضه المتعددة^(١)".

ولكن منهج عبد القاهر الجرجاني الذي رسمه للنحو في أول عهده لم يتقبله كثير من النحاة اعتقاداً منهم أنه ليس من اختصاصهم الخوض في تأليف الجملة، وأنهم لا يمكن لهم الخروج على ما اعتادوا عليه في الاهتمام بالكلمة وإعرابها، ولعلّ السبب في ذلك أي اهتمامهم بالكلمة دون الجملة هو خوفهم من شيوع اللحن في الكلام العربي، بعد أن اختلط العرب بغيرهم، فانصب اهتمامهم ضبط قواعد الإعراب، وتحديد كل التغيرات التي تطرأ للكلمة مخافة أن يتغير القرآن أو أن يصيبه التحريف، فأخذ النحو يسير في هذا الاتجاه إلى أن استقرّ على ذلك، وهو الاهتمام بالكلمة وما تعثر بها من حركة وبناء، وعدم الاهتمام بالأساليب النحوية، وهذا ما نراه جلياً في كتب النحاة.

وقد تابع بعض المحدثين عبد القاهر الجرجاني في منهجه الذي رسمه للنحو، وهم يحاولون أن يخرجوا عن النظام التقليدي الذي انتهجه النحاة في مصنفاتهم، وعدم اهتمامهم بالأدوات النحوية في أبوابها، إلى التوسّع والنظر في الأحكام والأساليب ومحاولة جمعها في باب واحد، وهذا ما سنراه في نهاية هذا المبحث.

السكاكي (ت ٦٢٦هـ)

تناول السكاكي موضوع النفي من خلال طرحه لأساليب النفي البلاغية في علمي المعاني والبيان في كتابه: "مفتاح العلوم"، ففي علم المعاني أخذ يتناول موضوعاته كالقصر وعلاقته بالنفي، باعتبار أن القصر لا يختص بالنفي، وإنما يؤدّي بطرقٍ ذكر منها طريق النفي والاستثناء، فيقول: "وثانيها النفي والاستثناء كما تقول في قصر الموصوف على الصفة إفراداً أو قلباً: ليس زيدٌ إلا شاعراً، أو ما زيدٌ إلا شاعرٌ، أو إن زيدٌ إلا شاعراً، وما زيدٌ إلا قائم، أو ما زيدٌ إلا يقوم؛ ومن الوارد في التنزيل على قصر الإفراد، قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فمعناه محمد مقصور على الرسالة، لا يتجاوزها إلى البعد عن الهلاك، نزل المخاطبون

(١) خان، محمد، لغة القرآن الكريم دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م، ص ١٦، ١٧.

لاستعظامهم أن لا يبقى لهم منزل المبعدين لهلاكه، وهو من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥]، فالمراد لستم في دعوكم للرسالة عندنا بين الصدق وبين الكذب، كما يكون ظاهر حال المدعي إذا ادعى، بل أنتم عندنا مقصورون على الكذب، لا تتجاوزونه إلى حق كما تدعون، وما معكم من الرحمن منزل في شأن رسالتكم^(١)."

ومن الطرق التي يؤدى بها النفي عن طريق القصر، ذكر السكاكي (إنما) وكيفية أفادتها لمعنى النفي، و(إنما) هي من حروف القصر كما هو معلوم، فيقول: "استعمال إنما، كما تقول في قصر الموصوف على الصفة قصر أفراد: إنما زيد جاء، إنما زيد يجيء، لمن يردده بين المجيء والذهاب من غير ترجيح لاحدهما: أو قصر قلب لمن يقول: زيد ذاهب لا جاء، وفي تخصيص الصفة بالموصوف أفراداً، إنما يجيء زيد، لمن يردد المجيء بين زيد وعمرو أو يراه منهما، وقلبا لمن يقول: لا يجيء زيد، ويضيف إليه الذهاب. والسبب في إفادة (إنما) معنى القصر، هو تضمينه معنى: ما، وإلا، ولذلك تسمع المفسرين لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، بالنصب يقولون: معناه ما حرم عليكم إلا الميتة والدم^(٢)."

فالسكاكي من خلال عرضه لـ (إنما) يتضح لنا مقصده في أنه يريد بها النفي ضمنا وذلك من خلال قوله أيضا: "والذي سبق في تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء يكشف لك الغطاء، ويجامع الطريقتين الأخيرين، فيقال: إنما أنا تميمي لا قيسي، وتميمي أنا لا قيسي، وإنما يأتيني زيد لا عمرو، وهو يأتيني لا عمرو، وجه صحة مجامعة (لا) العاطفة، (إنما) مع امتناع مجامعتها إما وإلا فيقال: امتنع عن المجيء زيد لا عمرو، مع امتناع أن يقال: ما جاء زيد لا عمرو، وهو كون معنى النفي في: إنما، وفي قولك: امتنع عن المجيء، ضمنا لا صريحا^(٣)."

وقد تناول السكاكي النفي أيضا عن طريق الاستثناء، والعلاقة بينهما وذلك من خلال قوله: "وطريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب تعتقد فيه أنه مخطئ، وتراه يصر، كما إذا رفع لكما شبح من بعيد، لم تقل: ما ذاك إلا زيد، لصاحبك، إلا وهو يتوهمه غير زيد، ويصر على إنكار أن يكون إياه، وما قال الكفار للرسول: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]، إلا والرسول عندهم في

(١) السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد، (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م، ص ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

معرض المنتقى عن البشرية، والمنسلخ عنه حكمها، بناء على جهلهم أن الرسول يمتنع أن يكون بشراً^(١)."

فمن هنا اتضح لنا منهج السكاكي في الحديث عن النفي وكيفية تناوله له، فهو تناولٌ عن طريق بعض الفنون البلاغية كما رأينا ذلك، في القصر، والاستثناء، وأيضاً سار على الطريقة في التمني في (ليت) وعلاقتها بالنفي، وفي الاستفهام وعلاقته بالنفي وفي فنون البلاغة الأخرى، فكان تناوله للنفي عن طريق تلك الفنون، وأكثر ما يتضح لنا في نقله للنفي أنه تحدّث عن علاقة النفي الضمني بتلك الفنون وهو ارتباط وثيق كما هو معلوم، وذلك فيما يخص علم المعاني.

أما في علم البيان فكان جلّ كلامه عن النفي هو تقسيمه للجملة إما اثبات، وإما نفي، فيقول: "علم أن الجملة لا بد من أن تكون: إما مثبتة أو منفية، وكيف كانت، فلا بد أن تكون: إما واجبة وإما غير واجبة، وتحصل من هذا أصناف ثلاثة، ثبوت واجب، وانتفاء واجب، وثبوت وانتفاء غير واجب^(٢)".

القرويني (ت ٧٣٩هـ)

يعد القرويني من أعلام البلاغيين العرب في القرن الثامن الهجري، وقد كانت العلوم في عصره بلغت شأناً عظيماً، وطبيعي أن نجد عنده معالجة أدقّ وأوضح لموضوع النفي.

أما حديثه عن النفي، فإنه كان يتبع طريقة القدماء في كثير من جوانب كتابه: "الإيضاح في علوم البلاغة"، حيث لم يكن يفرد للنفي موضوعاً خاصاً به، بل كان يتناوله في ثنايا حديثه عن مواضيع أخرى، مثل الاستفهام، والقصر، وغيرهما من المواضيع البلاغية، يقول القرويني في باب: "القول في أحوال الإسناد الخبري"، بعد أن ذكر اعتبارات الإثبات والتأكيد، فيقول: "هذا كله اعتبارات الإثبات وقس عليه اعتبارات النفي، كقولك: ليس زيد أو ما زيد منطلقاً أو بمنطلق، ووالله ليس زيد، أو ما زيد منطلقاً، أو بمنطلق، وما ينطلق، أو ما أن ينطلق زيد، وما كان زيد ينطلق، وما كان زيد لينطلق، ولا ينطلق زيد، ولن ينطلق زيد، ووالله ما ينطلق أو ما إن ينطلق زيد^(٣)"، فهو بهذا الكلام يكون قد تحدث عن النفي من خلال طريقة الإثبات، وهذه يفهم منها أن الإثبات والنفي وإن كانا يختلفان في المعنى ويتعاكسان، فإنهما في الوقت نفسه يتجهان الاتجاه نفسه في الأساليب والطرق، فالجملة التي تكون مثبتة لن يتغير فيها سوى المعنى من نفي إلى إثبات، ويدلنا على ذلك قوله "وقس عليه اعتبارات النفي".

(١) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٩٤.

(٢) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٤٥٤، ٤٥٥.

(٣) القرويني، محمد بن عبدالرحمن بن عمر، (ت ٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم فخاجي، دار الجيل، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ج ١، ص ٧٦.

أما أكثر كلامه عن النفي فقد كان في باب: "المسند والمسند إليه"، حيث ذكر كثيرا من الشروط التي تتعلق بتقديم المسند إليه، وكانت بعض هذه الشروط تتعلق بالنفي، مع أن أكثر الكلام الذي ورد فيه النفي كان منقولا عن سابقيه من العلماء والبلاغيين، كعبد القاهر الجرجاني، والسكاكي وغيرهم.

وحين ذكر القصر، سرد طرقه ولم يفرد النفي بشرح خاص به، بل ذكره مع الاستثناء، فقال: "ومنها النفي والاستثناء: كقولك في قصر الموصوف على الصفة: إفراداً" ما زيد إلا شاعر"، وقلبا "ما زيد إلا قائم"، وتعييناً كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥]، أي لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر المدعي إذ ادعى بل أنتم عندنا كاذبون فيها. وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين "ما قائم أو ما من قائم أو لا قائم إلا زيد وتحقيق وجه القصر في الأول أنه متى قيل "ما زيد" توجه النفي إلى صفته لا ذاته؛ لأن أنفس الذوات يمتنع نفيها، وإنما تنفي صفاتها كما بين ذلك في غير هذا العلم، وحيث لا نزاع في طوله وقصره وما شاكل ذلك، وإنما النزاع في كونه شاعراً أو كاتباً تناولهما النفي، فإذا قيل: "إلا شاعر" جاء القصر. وفي الثاني أنه متى قيل "ما شاعر" فأدخل النفي على الوصف المسلم ثبوته -أعني الشعر- لغير من الكلام فيهما كزيد وعمرو مثلاً، توجه النفي إليهما، فإذا قيل "إلا زيد" جاء القصر^(١).

وهنا تجدر الإشارة بنا أن نتحدث عن بعض المحدثين ونقدمهم التصنيف القديم، واتباعهم طريقة عبد القاهر الجرجاني وهي الخروج من الاهتمام بالحركة الإعرابية إلى الاهتمام بأبواب النحو.

يُعدّ إبراهيم مصطفى صاحب "إحياء النحو" هو أول من أخذ بكلام عبد القاهر الجرجاني من غير تردد، حيث يقول: "والنحاة حين قَصَرُوا النحو على أواخر الكلمات، وعلى تعرف أحكامها، قد ضَيَّقُوا من حدوده الواسعة وسلكوا به طريقاً منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيّعوا كثيراً من أحكام الكلام وأسرار تأليف العبارة، فطرق الإثبات، والنفي، والتأكيد، والتقديم، والتأخير، وغيرها من صور الكلام قد مرّوا بها من غير درس، إلا ما كان منها ماساً بالإعراب، أو متصلاً بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية، وتقدير أساليبها^(٢)".

(١) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٣، ص ٢٣، ٢٤.

(٢) إبراهيم مصطفى، (ت ١٣٨٢هـ)، إحياء النحو، الطبعة: الثانية- القاهرة- مصر، ١٩٩٢م، ص ٣، ٢.

فمن خلال ذلك نجد أن إبراهيم مصطفى قد لفت الانتباه إلى العناية بالأساليب النحوية، وفي الدعوة إلى إعادة النظر في التصنيف النحوي خاصة في جمع الأساليب النحوية تحت باب واحد، والخروج من التقليد في حصر النحو في دوامة الإعراب، فهو يقول عن أسلوب النفي على وجه الخصوص: "فالنفي مثلا كثير الدوران في الكلام، مختلف الأساليب في العربية، متعدد الأدوات، ينفي بالحرف، وبالفعل، وبالاسم، وكان جديراً أن يدرس منفرداً لتُعرف خصائصه، وتميز أنواعه وأساليبه، ولكنه دُرس مفزقاً على أبواب الإعراب ممزقاً كما ترى: (ليس) درست في باب كان لأنها تعمل عملها، على أن (كان) للإثبات، و (ليس) للنفي، وعلى أن (كان) للمضي، و (ليس) للحال، ولكن العمل وحده - وهو الحكم اللفظي- كان سبب التبويب والتصنيف. و (ما، وإن) درست في باب ألحق بكان لأنهما يماثلانها في العمل أحياناً. و (لا) درست ملحقه بكان، ثم تابعة لـ (إن) إذ كانت تماثل الأولى في العمل مرة، وتماثل الثانية فيه أخرى، وهذا الحرف أكثر استعماله أن يكون مُهملاً، ويتصرف إذاً في النفي تصرفاً واسعاً، ولكن النحاة لا يعنون به إلا أن يكون عاملاً، وأن يكون ذا أثر في الإعراب. و (غير، وإلا، وليس) تدرس في باب الاستثناء. و (إن) في نصب الفعل، و (لم، ولما) في جزمه^(١)."

ويقول: "درست هذه الأدوات كما ترى متفرقة، ووجهت العناية كلها إلى بيان ما تحدث من أثر في الإعراب، وأغفل شراً إغفال درس معانيها، وخاصة كل أداة في النفي، وفرق ما بينها وبين غيرها في الاستعمال، ولو أنها جمعت في باب وقُرنت أساليبها ثم وُزن بينها، وبيّن منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي، وما يكون نفيّاً لمفرد، وما يكون نفيّاً لجملة، وما يخص الاسم، وما يخص الفعل، وما يتكرر؛ لأحطنا بأحكام النفي وفقهنا أساليبها، ولأظهر لنا من خصائص العربية ودقتها في الأداء شيء كثير أغفله النحاة، وكان علينا أن نتتبّعه ونبيّنه^(٢)."

وانتقد تمام حسّان في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها"، الدراسة النحوية التحليلية حيث يقول: "والمعروف أن هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمسّ معنى الجملة في عمومها، لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات، والنفي، والشرط، والتأكيد، والاستفهام، والتمني ... إلخ، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى، وإن كانت تمس ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط بنوية أو معنوية ذكروها فرادى ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل^(٣)."

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٤، ٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥.

(٣) حسّان، تمام عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة- مصر، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠٦م، ص ١٦.

فتمام حسان يبيّن لنا أن دراسة النحو كانت تحليلية غير تركيبية، فهو يقول في ذلك: "إنها كانت تعنى بمكونات التركيب، أي: بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه. أقصد أنهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها"^(١).

وتحدّث مهدي المخزومي في كتابه: "في النحو العربي نقد وتوجيه"، عن موضوع الدرس النحوي، وقال فيه: " هو الكلمة مؤلفة مع غيرها، أو هو الجملة، وتدرس الجملة فيه من حيث نوعها، ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم وتأخير، أو ذكر وحذف، أو اضممار وإظهار، ومن حيث ما يطرأ عليها - أي الجملة - من استفهام، أو نفي، أو توكيد، كل هذا مما يرتبط ارتباطاً بموضوع الدرس النحوي، أعني الجملة - ارتباطاً وثيقاً، لا يصح إغفاله، أو إهماله. ومن أجل أن طبقات النحويين الذين جاؤوا بعد الخليل والفراء لم يدركوا موضوع دراستهم، ولا عرفوا حدود تخصصهم، فاتهم كثير من الأصول التي هي من صلب موضوع الدراسة، ولم يلتفتوا إلى أهميتها، وإلى عمق الصلة بينها وبينه، واقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل، وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات في بعض، كتأثير الحرف في الاسم والفعل، فيما كانوا يزعمون، وتأثير الفعل في الاسم، وتأثير الاسم في الاسم، ولا يمثل ذلك إلا جانباً ضئيلاً من جوانب الدرس النحوي الحق، الذي استأثر به دارسون آخرون سموا بعلماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعم، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى الأمام، وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بأن يستفاد منها"^(٢).

وقد ذهب محمد حماسة في كتابه: "العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث"، إلى وضع تعليل يعلل فيه السبب في إهمال الأساليب النحوية من قبل النحاة وذلك بنظرية "العامل"، حيث يقول: "وليست العوامل في أول أمرها إلا ملاحظة تضام أجزاء الكلام بعضها إلى بعض، والتعليق فيها، أو ارتباط الوظائف، غير أن تقدّم الزمن، وطول العهد بالدراسة النحوية، والتخصص فيها وإرادة الاستمرار، وتيارات الثقافة الوافدة وتطور العلوم الأخرى، هذه كلها أدت إلى الابتعاد عن الغاية الأولى لنشأة النحو، وأصبحت دراسة النحو نفسها هدفاً وغاية، فوجدت

(١) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٦.

(٢) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٨، ٢٩.

نظرية العامل مع بقية المسائل النحوية من التفريع العقلي والتشعب في البحث ما أدى بالعامل إلى ما صار إليه^(١).

ويجعل إبراهيم السامرائي في كتابه: "الفعل زمانه وأبنيته"، السبب فيما وصل إليه النحو هو التأثير بالمنطق، والأخذ بالقياس، حيث يقول: "ولقد جرّ الأخذ بالقياس إلى القول بالتعليل والتماس العلة في إثبات الأحكام والبحث عن العامل، وهذه نتيجة طبيعة لسلوك المنهج الذي سلكه والذي اعتمد الاعتماد الكلي على التفكير الفلسفي الذي يأخذ بالمنطق...، وهكذا أفسد المنطق العلوم اللغوية، بحيث أن مسألة العامل قد سيطرت على عقول النحويين، ولا سيما المتأخرين منهم، وإنك لا تبتعد عن الصواب إذا قلت إنّ البحث في النحو في أبوابه الطويلة المختلفة بحث في العلل والعوامل، والأثر الذي تتركه في آخر الكلمة وهو ما دعي بالإعراب، وظاهرة الإعراب قد شغلت أبواب النحو جميعاً حتى قالوا: إن علم النحو الإعراب^(٢)".

فما سبق اتضح لنا أن القدماء وفي مرحلة التأسيس نجد في مصنفاتهم تناولاً لكل مكونات النظام اللغوي، فكما رأينا مثلاً في كتاب سيبويه أنه فصلّ الكلام عن أبواب النحو، فوضع لبعض أدوات النفي أبواباً كما مرّ بنا سابقاً، وكما رأينا ذلك عند المبرّد، لكنّ معظم المتأخرين حصروا الدراسة النحوية في ضبط أواخر الكلم وتتبع علامات الإعراب، فلم يهتموا بالأساليب المعروفة كالاستفهام، والتوكيد، والشرط، والنفي، كأبواب مستقلة في كتبهم، ونجد ذلك عند أغلب المحدثين، فهم ساروا على ما سار عليه المتأخرون من التصنيف والتأليف، فإذا ما أراد طالب العربية أن يقف على حقيقة هذه الأساليب في كتب النحو التقليدية فلن يجد ضالته فيها، أي أنه لا يجد للنفي مثلاً باباً واحداً يحوي جميع أجزائه، ولكن، وكما أشرنا، وجدنا بعض المحدثين والمعاصرين يتابعون عبد القاهر الجرجاني ومن سار حذوه كالمألقي إلى الاعتناء في الأساليب النحوية والأدوات ووضع لها أبواباً تلمّ شملها.

ويمكن لنا أن نقول: إنّ المحدثين رغم كل الجهود التي بذلوها في إعادة صياغة النحو والاهتمام بالتركيب النحوي، والأساليب النحوية، كالشرط، والنفي...، وغيرها من التراكيب والأبواب النحوية المعروفة، وذلك لأنهم يعدّون أنّ دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية^(٣)، فقد

(١) حماسه، محمد عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، ص ١٦٧.

(٢) السامرائي، إبراهيم بن أحمد الرّاشد، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٣م، ص ٨.

(٣) حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٦.

درسوا أساليب التعبير ووضعوا لها أبواباً، كما نجد ذلك عند مهدي المخزومي في كتابه "النحو العربي نقد وتوجيه"، فقد درس أساليب النحو، وهي أسلوب التوكيد، وأسلوب النفي، وأسلوب الاستفهام، وأسلوب الجواب، وأسلوب الشرط، وأسلوب النداء، وأدوات الوصل في الجملة، فقد نراه يخصص ما يقارب نصف كتابه لدراسة الأساليب النحوية ودورها في الجملة العربية، فعلى الرغم من كل هذه الجهود، إلا أن دراساتهم واهتمامهم جاءت في معظمها نقدية لنظرية العامل، والعمل الإعرابي، فهم أرادوا أن يخرجوا من هذه الصياغة إلى الاهتمام بالجانب التركيبي للنحو، فلم تكن في موجبها إلا محاولات انتقادية لإعادة صياغة النحو العربي.

ومن خلال ذلك كله يتضح لنا أن السبب وراء عدم جمع أدوات النحو في أبوابها عامة، وأدوات النفي خاصة تحت باب واحد سببه يوحى لأمرين:

أولاً: الهدف التعليمي الذي تبناه النحو منذ بدايته، فكان اعتمادهم في التصنيف على شكل إملاء للطلاب، لذا نجدهم لا يفرّدون لمواضيع النحو المختلفة أبواباً خاصة بها، بل كان تصنيفهم على حسب ترتيب القاعدة النحوية، فالباب النحوي الواحد لا يكتمل عندهم في مكان واحد من كتابهم، بل نجده مفرّقاً في ثنايا الكتاب، كما وجدنا ذلك في ترتيبهم لباب النفي، فهذا الهدف يتطلب تتابعا في القاعدة النحوية، فعندما قالوا بأن (لم) تنفي الماضي، ووجدوها تدخل على المضارع، وزمنه عندهم هو الحاضر أو المستقبل، اضطروا إلى القول بأنها قلبت زمن المضارع إلى الماضي؛ وذلك لتستقيم لهم القاعدة.

ثانياً: وقد يكون السبب الآخر هو قربهم الزمني من مرحلة جمع اللغة، فقد يكون قد أُلّف الموضوع النحوي ودوّنه في كتابه، وبعد فترة تبين له أنه ناقص في الجمع، وأن هناك كلاماً عن هذا الباب لم يكن قد سمع به، فيحاول إثباته في الكتاب في صفحات متقدمة.

والواقع الذي تطمئن إليه النفس هو أن النحاة القدماء كانوا ينظرون إلى أدوات النفي نظرة غير متكاملة من ناحية النفي، وهذا ما يفسر لنا تخصيصهم أداة النفي (لا) دون غيرها من الأدوات؛ لأنها أم الباب، وما بعدها من الأدوات يعتمد عليها في بيان معنى النفي.

الفصل الثاني

أساليب النفي وأدواته عند النحاة

سأتناول في هذا الفصل بإيجاز أسلوب النفي (الصريح، والضمني)، وأدوات كل نوع منهما، مبيّناً في كل أداة: عملها، ودلالاتها على الزمن، ومستبعداً كثيراً من مواطن الخلاف بين النحاة، والتي لا تتعلق بصلب الموضوع.

أقسام النفي:

ينقسم النفي إلى قسمين:

_ النفي الصريح

_ النفي الضمني

المبحث الأول: النفي الصريح

وهو ما يسمّى النفي بواسطة الأداة، ولم ترد عند النحاة القدماء في كتبهم كلمة (صريح)، صفة لهذا النوع من النفي^(١)، حيث تعدّ أدوات النفي من الألفاظ الدارجة على الألسن كثيراً، ذكرها الحدادي سبعة وهي: (لا، ما، ليس، إن، لن، لم، لَمّا)^(٢)، وأضاف إليها النحاة (لات) فتكون ثمانية، ونجد تلك الأدوات متفرقة بين كتب النحو، كما رأينا ذلك.

وقد ربط النحاة تلك الأدوات بزمن معين، ف (ليس) لنفي الحاضر، و(ما) لنفي الماضي والحاضر، و(لا، ولن) لنفي المستقبل، و(لم، ولما) لنفي الماضي مع أنهما لا تدخلان إلا على المضارع، وقد لخص سيبويه علاقة النفي بالزمن^(٣).

فمن خلال ذلك يمكن تقسيم أدوات النفي مع الزمن إلى قسمين: النفي في الزمن، والنفي من غير الزمن، كما يلي^(٤):

أولاً: النفي في الزمن: وهو ما يكون واقعا في نطاق زمني معين، وينقسم إلى ثلاثة أنواع:

(١) البكري، أحمد ماهر، أساليب النفي في القرآن، مكتب العربي الحديث- الإسكندرية- مصر، ١٩٨٩م، ص ١٢.

(٢) الحدادي، أبو النصر أحمد بن محمد بن أحمد السمرقندي، (ت حدود ٤٢٠ هـ)، المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م، ص ٥٧٣.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣/ص ١١٧.

(٤) ينظر: ثروت، السيد عبد العاطي رحيم، ظاهرة النفي في الحديث الشريف بين التوصيف والتنظير، (رسالة ماجستير)، إشراف: عبدالرحمن السيد، وأمين علي السيد، جامعة القاهرة- مصر، ٢٠١١م، ص ٢٠، ٢١.

(أ) _ الزمن الخاص، هو زمن الصيغة المجردة عن القرائن السياقية غير النفي، فمثلاً: لم يصبر، نفي في الماضي، ولا يصبر، نفي في الحاضر، أو المستقبل، ولن يصبر نفي في المستقبل. فالنفي هنا هو القرينة التي دلت على الزمن؛ فلا توجد في السياق قرينة غيرها توجه الزمن وجهةً أخرى.

(ب) _ الزمن العام، وهو زمن السياق الذي جمع أكثر من قرينة- بما فيها النفي- تدل كل منها على زمن؛ قد يكون ماضياً وحاضراً ومستقبلاً في آن واحد، نحو: إن لم تصبر وتحسب فاتك مطلوبك، وما حصلت غرضك. فالشرط هنا هو قرينة الزمن العام، وقد صرف زمن السياق كله إلى المستقبل، وإن احتوى السياق في داخله على زمن جزئي مغاير له.

(ج) _ الزمن الكلي، وهو زمن الحكاية أو القصة التي تكون أحداثها قد وقعت في الماضي أو سوف تقع في المستقبل، فحكاية الماضي نحو: قال الرجل لولده: إن لم تصبر وتحسب فاتك مطلوبك، وما حصلت غرضك. وحكاية المستقبل نحو: وسوف يقف الولد أمام أبيه، ويقول له: إن لم تصبر وتحسب فاتك مطلوبك، وما حصلت غرضك. فالزمن الكلي للحكاية انصرف في المثال الأول للماضي، وإن احتوى في داخله على زمن عام مغاير له، هو المستقبل الذي دل عليه حرف الشرط. وانصرف الزمن في المثال الثاني إلى المستقبل وإن احتوى في داخله زمناً جزئياً مغايراً له، هو الماضي الذي دل عليه حرف النفي.

ثانياً: **النفي من غير الزمن:** وهو النفي المجرد من الزمن، أو النفي المطلق^(١)، وينقسم إلى أربعة أقسام:

١ _ نفي المستحيلات، نحو: قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبِيرَهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

٢ _ نفي المسلمات، نحو: الشمس ليست كالأرض، الواحد لا يساوي الاثنين.

٣ _ نفي الحكم والأمثال، نحو: إذا لم تستح فاصنع ما شئت^(٢).

٤ _ نفي الأخلاق والسجايا، نحو: الحياء لا يأتي إلا بخير^(٣).

فهذا تقسيم شمولي لعلاقة أدوات النفي بالزمن، وقد يأتي في داخل كل نوع منها تقسيمات أخرى أكثر تفصيلاً؛ كالنفي في الماضي القريب، والماضي المتصل بالحال، أو في الحال

(١) أشار بعض النحاة إلى هذا النفي، فينظر مثلاً: الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت ٦٨٦هـ)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، الإدارة العامة للثقافة والنشر- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م، ج ١/ص ٨٥٢، والصبيان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ١/ص ٦٧.

(٢) ينظر: البخاري، صحيح البخاري، باب: (حديث الغار)، ج ٤/ص ١٧٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، باب: (الحياء)، ج ٨/ص ٢٩.

المنقطع، والحال الممتد إلى المستقبل، أو المستقبل القريب، والمستقبل المتصل بالحال، والمستقبل الممتد البعيد، وستأتي أمثلة لذلك في ثنايا هذا البحث.

وقد ذهب النحاة إلى أن بعض هذه الأدوات بسيطة مثل (لا)، وبعضها مركب مثل (ليس)، حيث عدّها الخليل أنها مركبة من (لا أيس)، ومثل (لن) قالوا: إنها مركبة من (لا، وأن)... وهكذا. وهذه الدراسة ستتجنب مثل ذلك كثيراً، وستهتم بالعمل النحوي في كل أداة، وما يخص الجانب الدلالي لها، وسيقوم هذا المبحث وفق زمن النفي: من الماضي، إلى الحاضر، وإلى المستقبل، في الاستعمال.

أولاً: نفي الزمن الماضي، وأدواته: [لم / لما]

– لم –

تدخل (لم) على الفعل المضارع، فتعمل فيه الجزم، وتقلب معناه إلى الزمن الماضي، يقول سيبويه: " إذا قال: فعل فإنّ نفيه لم يفعل^(١)".

وذهب النحاة إلى أن علامة المضارع أن يقبل دخول (لم)، كقولك: لم يقم، ولم يقعد، فهي إذاً حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً^(٢).

قال المبرّد: "وهي نفي للفعل الماضي، ووقوعها على المستقبل من أجل أنّها عاملة، وعملها الجزم، ولا جزم إلاّ لمُعَرَب، وذلك قولك: قد فعل فتقول مكذباً: لم يفعل، فإنّما نفيت أن يكون فَعَل فيما مضى^(٣)".

وذهب النحاة إلى بيان علّة الجزم بها، فقالوا: إنّما أعملت (لم) لأنها اختصت بالفعل، وإنما عملت الجزم؛ لأنها نقلت الفعل إلى الماضي، وفتته، وقالوا بأن الفعل في نفسه ثقيل، و(لم) تنقله إلى زمن غير زمن لفظه فيزداد ثقلاً، فناسب أن يكون عملها الجزم، كما أنها تشبه إن الشرطية من حيث إنها تنقل الفعل من زمان إلى زمان فجزمت كما تجزم إن^(٤).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٣/ص ١١٧.

(٢) ينظر: ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٣٠٥.

(٣) المبرّد، المقتضب، ج ١/ص ٤٦.

(٤) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م، ص ٢٣٦، والكعبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق- سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥م، ج ٢/ص ٤٧، والزمان، معاني الحروف، ص ١٠٠.

وقد اتفق النحاة على أن (لم) تدخل على الفعل المضارع فتنتفيح، وتنقل معناه إلى الزمن الماضي^(١)، قال سيبويه: " وهي لنفي فَعَلٌ^(٢)".

يقول المبرد: " وهي نفي للفعل الماضي، ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة وعملها الجزم، ولا جزم إلا لمُعرب^(٣)".

وعلة نقل دلالتها إلى الماضي، قال النحاة: إنَّ (لم) عاملة، وليس في الماضي مجال لإظهار عمل العوامل، فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبيّن عملها، فنقل الماضي إلى المضارع ليتبيّن عملها^(٤).

ورغم تأكيد النحاة على أن (لم) تنقل المضارع وتقلبه إلى الماضي، إلا أن بعضهم أجاز اتصالها بنفي الحال، والاستقبال.

فقد ذهب ابن هشام إلى أن زمن النفي في (لم يفعل) يحتمل الاتصال بالحال، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، ويحتمل الماضي المنقطع، قوله تعالى: ﴿لَمْ

يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ويحتمل أن يكون المنفي بـ لم مستمراً أبداً، قوله تعالى: ﴿لَمْ

كَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]^(٥).

وذهب بعض النحاة إلى أنّ (لم) تجرّد المضارع بعدها للزمن المستقبل المحض، وذلك إذا

دخلت أداة الشرط عليها، قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ

رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]^(٦).

(١) ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٦م، ج ٢/ص ١٥٧، والرماني، معاني الحروف، ص ١٠١، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٠٦، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٥٠، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٧٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤/ص ٢٢٠.

(٣) المبرد، المقتضب، ج ١/ص ٤٦.

(٤) الأنباري، أسرار العربية، ٢٣٧.

(٥) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا، ص ٣٢.

(٦) ينظر: ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي، (ت ٣٩٥هـ)، الصحاحي في فقه اللغة العربية، مطبعة محمد علي بيضون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م، ص ١٢٠، وعباس حسن، (ت ١٣٩٨هـ) النحو الوافي، مكتبة دار المعارف- مصر، الطبعة: الثالثة، ج ٤/ص ٤١٤.

وأقرب الأقوال إلى القبول ما ذهب إليه بعض النحاة من أن منفي (لم) يدل على الزمن الماضي، إلا ما يكون مقيداً بقيد زمني يخرج دلالاته من ذلك الزمن، فيكون عندها بحسب ذلك الزمن، كما رأينا مع أداة الشرط.

_ لَمَّا _

(لَمَّا) أداة تستخدم لعدّة معانٍ، وما يدخل في إطار البحث هو لَمَّا النافية، وقيل: هي مركبة من (لم وما)^(١).

وهي كـ لم، تدخل على الفعل المضارع فتجزمه، وتنفيه، يقول سيبويه: "قال: قد فعل فإن نفيه لَمَّا يفعل"^(٢).

وقال الرماني: "وهي جواب لمن قال: قد قام. أي قولك: لما يقيم زيد"^(٣).

وقد اتفق النحاة على أن (لَمَّا) أداة نفي تختص بالدخول على الفعل المضارع فتنتفيه، وتجزمه، وتقلب دلالاته إلى الماضي القريب من الحال، غير أن ابن مالك لا يشترط أن يكون منفي لَمَّا قريباً من الحال، فقد يكون بعيداً، ومثّل بنحو: (عصى إبليس ربه ولَمَّا يندم) وذكر ابن هشام أن ذلك غالب لا لازم^(٤).

فيتضح لنا أن النفي بـ لَمَّا فيه معنى التوقع^(٥)، قال ابن هشام في قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا

عَدَايَ﴾ [ص: ٨]، أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع^(٦).

ثانياً: نفي الزمن الحاضر، وأدواته: [لا / ليس / إن / ما / لات]

_ لا _

تُعدّ (لا) أصل حروف النفي عند النحاة؛ نظراً لكثرة تشعبها في الاستخدام، وتدخل على الجملتين: الفعلية والاسمية، إلا أنها تستعمل مع الفعل أكثر من استعمالها مع الاسم^(٧).

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢/ص ١٥٧، والرماني، معاني الحروف، ١٣٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣/ص ١١٧.

(٣) الرماني، معاني الحروف، ص ١٣٢.

(٤) ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٣٠٨.

(٥) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٠٦.

(٦) ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٣٠٨.

(٧) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٣٤.

أولاً: استعمالها مع الفعل

(لا) حرف نفي لمجرد النفي غير عاملة^(١)، تختص بنفي الفعل المضارع، دون أن تؤثر فيه من الناحية الإعرابية، حيث يبقى مرفوعاً بعدها، ولا تبطل عمل ما قبلها بما بعدها، قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَمَمُوءُ وَصَمُوءُ﴾ [المائدة: ٧١]، فهنا لم تمنع (لا) أن الناصبة من نصب الفعل المضارع.

وتجزم (لا) الفعل المضارع، وعندها تكون من الأدوات التي تجزم فعلاً مضارعاً واحداً، وتسمى (لا) الناهية، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، وقد أطلق عليها النحاة (لا) الطلبية^(٢).

وتدخل (لا) على الماضي قليلاً^(٣)، فتتفيه بشرط التكرار^(٤)، يقول المرادي: " وقد تدخل لا النافية على الماضي قليلاً. والأكثر حينئذ أن تكون مكررة، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]^(٥). وقد زعم بعض النحاة أن (لا) مكررة في المعنى، وإن لم تكرر في اللفظ، فذهب إلى ذلك الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْنَمَ الْمَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١]^(٦).

وقد ذهب البعض إلى أن (لا) هنا (دعائية)، دعاء عليه بأن لا يفعل خيراً، ومثلها: لا سألتم يمينك، وقولهم: فلا نامت أعين الجبناء، فإنها تكون بمعنى (الدعاء)^(٧).

(١) ينظر: الحمد، علي توفيق، والزعبي، يوسف جميل، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، مكتبة دار الأمل، أربد- الأردن، الطبعة: الثانية، ٢٠١٠م، ص ٢٧١.

(٢) ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخاتجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م، ج ٤/ص ١٨٥٧، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣٠٠، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٢٧٣، والحمد، والزعبي، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ص ٢٧٢.

(٣) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٣٤.

(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٢٦٩، ٢٧١.

(٥) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٩٧.

(٦) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج ٤/ص ٧٥٦.

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢/ص ٣٠١، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٢٧٠.

ثانياً: استعمالها مع الاسم

أولاً: لا: النافية للجنس

هي العاملة عمل (إنّ) تنصب الاسم، وترفع الخبر، مستغرقة لجنس اسمها كله، بغير احتمال لأكثر من معنى واحد، نحو: لا إنسان مخدّ^(١).

ويسمى بها بعض النحاة (لا) التي للتبرئة؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر، وبهذا الاسم ترد في بعض الكتب القديمة، وتختص به – أي الاسم- لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من أدوات النفي الأخرى^(٢).

ولا تعمل عمل (إنّ) إلاّ بشروط^(٣)، منها: أن يكون النفي بها نصّاً في الجنس نحو: لا رجل قائم، وألاّ تقترن بحرف الجر نحو: جئت بلا زاد، وألاّ يفصل بينها وبين اسمها نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَجٌ﴾ [الصفّات: ٤٧]، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو: لا منافق محبوب، فإن دخلت على معرفة فلا بدّ أن تؤول إلى نكرة^(٤).

واسم (لا) النافية للجنس يكون: مفرداً، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف^(٥)، وأما خبرها فقد يحذف جوازاً في لغة أهل الحجاز، ووجوباً في لغة تميم وطيّ؛ وذلك إذا دلّت عليه قرينة^(٦).

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢/ ص ٢٧٥، والمالقي، رصف المياني في شرح حروف المعاني، ص ٣٣٣، والرّاجحي، عبده علي إبراهيم، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م، ص ١٦٣.

(٢) عباس حسن، النحو الوافي، ج ١/ ص ٦٨٦.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، ج ٤/ ٣٦١، وابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن عمر، (ت: ٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد- العراق، ١٩٩٣م، ج ١/ ٣٨٥، وابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، (ت ٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين، مطبعة دار التراث، القاهرة- مصر، الطبعة: العشرون، ١٩٨٠م، ج ٢/ ص ٥، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢/ ص ١٩٨، والسامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمان- الأردن، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م، ج ١/ ص ٣٦١.

(٤) هذا رأي البصريين فهي عندهم لا تعمل في معرفة؛ لأن عموم النفي لا يتصوّر فيها، ففي قولهم: (قضية ولا أبا حسن لها)، يؤولون العلم هنا بالنكرة، وذلك من خلال معنى الوصف الذي اشتهر به ذلك العلم فيكون هو المنفي، ومعناه لا يفصل لها. أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك، فيقولون: لا زيداً، ولا عبدالله، وقالوا: لأنه حرف مستعمل. ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢/ ص ١٩٥.

(٥) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج ٢/ ص ١٠٠، والمالقي، رصف المياني في شرح حروف المعاني، ص ٣٣٦، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ ص ٢٦٥.

(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١/ ص ١٠٧، وابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد (ت ٦٨٦هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م، ص ١٠٤.

وإذا عطف على اسم (لا النافية للجنس) نكرة مفردة، وتكررت (لا)، يجوز في اسم (لا) الثانية ثلاثة أوجه: (الرفع، والنصب، والبناء على الفتح)، يقولون: لا رجل ولا امرأة، ولا رجل ولا امرأة، ولا امرأة، ولا رجل ولا امرأة^(١).

وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لا النافية للجنس)، بقيت عاملة على عملها قبل أن تدخل عليها، وفي هذه الحالة لا يجوز إلغاؤها، وتأتي على عدّة معانٍ، منها: التمني، والاستفهام التوبيخي، والاستفهام عن النفي، نحو قولك: ألا رجل قائم؟^(٢).

ثانياً: لا: العاملة عمل ليس

تعمل (لا) النافية عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، هذا عند الحجازيين، أما بنو تميم فقد أهملوها، وهي لا تعمل عند الحجازيين إلاّ بشروط، منها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألاّ يتقدم الخبر على الاسم، وألاّ ينتقض نفيها بـ إلاّ، وألاّ يكون النفي لنفي الجنس^(٣).

وقد تدخل (لا) النافية على الأسماء ولا تعمل فتكون لمجرد النفي غير عاملة، وهي: العاطفة وهي: التي تنفي الحكم عن المعطوف وتنسبه للمعطوف عليه، مثال: قام زيدٌ لا عمرو. والجوابية وهي: التي تكون جواباً عن السؤال، وغالباً ما يحذف الكلام بعدها، مثال: هل أنت قائمٌ لزيارتي، لا، والتقدير: لست قائماً. والداخلة على جملة اسمية صدرها معرفة، وفي هذه الحالة يجب تكرارها عند الجمهور، مثال: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو. والداخلة على شبه جملة، مثال:

قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَجٌ﴾ [الصفافات: ٤٧]. والداخلة على مفرد خبر، أو حال، أو صفة، وفي

هذه الحالة أيضاً يجب أن تتكرر إلا ما كان للضرورة، مثال الخبر: زيد لا قائم ولا قاعد، ومثال

الحال: جاء زيد لا باكياً ولا ضاحكاً، ومثال الصفة، قوله تعالى: ﴿زَيْتُونًا لَّا شَرْقِيَّةً وَلَا غَرْبِيَّةً﴾

[النور: ٣٥]. والداخلة على اسم منصوب بفعل مقدر، مثال: لا أهلاً، ولا سهلاً^(٤).

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢/ص ١١١، وابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ١٣٨، والسامرائي، معاني النحو، ج ١/ص ٣٧١، الحمد، والزعبي، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ص ١٦٧، ١٦٨.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١/ص ٣٩٧، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٨٥، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢/٢٠٦، وبياتي، عزيزة فوال، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م، ص ٢٢١.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١/ص ١٠٩، والأسترابادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج ١/ص ٣٤٠، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٩٣، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٢٦٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٣١٤.

(٤) ينظر: سيوييه، الكتاب، ج ٢/ص ٣٠٥، والميرد، المقنضب، ج ٤/ص ٣٨٠، المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٣٠، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٩٥.

وقد اختلف النحاة في دلالة (لا) على الزمن المنفي بها، فمنهم من ذهب إلى أن (لا) تنفي الفعل المضارع وتخلصه للاستقبال، ومنهم من ذهب إلى أنها تخلصه للحال، ومنهم من جعلها لمطلق النفي.

فجمهور النحاة ذهبوا إلى أن النفي بها يكون للاستقبال، يقول سيبويه: "وتكون (لا) نفيًا لقوله: "يفعل" ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل^(١)".

قال الزمخشري: "ولا لنفي المستقبل في قولك: لا يفعل^(٢)".

ويرى الزجاجي أنّ (لا) نفي للمستقبل والحال، وقبّح دخولها على الماضي لئلا تشبه الدعاء^(٣). وذهب الأخفش، والمبرد، وتبعهما ابن مالك إلى أنّ ذلك غير لازم، بل قد يكون المنفي بها الحال^(٤)، يقول ابن مالك: "والمضارع صالح للاستقبال والحال، ولو نُفِيَ بـ(لا)، خلافًا لمن خصّها بالمستقبل^(٥)".

وهذا الأخير مما يراه الباحث أقرب إلى الصواب؛ وذلك لأن (لا) تُعدّ من أكثر أدوات النفي مصاحبة للفعل المضارع؛ ولأن النفي بـ (لا) أدل على دوام النفي وطوله من (لن) المختصة في الاستقبال، فهو يبتدئ من لحظة التكلم ويمتد للمستقبل^(٦). كما أن النفي بـ (لا) يمكن أن ينسحب إلى غير زمن الحال بشرط أن تكون هناك قرينة تجرّه إليه فيكون بحسب ذلك الزمن.

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٣/ص ١١٧.

(٢) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٠٦.

(٣) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق، (ت ٣٤٠هـ)، حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م، ص ٨.

(٤) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٩٦.

(٥) ابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت ٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ١٩٧٦م، ص ٥، ٤.

(٦) ينظر: سلهب، حسن محمد حجازي عاشور، النفي في العربية، تطبيق على شعر النابغة الذبياني، (رسالة ماجستير)، إشراف: سمير ستيتية، جامعة اليرموك- الأردن، ١٩٩٨م، ص ٢٧.

_ ليس _

ذهب بعض النحاة إلى أن أصل "ليس": لا النافية وأيس، لا + (أيس)، وهي تعني الوجود، حذفتم منها الهمزة، ووصلت اللام بالياء وهو قول الخليل، حيث قال: إن معنى (لا أيس) أي لا وُجِدَ^(١).

وتعدّ (ليس) أداة نفي (من أخوات كان)، تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وهي من الأفعال الناقصة، ولم ترد في كلام العرب تامة؛ لأنها لا تتصرف كأخواتها، قال سيبويه: " فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعت موضعاً واحداً ومن ثمّ لم تتصرف الفعل الآخر^(٢) .

وتأتي مهملة غير عاملة، عند بني تميم؛ وذلك إذا تلاها فعل ماضٍ كقولهم: (ليس خلقَ الله أشعر منه)، أو إذا تلاها مبتدأ وخبر، أو انتقض نفيها بـ إلا، ويفسر ذلك قول النحاة: (ليس الطَّيِّبُ إلا المسكُ)^(٣).

وذهب أكثر النحاة إلى أن (ليس) لنفي الحال، إذ يخصون (ليس) و (ما) بنفي الحال، قال ابن مالك: " والصحيح أنهما ينفيان الحال، والماضي، والمستقبل^(٤)، وقوله هو ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال: "وليس نفي^(٥)"، ولم يفصل بها.

يقول المرادي: " وينبغي أن يحمل كلام الأكثرين على (ما) إذا لم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة، فيحمل إذ ذاك على الحال^(٦)". قال ابن هشام: " (ليس) كلمة دالة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة^(٧)".

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ل ي س)، ج ٦/ص ٢٠، والزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبدالرزاق، (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية- القاهرة، مادة: (ل ي س)، ج ١٦/ص ٤٩٢، والسامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٦٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١/ص ٤٦.

(٣) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٤٩٥، وابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٣٢٤.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/ص ٣٨٠.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٤/ص ٢٣٣.

(٦) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٤٩٩.

(٧) ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٣٢٣.

فما ذهب إليه معظم النحاة من أن (ليس) لنفي الحال، يراه الباحث أقرب إلى الحقيقة من غيره، إلا إذا جاءت قرينة تنقض ذلك فهي بحسبه، ومن ذلك يقول أبو حيان: "(ليس) لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد، وهو الصحيح^(١). ولأنها تختلف عن أخواتها إلا أن لها بعض الخصائص، فمن خصائصها^(٢):

١_ يكثر اقتران خبرها بالباء الزائدة للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ إِلَهٌ بِأَنَّ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩].

٢_ يجوز حذف خبرها إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـ(لا)، نحو: ليس أحد، أي: ليس أحد هنا. واستدلوا بقول الشاعر:

أين المفترُّ والإله الطالبُ والأشرمُ المغلوبُ ليسَ الغالبُ^(٣)

٣_ جواز تقديم خبرها عليها، وذلك لتقدم معمول الخبر عليها، وقالوا: ولا يتقدم معمول إلا حيث يتقدم العامل^(٤)، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

٤_ اقتران همزة الاستفهام بـ (ليس) أحياناً، واجتماع هذين العنصرين يولد دلالة جديدة مشتركة بين النفي والاستفهام، وهو ما يسمى بالاستفهام الإنكاري^(٥)، أو التقريري، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦].

وقد اختلف النحاة في حرفية (ليس) وفعاليتها اختلافاً واسعاً، فهي حرف، أم فعل؟ يقول المالقي: لأنها ليست محضة في الحرفية، ولا محضة في الفعلية^(٦).

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٣/ص ١١٥٧.

(٢) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت ٣٩٢هـ)، اللع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت، ص ٣٩، والعكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت ٦١٦هـ)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٧٩م، ج ٢/ص ٣٥، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٧٨.

(٣) البيت لُفَيْلُ بن حبيب الخثعمي، ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٣٢٥.

(٤) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٧٨.

(٥) عيسى، فارس محمد، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، (رسالة ماجستير)، إشراف: خليل عميرة، جامعة اليرموك- الأردن، ١٩٨٤م، ص ١٣٠، وينظر: الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، (ت ٦١٧هـ)، شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتحخير، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثميين، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م، ج ١/ص ٢٩١.

(٦) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٦٨.

فذهب مجموعة من النحاة إلى أن (ليس) حرف، واستدلوا: إلى أنها بمنزلة (ما) النافية وذلك؛ لأن معناها لا يفهم إلا بذكر متعلقها، وإلى أن دليل حرفيتها عدم تصرفها، وذهبوا إلى أن (ليس) تدخل على الفعل، والفعل لا يدخل على الفعل، وإلى أن وزنها ليس من وزن الأفعال^(١).
 واستدل بعض النحاة إلى أن (ليس) حرف استثناء مثل (إلا)، وذلك فيما جاء في الحديث: (ما مِنْ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا وَقَدْ أَخْطَأَ أَوْ هَمَّ بِخَطِيئَةٍ، لَيْسَ يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا)^(٢). وقوله عليه الصلاة والسلام: (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّ، لَيْسَ السِّنِّ وَالظُّفْرِ)^(٣)، ف (ليس) هنا بمعنى (إلا) فالمستثنى بها واجب النصب، لأنه خبر ليس، واسمها ضمير مستتر يعود على بعض، نحو: تقوم الجندُ ليس زيدا، أي: ليس بعضهم زيدا^(٤).

وذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن (ليس) فعل جامد، غير متصرف، ودليل فعليتها اتصال الضمائر وتاء التانيث بها^(٥).

وهناك من النحاة من عدَّ (ليس) نافية للجنس، وقد أشار إلى ذلك الزركشي بقوله: " لم أرَ من تعرَّضَ لذلكَ غيرَ ابنِ مالكٍ في كتاب (شواهد التوضيح)، فقال في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ...)، فيه شاهدٌ على استعمالِ (ليس) للنفي العامِّ المستغرق للجنس، وهو مما يُعْفَلُ عنه، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ صَرِيحٍ﴾ [الغاشية: ٦]^(٦).

(١) ينظر: الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، (ت ٦٠٦هـ)، تفسير الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ، ج ٥/ص ٢١١، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٦٢، والأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر، (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م، ج ١/ص ٢٣٩، والبكري، أساليب النفي في القرآن، ص ٧١.
 (٢) أحمد بن حنبل، أبو عبدالله بن محمد بن هلال الشيباني، (ت ٢٤١هـ)، مسند أحمد، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة- مصر، ١٩٩٥م، ج ٣/ص ٢٢٠.
 (٣) البخاري، صحيح البخاري، رقم الحديث: (٥٤٩٨)، ج ٧/ص ٩١.
 (٤) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٢/ص ٢٤٢، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج ١/ص ٥٦١.
 (٥) الرازي، تفسير الرازي، ج ٥/ص ٢١١، والبكري، أساليب النفي في القرآن، ص ٧٤.
 (٦) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٤/ص ٣٩٦، وابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت ٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ص ١٩٩.

_ إن النافية _

تدخل (إن النافية) على الجملتين: الاسمية والفعلية، حيث اختلف النحاة في عملها، وفي النقل عن سيبويه، فمنهم من أجاز عملها عمل (ليس) ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهم^(١): معظم الكوفيين، ودليلهم: ما نقل عن لغة أهل العالية^(٢)، قولهم: إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية. وقول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين^(٣)

ويردُّ المالقي على هذا البيت، فيقول: " وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه، إذ لا نظير له، فهو يرفض عملها في الكثير^(٤) .

وعملها عندهم بشروط^(٥):

- أ- دخولها على الجملة الاسمية.
- ب- تقديم الاسم على الخبر، إلا إذا كان شبه جملة.
- ت- عدم تكرارها، وإلا ينتقض النفي بـ إلا.
- ث- أن يكون اسمها ظاهراً، وأجاز بعضهم أن يكون ضميراً.
- ج- تعمل في النكرة والمعرفة، ذكر هذا الشرط ابن عقيل، فنقول: إن زيد القائم، وإن زيد قائماً^(٦).

ومنهم من أهملها، وهم: أكثر البصريين، والفراء من الكوفيين^(٧)، فهي عندهم غير عاملة، لأنها ليست بمختصة، وما لا يختصُّ لا يعمل^(٨).

وكثيراً ما يأتي بعد (إن النافية) أداة الاستثناء (إلا) أو (لما) التي بمعنى (إلا)، وذهب بعض النحاة إلى أن (إن) لا تكون نافية إلا إذا وليتها (إلا)^(٩). وقد ردَّ ابن هشام على هذا الوهم

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٧٩، والأشموني، علي بن محمد بن عيسى، (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م، ج ١/ص ٢٦٧، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج ١/ص ٢٧١.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٧٩. العالية: ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة إليها عالي وعلوي، على غير قياس.

(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٣٦٠.

(٤) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ١٩٠.

(٥) الحمد، والزعبي، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ص ٧٩.

(٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ١/ص ٣١٩.

(٧) ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٠٩، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٣١٧، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٦٧.

(٨) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ١٨٩.

(٩) الحدادي، المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى، ص ٥٧٣.

بقوله: " وقولُ بعضهم: لا تأتي إنَّ النافيةُ إلا وبعدها (إلا) كهذه الآيات، أو لَمَّا المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]،^(١) بتشديد الميم، أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ، مردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِدَأً﴾ [يونس: ٦٨].^(٢)

ورأى بعض النحاة أن (إنَّ) إذا وقعت بعد (ما) فمذهب البصريين، أنها زائدة، ومذهب الكوفيين أنها بمعنى (ما) وإذا جمعنا فلتأكيد النفي^(٣).

يقول ابن يعيش: " إن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً^(٤)، وردَّ بعض النحاة على هذه المقولة بقولهم: هذه مغالطة ظاهرة، لأن إثبات الإثبات لا يصير نفيًا، فتكرار النفي إما لنفي الأول، أو لتوكيد النفي^(٥).

ونرى أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الصواب، وذلك لأن كل لفظ في العربية له معنى، فلا يمكن أن تأتي (إنَّ) بعد (ما) زائدة، فلا بدَّ أن يتحقق بها معنى، وهو توكيد النفي.

ويرى أكثر النحاة أنَّ أداة النفي (إنَّ) هي نفي للحال، يقول الزمخشري: " وإنَّ بمنزلة ما في نفي الحال^(٦)". وذهب بعض النحاة إلى أنها لنفي غير الحال، وإنما تأتي لنفي الحال عند الإطلاق، أما إذا قيِّدت كانت بحسب ذلك القيد^(٧). وقد تأتي لنفي المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفِكُهَا إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، وتأتي غير مقيدة بزمن، تدل على الحقيقة، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، وقد تنفي الماضي، قوله تعالى: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ٥٩]^(٨).

ويرى الباحث أن (إنَّ) لنفي الحال، كما ذهب كثير من النحاة، أمَّا ما يقيد بقيد، فهذا من الطبيعي أن تتغير دلالاته من زمن إلى آخر، وهو ما أشير إليه بأنها تكون بحسب ذلك القيد.

(١) ينظر: البغدادي، أبو بكر بن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس، (ت ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ، ص ٦٧٨.

(٢) ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ١/ص ٣٠.

(٣) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م، ج ٢/ص ٥٢٢.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨/ص ١٣٠.

(٥) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢/٥٢٥، وأنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، الطبعة: السادسة، ١٩٧٨م، ص ١٧٩.

(٦) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٠٧.

(٧) السامرائي، معاني النحو، ج ٤/ص ١٩٩.

(٨) ينظر: المرجع نفسه، ج ٤/ص ١٩٩.

لات

هي حرف نفي مختص بنفي الأحيان، وقد اختلف النحاة في أصلها، فرأى الجمهور أن أصل (لات)، (لا)، النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت في (تمت)، (وربت)^(١). واختلف النحاة في عملها، فمنهم من ذهب إلى: أنها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذا مذهب الجمهور^(٢)، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، إذ التقدير: ولات الحين حين مناص^(٣).

أو أنها لا تعمل شيئاً، فإن وقع بعد (لات) اسم مرفوع فهو مبتدأ خبره محذوف، وهي ملغاة، غير عاملة، والتقدير: ولات حين مناص كائن لهم، وإن كان منصوباً، فمفعول لفعل محذوف، تقديره: لا أرى حين مناص، وهذا أحد قولي الأخفش، أما إن جاء الاسم بعدها مجروراً، نحو: ولات حين مناص، بالجر، فزعم الفراء أن "لات" تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة^(٤).

فمن جعلها عاملة عمل (إن)، أراه أقرب إلى الصواب، وذلك؛ لأنها في عملها هذا يمكن أن تؤدي وظيفة (لا) النافية للجنس من استغراق الجنس كله، ولكونها داخلة على نكرة أيضاً. يقول الرضي: "ولا يمتنع دعوى كون (لات) هي (لا) التبرئة، ويقويه لزوم تنكير ما أضيف حين إليه، فإذا انتصب (حين) بعدها فالخبر محذوف، كما في لا حول، وإذا ارتفع فالاسم محذوف، أي لات حين حين مناص، كما في لا عليك^(٥)". واختلف النحاة في معمول (لات) أيضاً، فذهب الجمهور إلى أن (لات) لا تعمل إلا في (الحين)، فإن وليها غير ذلك أهملت^(٦).

(١) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر، ١٩٨٠م، ج ٢/ص ٣١٢، والمرادي، الجني الداني في حروف المعاني، ص ٤٨٥، ٤٨٦، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٢٨٤، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ١/ص ٣٧٩.

(٢) ينظر: الخطاب، محمد بن محمد الرعيني، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، شرح: محمد بن أحمد الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م، ج ١/ص ٢٣٢.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ١/ص ٥٧.

(٤) ينظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج ١/ص ٢٦٩، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢/ص ١٢٤.

(٥) الأسترابادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج ١/ص ٨٦٨.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج ١/ص ٥٧.

والعلة في ذلك، قال الأنباري: "إنما لزم اسم "لات" وخبرها للحين لأن (لات) فرع على (لا)، و(لا) فرع على (ما)، و(ما) فرع على (ليس) فلما وقعت في رتبة رابعة ألزمت شيئاً واحداً وطريقة واحدة^(١)".

ويرى بعض النحاة أن (لات) تعمل بالحين وفيما رادفها من أسماء الزمان، في ساعة^(٢)، وأوان، أما إذا دخلت على غير الأحيان فلا تعمل.

ومن ذلك يتضح لنا أن (لات) لا تعمل عمل (ليس) إلا: إذا دخلت على حين، وأن يحذف أحد معموليها، والأكثر حذف اسمها عند سيبويه^(٣).

_ ما _

تدخل (ما النافية) على الجملتين: الاسمية والفعلية، والأغلب دخولها على الجملة الاسمية.

أولاً: دخولها على الجملة الفعلية:

يأتي دخولها على الجملة الفعلية لنفي الحال عند أغلب النحاة، يقول ابن هشام: "تدخل

(ما) على الجملة الفعلية، ولم تعمل، قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْفِقُونَ إِلَّا أَنْفِقَاءً وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة:

٢٧٢]، وإذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال، ما لم تدل القرينة على خلافه^(٤)".

يقول سيبويه: "وإذا قال هو يفعل، أي في حال فعل، فإن نفيه ما يفعل^(٥)".

وقد فسّر المالقي دلالتها على الزمن بدقة، فقال: "هي الداخلة على الفعل الماضي والمضارع، فإذا دخلت على الماضي تركته على معناه من الماضي، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال، فتقول: ما قام زيد، وما يقوم زيد، فإن قلت: (ما يقوم زيد غداً)، فالحكم لـ (غداً)، في التخليص للمستقبل، فإذا لم يدخل عليه (غداً) ولا غيرها من المخلصات للاستقبال، فحينئذ تكون مخصصة للحال، وهذا بحكم الاستقراء، ولا عمل لها في الفعل لعدم اختصاصها به^(٦)".

(١) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، منشور الفوائد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م، ص ٦٦.

(٢) ينظر: ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٢٨٦، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ص ٣٧٦.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ١/ص ٥٧.

(٤) ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٣٣٣.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٣/ص ١١٧.

(٦) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٨٠.

وهناك من الباحثين من ذهب إلى أن (ما) لم ترتبط بزمن معيّن، فقد تدخل على ماضٍ، أو مضارع، أو جملة اسمية، فتؤدي مع كل تركيب دلالة زمنية خاصة^(١). ويرى الباحث أن (ما) تدخل على الجملة الفعلية، وتكون دلالتها نفي الحال، أما إذا دلّت قرينة على زمن آخر غير زمن الحال، فهي بحسب تلك القرينة، وهي ما وظفها المرادي بـ (غداً) بقوله: (ما يقوم زيدٌ غداً)، فهي لذلك الزمن، وجاء دخولها على الجملة الفعلية فقط للنفي، غير عاملة.

ثانياً: دخولها على الجملة الاسمية:

(ما) عند أهل الحجاز ونجد، قيل: وأهل تهامة، تعمل عمل ليس، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، وقد أعمل هؤلاء (ما) عمل (ليس)؛ لأنها شُبِّهَتْها في الدلالة على نفي الحال، ولدخولها على المبتدأ والخبر، ولدخول الباء في خبر كلٍّ منهما، ولكونها للنفي مثلها، ودخولها على الجملة الاسمية، وعملها في النكرة والمعرفة، وبها جاء التنزيل، قوله تعالى:

﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٢]، وقوله: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١]^(٢).

يقول سيبويه: "وأما أهل الحجاز فيشبهونها بلئيس إذ كان معناها كمعناها^(٣)."

ويرى الكوفيون: أن (ما) عملت في الأول فقط، وأن الخبر منصوب بحذف حرف الجر^(٤)، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالياء، فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر^(٥)، وقد ردّ عليهم الأنباري بقوله: "وهذا فاسد؛ لأن حذف حرف الجر، لا يوجب النصب^(٦)."

(١) البكري، أساليب النفي في القرآن الكريم، ص ٨٥.

(٢) ينظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، المسائل المشكّلة، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م، ص ٢٤١، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٧٧، وابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة- مصر، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ، ص ١٤٢، ١٤٣، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢/ص ١١٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١/٥٧.

(٤) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج ١/٢٦١.

(٥) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢/١١٠.

(٦) الأنباري، أسرار العربية، ص ١١٩.

و (ما) عندهم لا تعمل عمل ليس إلا بشرط^(١):

ألا يفصل بين (ما) واسمها بـ (إن) الزائدة، وألا يتقدم خبرها على اسمها، وألا ينتقض نفيها بـ إلا، وألا يتقدم معمول الخبر على اسمها، وألا تتكرر.

وهناك من ذهب إلى أن (ما) غير العاملة في لغة بني تميم، حيث يرفعون المبتدأ والخبر بعدها، والعلّة: قالوا لأنها حرف لا يختص، لدخولها على الاسم والفعل، وما لا يختص لا يعمل، يقول سيبويه: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـ ليس، ولا يكون فيها إضمار^(٢)".

وذهب كثيرٌ من النحاة أن لغة تميم هي الأصل، في (ما)، ويقولون: إن الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم، أو الفعل فالقياس ألا يعمل بأحدهما^(٣)، لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً بالاسم، كحرف الجر، أو بالفعل كحرف الجزم، أما إذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف، فكذلك (ما) تدخل على الاسم والفعل^(٤).

وذهب بعض النحاة إلى أن بني تميم يقرؤون قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١]

بالرفع، فيقولون: (ما هذا بشر^(٥))، وردّ عليهم الزجاجي بقوله: "وهذا غلط، لأن كتاب الله، ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات، ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة، والدليل على ذلك إجماعهم على قوله تعالى: ﴿ مَا هُجْرٌ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢]، وما قرأ أحد ما هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ". ويرى أيضا أن لغة الحجاز هي اللغة القُدَمَى الجيدة^(٦).

(١) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق، (ت ٣٤٠هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الأمل، أربد- الأردن، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م، ص ١٠٥، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٧٤، والأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج ١/ص ٨٥٢، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٥٤، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج ١/٢٦٢، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢/ص ١١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١/ص ٥٧.

(٣) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج ١/ص ٣٩٧.

(٤) الأنباري، أسرار العربية، ص ١٢٠.

(٥) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله، (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ج ٣/ص ١٣٩.

(٦) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق، (ت ٣٤٠هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م، ج ٣/ص ١٠٨.

فيتضح لنا أن (ما) النافية على قسمين: الحجازية، وهي ما تتعلق بالقرآن الكريم، والتميمية، وهي التي تختص بالشعر، وهو ما زعمه الأصمعي أن (ما) لم تقع في الشعر إلا على لغة تميم^(١).

ثالثاً: نفي الزمن المستقبل، وأداته: [لن]

اختلف النحاة في تأصيلها، فمنهم من ذهب إلى أن (لن) مركبة من (لا النافية، وأن الناصبة)^(٢)، فحذفوا الهمزة والألف فصارت بمنزلة حرف واحد وهو (لن)، وهذا رأي الخليل^(٣)، وقد ذهب بعض النحاة إلى أن (لن) بسيطة غير مركبة، وهي كلمة واحدة^(٤).

ف (لن) أداة نفي ونصب، تدخل على الجملة الفعلية، المختصة بالفعل المضارع فتوظفه للاستقبال^(٥)، وهي لنفي سيفعل، أو سوف يفعل، يقول سيبويه: " وإذا قال: سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل^(٦)".

وقيل: من العرب من يجزم بها وذلك في حديث ابن عمر حين ذهب به إلى النار في منامه: (فَقِيلَ لِي لَنْ تُرْعَ)^(٧).

وقد سُمع الجزمُ بها في لغة، في قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْكَ كافرين﴾ [طه: ٩١]، فقيل: لن نبرح، لكنها شاذة^(٨).

وقيل: جاء ورودها في القرآن الكريم ناصبة دائماً^(٩)، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ

تُخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

(١) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبدالإله نيهان وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج ٢/ص ٧٥.

(٢) الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد، (ت ١٧٠هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت- لبنان، ج ٨/ص ٣٥٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٣/ص ٥.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣/ص ٥، والزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٤٠٧، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٥٥، ٣٥٦، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٧٠، ٢٧١.

(٥) ينظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٥٥، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٧٠.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج ٣/ص ١١٧.

(٧) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، الطبعة: الثانية، ١٩٦٤م، ج ١/ص ٢٣٤.

(٨) الخطاب، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، ج ٢/ص ٤٦٥.

(٩) البكري، أساليب النفي في القرآن، ص ١١٧.

وقد اتفق النحاة على أن (لن) لنفي الاستقبال، لكنهم في الوقت نفسه اختلفوا كثيراً على تحديد زمن هذا الاستقبال، هل هو يفيد التأبيد أم التأكيد؟، أم فقط تفيد النفي في الاستقبال^(١)؟. ولم يقتصر هذا الخلاف على الجانب اللغوي فقط؛ بل امتدَّ ليصل إلى الخلافات العقدية والفكرية بين الفرق والمذاهب^(٢)، لكننا سنقتصر في هذا البحث على موضوع دراستنا وهو ما يهمنّا الجانب اللغوي منه، وما يختص بالجانب الدلالي.

حيث يعدُّ الزمخشري من القائلين بتوكيد النفي وتشديده في (لن)، ونجد ذلك في أغلب كتبه، فهو يحث على أن (لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت قلت: لن أبرح اليوم مكاني، فهي لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل وتشديده له، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك، قلت: لن أقيم غداً، كما تفعل في أنا مقيم، وإني مقيم^(٣).

ويتابع الزمخشري عدد من النحاة على أنّ فيها توكيداً وتشديداً، وذلك؛ لأنها تنفي ما هو مستقبل بالأداة، ولأنها أخصُّ بالاستقبال وأخصُّ بالمضارع^(٤).".

وذهب قسم من النحاة إلى أن (لن) لنفي التأبيد، وليس فقط التأكيد، وهذا مما اختلف فيه النحاة اختلافاً واسعاً، وكانت محل نظر النحاة والمفسرين في الرؤية أو عدم الرؤية وذلك من خلال قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣]^(٥).

وقد خالف كثيراً من النحاة القول بأنها تفيد التوكيد والتأبيد، وفي مخالفة الزمخشري ومن سار حذوه^(٦).

(١) ينظر: عزيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة- مصر، ج٢/ص٦٣٤.

(٢) ينظر: جعمات، النفي في النحو العربي، منحى وظيفي وتعليمي، ص٥٦.

(٣) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص٤٠٧، والأتمودج في النحو، ص٣٢، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج١/ص١٠١.

(٤) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، (ت ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ، ج١/١٧٤، والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال، (ت ٩١١هـ)، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ج٢/ص٢٧٨.

(٥) ينظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، (ت ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ج٢/٤٥٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٨/ص١١٢.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٤/ص١٤، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٢٧٠، وابن هشام، مغني اللبيب في كتب الأعراب، ج١/ص١١٣، والإربلي، علاء الدين بن علي بن بدر الدين، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، طبعة مصر، ١٨٧٧هـ، ص١٢٧.

ولكن هناك من النحاة وبعض الباحثين، ذهبوا إلى أن الزمخشري لم يقصد بالتأبيد كما يزعم المعتزلة، وهو دوام النفي!، ولكنه يقصد: أنها للتأبيد المقيد عندما لا يكون ثمة قيد يخرجها عن التأبيد^(١)، وهذا ما أراه أقرب إلى الحقيقة.

وذهب قسم من النحاة إلى أن (لن) تأتي للدعاء، وأجروها مجرى (لا) في إفادة الدعاء، في قولهم:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ ——— تَلْتُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ^(٢)

وتفيد (لن) الإنكار، وذلك إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ يَكْفِيَكُمْ

أَنْ يُمَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُزَوِّجِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤].

قال أبو حيان: "ودخلت أداة الاستفهام على حرف النفي على سبيل الإنكار، لإنتفاء الكفاية بهذا العدد من الملائكة. وكان حرف النفي (لن) الذي هو أبلغ في الاستقبال من (لا)، إشعاراً بأنهم كانوا لقلنتهم وضعفهم وكثرة عدوهم وشوكتهم كالأيسين من النصر^(٣)".

(١) ينظر: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، (٧٥١هـ)، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة- السعودية، ج ١/ص ١٦٧، ١٦٨، وجعمات، النفي في النحو العربي، منحي وظيفي وتعليمي، ص ٥٦، ٥٧.

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج ٢/ص ٣٠٤، وابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ١١٣، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٣/ص ١٧٩.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج ٣/٣٣٢، ٣٣٣.

المبحث الثاني: النفي الضمني

لم يهتم أهل اللغة بهذا النوع من النفي، كاهتمامهم بالنوع الآخر للنفي ألا وهو (الصريح)، خاصة عند قدامى النحاة، وذلك لأن اهتمامهم انصب معظمه على معرفة أواخر الكلمات وعَلل ضبطها.

ولكن ذلك لا يعني أنهم لم يشيروا إليه في مصطلحاتهم، فقد جاء في بعض مباحثهم اللغوية، وفي التفسير، بعض الإشارات التي تدل عليه، إلا أنهم لم يذكروه بالمصطلح ذاته.

يقول سيبويه: "حسبته شتمني فأنب- بالنصب- عليه، ومعناه: أنه لو شتمني لو ثبت عليه، فلم يكن إذن وثوب ولم يكن شتم، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع في (فأنب)، لأن هذا بمنزلة قوله: ألسنت قد فعلت فأفعل^(١)".

ويقول سيبويه أيضا: "أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا، لأنه صار في معنى ما أحد فيها إلا زيد^(٢)".

يقول السيرافي: "و(أقل) ينصرف إلى معنيين، أحدهما النفي العام، والآخر ضد الكثرة، فإذا أريد النفي العام جعل تقديره "ما رجل يقول ذلك إلا زيد" كما تقول "ما أحد يقول ذلك إلا زيد"، وإن أريد به ضد الكثرة فتقديره: "ما يقول ذلك كثيرا إلا زيد"، ومعناها يؤول إلى شيء واحد^(٣)". وقد ذهب كثير من المحدثين والباحثين إلى وضع مصطلح خاص يشمل النفي الضمني، وهو ما عبّر عنه القدماء "بشبه النفي"، أو "رائحة النفي^(٤)".

فقد أطلق عليه إبراهيم أنيس (النفي غير اللغوي) على اعتبار أن النفي اللغوي لا يكون إلا بأداة تشعر بهذا النفي^(٥).

وقد ذهب فارس محمد عيسى إلى أن هذا النوع من النفي "لا تحدّه سمة الزمن، ولا تعد هذه السمة أحد أهدافه، فهو يتمثل غالبا في أساليب مخصوصة، تُشكّل في حدّ ذاتها عناصر تحويل عامة، تنقل المعنى من الإثبات إلى النفي^(٦)".

فيعدّ النفي الضمني أسلوبًا يستخدمه المتحدث لغرض ذاتي، من غير أن يستخدم أدوات النفي المعروفة، فهو يدل من فحواه على الإيجاز الذي يغني عن الكثير من الكلام؛ إلا أن هذا

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٣/ص ٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢/ص ٣١٤.

(٣) السيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبيدالله، (ت ٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن، وعلي سيّد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م، ج ٣/ص ٥٤.

(٤) ينظر: ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٣٠٤.

(٥) أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٧٨.

(٦) عيسى، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ١٧٦.

الإيجاز من الكلام قد يحمل معنى زائداً يكون هو المراد في ذات المتحدث، كالمقاربة، أو التوبيخ، أو الإنكار... إلخ، وقد عبّر عن ذلك أهل البلاغة في قولهم: " هو نفي الشيء بإيجابه إذا تأملته وجدت باطنه نفيًا، وظاهره إيجاباً"^(١).

كما أن هذا النوع من النفي يمكن فهمه من خلال الأسلوب أو التنعيم الذي يصدره المتحدث دون أن تعبّر عنه كلمة بعينها، فهو واضح من لفظه أنه يحمل معنى الإيجاز كما أشرنا إلى ذلك.

ومن هنا فقد تعددت صيغ النفي الضمني وأساليبه في العربية، فهو يشمل أساليب غير الصريح، ويستخرج من خلال السياق، وفي هذه الدراسة سنحاول أن نحدد بعض هذه الصيغ، والأساليب، لا على سبيل الحصر؛ وإنما فقط ما استطعنا حصره من خلال ما وجدناه في ديوان الهذليين. فمن أساليبه وأدواته:

١. **التمني:** هو تشهّي حُصُولِ الأمر المرغوب فيه وحديث النفس، بِمَا يَكُونُ وَمَا لَا يَكُونُ^(٢)، ومن أدواته: [ليت].
٢. **الاستبعاد:** هو ضد القرب، وإذا استبعدت الشيء، أي: بمعنى نفيته ولم تقرب منه^(٣)، وأدواته: [هيهات، أبا].
٣. **الاستدراك:** وهو رفع ما يتوهم ثبوته من كلام سابق^(٤)، ومن أدواته: [لكن].
٤. **الإضراب:** وهو ما خالف فيه الجزء الأول من الجملة الجزء الثاني، من حيث النفي والإثبات^(٥)، وأدواته: [بل، بلى].
٥. **الاستثناء:** هو إيراد لفظ يفتضي رفع ما يُوجِبُهُ عُموم اللفظ، فهو إخراج الشيء من الشيء^(٦)، ومن أدواته: [إلا، غير].
٦. **الامتناع:** هو ضرورة اقتضاء الذات عدم الوجود الخارجي^(٧)، وأدواته: [لولا].
٧. **القصر:** هو تخصيص شيء بشيء وحصره فيه، ويسمى الأمر الأول: مقصوراً، والثاني: مقصوراً عليه^(٨)، أدواته: [إنما، دون].

(١) طبانة، أحمد بدوي، معجم البلاغة العربية، دار المنارة، جدة- السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٨م، ص ٦٧١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥/ص ٢٩٤.

(٣) ينظر: أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، (ت ١٠٩٤هـ)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ص ٩٥٩.

(٤) ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ٢١.

(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤/ص ٨٨، وأبو البقاء، الكليات، ص ٢٣٥.

(٦) ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ٢٣، وأبو البقاء، الكليات، ص ٦١.

(٧) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ٣٦.

(٨) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ١٧٥.

٨. الاستفهام: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن^(١)، وأدواته: [هل، الهمزة]
٩. الفعل كاد: وضعت لمقاربة الشيء، فَعَلَ أو لَمْ يُفْعَلْ، فمجردة تنبئ عن نفي الفعل، وَمَقْرُونَةٌ بالجحد تنبئ عن وقوع الفعل^(٢).

أسلوب التمني

[ليت]

تتضح لنا العلاقة ما بين النفي والتمني في أن التمني يتضمن معنى النفي، حيث تستعمل ليت في هذا المقام لتمني ما هو بعيد المنال غالباً، أو قريب الإمكان قليلاً، وتُعدّ: حرف تمنٍّ من أخوات (إنّ) تنصب الاسم، وترفع الخبر، وهذا مذهب البصريين، كقولك: ليت محمداً قادمٌ، وأما الكوفيون فينصبون بها اسمين كما ينصبون بـ(ظن)، في قول الشاعر:

(يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا)

حيث استدلّ به الكوفيون على نصب (رواجعا)، - وخاصة الفراء- إلا أنّ جمهور البصريين يعدّون النصب بها على الحال، والخبر محذوف تقديره: (لنا)^(٣).

وغالبا ما تتعلق (ليت) بالمستحيل، نحو قول أبي العتاهية:

فيا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

فالشاعر استخدم أسلوب التمني؛ لينفي عودة الشباب؛ وذلك لأنه لا يعود؛ ولأنه أصبح كبيراً في السن^(٤).

ويذكر بعض النحاة كالأشموني أنها لا تستعمل لما هو واجب، فلا يقال: ليت غداً يجيء،

أما قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤] ، مع أنه واجب فالمراد تمنيه

قبل وقته^(٥)، يقول البكري: "لا بأس من الاستعمال ؛ لأنه قد تنتاب الإنسان حالة نفسية معينة كأن يشتهي طلب شيء غدا فيقول: ليت غداً يجيء"^(٦).

(١) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ١٨.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ٣/ص ٣٨٢.

(٣) ينظر: الرماني، معاني الحروف، ص ١١٣، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٦٦.

(٤) ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٣١٤.

(٥) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٩٧.

(٦) البكري، أساليب النفي في القرآن، ص ٢٠٣.

يقول تعالى: ﴿ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾

[يس: ٢٦ - ٢٧]، فهو ينفي ضمناً أن قومه يعلمون ما هو فيه من نعيم مقيم، إذ هو في جهنم والشقاء العظيم^(١).

أسلوب: الاستبعاد

[هيهات]

تستخدم (هيهات) لاستبعاد وقوع الحدث، كما في قول الشاعر:

تَجَنَّبْتُ لَيْلَى حِينَ لَجَّ بِكَ الْهَوَى وَهَيْهَاتَ كَانَ الْحُبُّ قَبْلَ التَّجَنُّبِ

ف (هيهات): اسم فعل، وهي كلمة استبعاد لحصول الشيء^(٢)، وقد وردت في القرآن الكريم مرة

واحدة، تفيد معنى النفي التام^(٣)، قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

[أبى]

يقول الألوسي في قوله تعالى: ﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الإسراء: ٨٩]، "أي

جوداً، ونصب (كُفُوراً) على أنه مفعول (أبى)، والاستثناء مُفَرَّغٌ، وصحَّ ذلك هنا مع أنه مشروط بتقدم النفي، فلا يصح: ضربت إلا زيدا، لأن (أبى) قريب من معنى النفي، فهو مؤول به، فكأنه قيل: ما قبل أكثرهم إلا كفوراً^(٤)".

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ﴾ [طه: ١١٦]، أي: رفض ولم يسجد.

أسلوب: الاستدراك

[لكن]

قال الزمخشري: "هي للاستدراك بين كلامين متغايرين، نفيًا وإيجابًا، فيستدرك بها النفي

بالإيجاب، والإيجاب بالنفي، والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ، كقولك: فارقتي زيد لكنَّ عمرًا

(١) البقري، أساليب النفي في القرآن، ص ٢٠٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣/ص ٢٩١، ٢٩٢.

(٣) البقري، أساليب النفي في القرآن، ص ٢١٠.

(٤) الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله، (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في التفسير، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ، ج ٨/ص ١٥٩.

حاضرٌ. وقوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَرَادْتُمْ كَثِيرًا لَفِشَلْتُمْ وَلَتَنْزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَئِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾
[الأنفال: ٤٣]، على معنى النفي وتضمن ما أراكم كثيرًا^(١).

أسلوب: الإضراب

[بل]

حرف إضراب يأتي بعده جملة أو مفرد، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب: الإبطال،
قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، والانتقال من
غرض إلى غيره، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ
مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١]، فهنا انتقل بـ بل من غرض إلى آخر في الآية.

وإن كان ما بعدها مفرد، فهي حرف عطف، فإن وقعت بعد نفي أو نهي، فهي لتقرير حكم
الأول، فيثبت ضده لما بعدها، وإن كانت بعد إيجاب فهي لإزالة الحكم عما قبلها، قوله تعالى:
﴿قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلٰى إِسْلٰمِكُمْ بَلِ اللّٰهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدٰىكُمْ لِلْإِيمٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧]^(٢)، قال ابن فارس: "بَلْ:
إضرابٌ عن الأوّل وإثباتٌ للثاني"^(٣).

وقد تؤدي (لا) تعويضًا عن (بل) النافية ويبقى معنى النفي قائمًا، إلا أن استخدام (بل)
يعطي دور (لا) النافية مع مزيد بلاغة، وفصاحة، تقصر عنها (لا).

[بلى]

حرف جواب مختص بالنفي، تفيد إبطاله، ولا تقع إلا بعد النفي، يقول ابن فارس: "بلى
تكون إثباتاً لمنفيّ قبلها. يقال: "أما خرج زيد؟" فنقول: بلى"^(٤)، يقول تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ
﴾ [الأعراف: ١٧٢]، معناه: أنا ربكم على وجه التأكيد والتقرير^(٥).

(١) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٣٩٨.

(٢) البكري، أساليب النفي في القرآن، ص ١٣٧، ١٣٨.

(٣) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية، ص ١٠٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٥) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٤٢٢.

[إلا]

والاستثناء وضع للنفي؛ لأنه لبيان أن المستثنى لم يدخل في حكم المستثنى منه^(١)، وأكثر أدوات الاستثناء تداولا في الكلام (إلا)، ووظيفتها أنها تخرج الثاني مما دخل في الأول، فهي شبه حرف النفي فمعنى قولنا: جاء القوم إلا زيدا، كمعنى قولنا: جاء القوم لا زيدا^(٢). وهذا مما جعل الفراء ومن تابعه من الكوفيين يذهبون إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (إن) وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا)، فهي تفيد النفي والتوكيد معاً^(٣).

يقول تعالى: ﴿وَأَنهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، في موضع نصب بـ كبيرة، و(إلا) دخلت للمعنى ولم تعمل؛ لأنه ليس قبلها ما يتعلق بكبيرة فيستثنى منه، فيؤول الكلام هنا بالنفي، أي وأنها لا تخف ولا تسهل إلا على الخاشعين إذ شرط الاستثناء المفرغ أن يسبق بنفي^(٤).

[غير]

تحمل (غير) معنى (لا) النافية، و(إلا) الاستثنائية، قال السيوطي: (غير) تقال على أوجه، منها: أولاً: أن تكون للنفي المجرد من غير إثبات معنى به، نحو: مررت برجل غير قائم، أي: لا قائم.

يقول البكري: "إذا تقدمت (غير) الحديث أفادت نفي الحدث عن المتكلم كما قال أبو تمام:

وَعَيْرِي يَأْكُلُ الْمَعْرُوفَ سُخْتًا وَتَشْحَبُ عِنْدَهُ بَيْضُ الْأَيْدِي

فالمعنى أنه نفي عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلوم^(٥).

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرِزُّكَ مِنْ يَشَاءَ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢]، أي: بلا حساب.

الثاني: أن تكون بمعنى (إلا) فيستثنى بها وتوصف بها النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ

عَائِرَةٌ﴾ [الأعراف: ٥٩]^(٦).

(١) أبو البقاء، الكليات، ص ٩٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢/ص ٧٦.

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١/٢١٢.

(٤) ينظر: السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سوريا، ج ١٥٧/٢، وأبو حفص، سراج الدين عمر بن علي بن عادل، (ت ٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م، ج ٣٣٩/١، والبكري، أساليب النفي في القرآن، ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٥) البكري، أساليب النفي في القرآن، ص ٢٤٠.

(٦) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ٢/ص ٢٤٦.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿عَبْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، جعل الطبري (غير) هنا

بمعنى الجحد^(١)؛ لأنه صحَّ في كلام العرب توجيه (غير) إلى معنى النفي، كقولهم: أخوك غير محسن، ولا مجمل. يريدون بذلك: أخوك لا محسن ولا مجمل.

أسلوب: الامتناع

[لو]

هي حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره^(٢)، يقول عباس حسن "أنها تفيد القطع بأن معناه لم يحصل، فكأنها بمنزلة حرف نفي، ينفي معنى الجملة التي يدخل عليها، مع أنها ليست حرف نفي، ولا يصح إعرابها حرف نفي، بالرغم من أنها تؤدي ما يؤدي حرف النفي من سلب المعنى في الزمن الحاضر^(٣)".

يقول تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلِيْسُونَ﴾ [الأنعام: ٩].

يقول القرطبي: "أي لا يستطيعون أن يروا الملك في صورته إلا بعد التجسيم بالأجسام الكثيفة^(٤)". وأكد السيوطي قول ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن كل شيء في القرآن فيه (لو) فإنه لا يكون أبدا^(٥). وإذا وقع بعد (لو) الفعل المضارع رده إلى معنى الماضي، وإذا وقع بعدها الماضي رده إلى المستقبل^(٦).

[لولا]

اختلف النحاة في دلالتها على إفادة معنى النفي، فقد ذهب ابن هشام ومعه بعض النحاة إلى أن إفادتها معنى النفي^(٧)، قال ابن قتيبة: "وبعض المفسرين يجعلون (لولا) في قوله تعالى:

(١) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، (ت ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م، ج ١/ص ١٩٢.

(٢) الرمانى، معاني الحروف، ص ١٠١.

(٣) عباس حسن، النحو الوافي، ج ٤/ص ٤٩١.

(٤) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض- السعودية، ٢٠٠٣م، ج ٦/ص ٣٩٣.

(٥) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ٢/ص ٢٨١.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨/ص ١٥٦.

(٧) ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٣٠٤.

﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤْسَسُ لِمَا ءَامَنُوا﴾ [يونس: ٩٨]، بمعنى (لم) أي: فلم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب إلا قوم يونس^(١).

أسلوب: القصر

[إنما]

يقول الراغب في (إنما) أنها تقتضي إثبات الحكم للمذكور، وصرفه عما عداه، فقوله عز

وجل: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، أي: ما حرّم إلا ذلك^(٢).

يقول السمعاني: "إنما" للنفي والإثبات؛ لأنها مركبة من حرفي النفي والإثبات (فإن) للإثبات و (ما) للنفي، تقول: إن في الدار زيدا، يفهم منه وجود زيد في الدار. فإذا قلت: "إنما زيد في الدار" يفهم منه أنه لا أحد في الدار إلا زيد^(٣).

وقد صرح عبد القاهر الجرجاني بأنها تحمل معنى النفي في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْذَرُ أُولَئِ

الْأَبْطِ﴾ [الرعد: ١٩]، حيث يقول: "ثم إن العجب في أنّ هذا التعريض الذي ذكرت لك، لا يحصل من دون (إنما)، فلو قلت: (يتذكر أولو الأبواب)، لم يدلّ ما دلّ عليه في الآية، وإن كان الكلام لم يتغيّر في نفسه، وليس إلا أنّ فيه (إنما)؛ والسبب في ذلك أن هذا التعريض، إنّما وقع بأن كان من شأن (إنما) أن تضمّن الكلام معنى النفي من بعد الإثبات^(٤)".

[دون]

هي أداة تفيد معنى التقصير عن الغاية من الفعل، تقول دنا أي: اقترب، ومنه الدنيا؛ لأنها

قبل الآخرة أو من: دنى دنا ودناية، والعرب يقولون إنه لداني خبيث إذا كان ماجناً^(٥).

(١) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، (ت ٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص ٢٨٩.

(٢) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ، ص ٩٢.

(٣) السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار، (ت ٤٨٩هـ)، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، دار الوطن- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م، ج ١/١٦٩.

(٤) عبد القاهر الجرجاني، دلالات الإعجاز، ص ٣٥٦.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ص ٤٢.

وقيل إن دون بمعنى (غير)^(١)، تقول: من دون أن يفعل، أي: من غير أن يفعل، واتخذت من دونك صديقاً، فالذي يفهم من هذا أنه اتخذ من شخص غيره صديقاً، وتقول: قام القوم دون زيد، فالمعنى أن زيدا لم يقم فدالاتها دلالة (غير)^(٢). ويقال: دونه خرط القتاد^(٣)، أي: الأقرب له أن يقطع شوك القتاد ولا يصل إلى الأمر، فهو تعبير يدل على النفي ضمناً^(٤).

أسلوب: الاستفهام

يعتبر أسلوب الاستفهام في الأصل هو: طلب العلم بشيء مجهله السائل^(٥)، فقد يخرج الاستفهام عن أصل معناه وهو الاستخبار إلى معانٍ منها: الإنكار، والتقرير، فإذا أريد به الاستفهام الإنكاري اخذ يتضمن معنى النفي في حالات كثيرة^(٦)؛ لأن ما بعد أداة الاستفهام يكون منفيًا ولذلك تصحبه (إلا)، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ويعطف عليه

المنفي، قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [الروم: ٢٩]، أي لا يهدي^(٧).

وأدوات الاستفهام الإنكاري التي تستخدم في معنى النفي كثيرة نذكر منها، (الهمزة، وهل)، مثال: (الهمزة)، قوله تعالى: ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩]، أي: ما أشهدوا ذلك.

ومثال: (هل)، قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ

إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. وهذا كله عندهم بمعنى (ما)^(٨).

النفي الضمني من خلال الفعل: (كاد).

(كاد) فعل ماضٍ من أفعال المقاربة، تدلّ على قرب وقوع الخبر، تعمل عمل كان الناقصة^(٩)، والغالب أن يكون خبرها جملة فعلية، فعلها مضارع رافع لضمير اسمها^(١٠).

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج ١/ص ٣٠٥.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج ٢/ص ٨٥.

(٣) الزمخشري، أساس البلاغة، ج ١/ص ٣٠٤.

(٤) البكري، أساليب النفي في القرآن، ص ٢٤٦.

(٥) البكري، أساليب النفي في القرآن، ص ٢٨٣.

(٦) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٣١٥، وأبو البقاء، الكليات، ص ٩٨.

(٧) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٢/٣٢٨.

(٨) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٢٨٨.

(٩) الحمد، والزعبي، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ص ٢٣٩.

(١٠) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٩١.

وهي تحمل معنى النفي، يقول الراغب: "كاد يفعل إذا لم يكن قد فعل، وإذا كان معه حرف نفي يكون لما قد وقع، ويكون قريباً من ألا يكون، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ تَرَكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]، أي: لم تركزن، ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدماً على (كاد) أو متأخراً^(١)".

وقال ابن عباس: " كل شيء في القرآن (كاد)، أو (كادوا)، فإنه لا يكون^(٢)". وقيل أنها تفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر^(٣). فيتبين لنا أن (كاد) في بعض استعمالها تفيد النفي ضمناً؛ لأن المقاربة تقتضي عدم الحصول، بينما لا تفيد في استعمال آخر.

(١) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص ٧٢٩.
(٢) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، (ت ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م، ج ٢/ص ٢١٩.
(٣) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ٢/٢٥٥.

الفصل الثالث

أساليب النفي في ديوان الهذليين

سنطبق في هذا الفصل أسلوب النفي (الصريح، والضمني) على ديوان الهذليين، ونبدأ بأساليب النفي حسب التدرج الذي أوردناه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

المبحث الأول: النفي الصريح

ـلمـ

وردت (لم) في ديوان الهذليين في مئة وستة وخمسين موضعاً، وقد جاءت الجملة المنفية بـ(لم) على قسمين:

القسم الأول: "لم" والفعل المضارع التام.

وردت (لم) على هذا الشكل في مئة وستة وأربعين موضعاً، جاء بعدها الفعل المضارع تاماً في كل المواضع، وهو من أكثر ورودها بهذه الصورة في الديوان، منها^(١):
قول أبي ذؤيب^(٢):

فجاء بِمَرْجٍ لَمْ يَرَ النَّاسُ مِثْلَهُ هو الضَّحْكُ إِلَّا أَنَّهُ عَمَلُ النَّحْلِ^(٣)
وقول أبي خراش^(٤):

وَأَيُّ لَأَثْوِي الْجُوعَ حَتَّى يَمَلَّنِي فَيَذْهَبَ لَمْ يَدْنَسْ ثِيَابِي وَلَا جِرْمِي^(٥)
وقول البريق^(٦):

كَأَنَّ عَجُوزِي لَمْ تَلِدْ غَيْرَ وَاحِدٍ وَمَاتَتْ بِذَاتِ الشَّتِّ غَيْرَ عَقِيمٍ^(٧)

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ٢/ص ٣١، ٨٥، ١٢٤، ١٥٠، ١٥٨، ١٩٢، ٢١١، ٢٦٥، ج ٣/ص ٨٥، ١٠١، ١٢٦.
(٢) أبو ذؤيب الهذلي: هو خويلد بن خالد بن محرث بن زبيد، من بطن إلياس بن مضر بن نزار، شاعر مخضرم، جاهلي وإسلامي، وهو على رأس شعراء هذيل، خرج مع الدعوة لنشر الإسلام في شمال إفريقيا، توفي سنة: (٢٦ هـ)، ينظر: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ج ١/ص ٨٢٣، وابن قتيبة، الشعر والشعراء، ج ١/ص ١٥٣، وأبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج ٦/ص ٢٢٦.

(٣) الديوان، ج ١/ص ٤٢. المَرْجُ: العسل. الضَّحْكُ: الثَّغْرُ، فَشَبَّهَ بِيَاضِ الْعَسَلِ بِهِ، وَقِيلَ هُوَ: الطَّلَعُ.
(٤) أبو خراش الهذلي: هو خُوَيْلِدُ بْنُ مَرْثَةَ أَحَدُ بَنِي قِرْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَعَاوِيَةَ ابْنِ تَمِيمِ بْنِ سَعْدِ بْنِ هُذَيْلٍ، مَاتَ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ١٢٧. أَثْوِي: أَطِيلُ حَبْسَهُ، جِرْمِي: جَسْمِي.

(٦) البريق: واسمه عياض بن خويلد الخناعي. وَخُنَاعَةٌ: هُوَ ابْنُ سَعْدِ بْنِ هُذَيْلٍ.

(٧) الديوان، ج ٣/ص ٦١. الشَّتُّ: مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ بِهِ فِي قَوْلِ الْبَرِيقِ الْهَذَلِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ السَّكْرِيِّ: "وَمَاتَتْ بِذَاتِ الشَّرَى وَهِيَ عَقِيمٌ"، وَالشَّرَى بَسْكَوْنُ الرَّاءِ: شَجَرُ الْحَنْظَلِ.

ف(لم) هنا دخلت على الفعل المضارع التام، وعملت فيه الجزم، إلا أن علامة الجزم جاءت متنوعة، ففي قوله: (لم يَرَ) جاء الفعل المضارع بعدها مجزوما بحذف حرف العلة، وفي قوله: (لم يدينس)، و (لم تلُد) جاء الفعل المضارع مجزوما وعلامة جزمه السكون.

القسم الثاني: "لم" والفعل المضارع الناقص.

حيث وردت (لم) على هذا الشكل في عشرة مواضع من الديوان، منها^(١):
قول أبي ذؤيب:

فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ أَحْكَمْتُهُمْ وَلَمْ يَكُنْ يَجِلُّ لَهُمْ إِكْرَاهُهَا وَغِلَابُهَا^(٢)

وقوله أيضا:

عَصَانِي الْفُؤَادُ فَأَسْلَمْتُهُ وَلَمْ أَكْ مِمَّا عَنَاهُ ضَرِيحًا^(٣)

وقول صخر الغي^(٤):

مَعِي صَاحِبٌ دَاجِئٌ بِالْغَزَاةِ وَلَمْ يَكْ فِي الْقَوْمِ وَغَلًا ضَعِيفًا^(٥)

وقول قيس بن عيزارة^(٦):

سَرًا ثَابِتٌ بَرَّى ذَمِيمًا وَلَمْ أَكُنْ سَلَّلْتُ عَلَيْهِ شَلًّا مَنِّي الْأَصَابِعُ^(٧)

فالفعل المضارع الناقص في الأمثلة السابقة مجزوم بلم وعلامة جزمة السكون في آخره، وقد حذفت النون من (يَكْ) و (أَكْ) تخفيفاً.

وجاء القسمان الماضيان وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: "لم" والفعل المضارع المبني للمعلوم.

دخلت (لم) على الفعل المضارع المبني للمعلوم في مئة وثلاثين موضعاً من الديوان، منها^(٨):

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ١٥٢، ج ٢/ص ١٥٢، ١٥٢، ١٥٨، ١٥٨، ج ٣/ص ١٢٣.
(٢) الديوان، ج ١/ص ٧٤. أحكمتهم: منعهم، وهو يريد أصحاب الخمر ردوا الذين يشترونها ومنعهم.
(٣) الديوان، ج ١/ص ١٢٩. أسلمته: خلبته وتركته، ضريحا: بعيدا.
(٤) صخر الغي الهذلي: هو صخر بن عبد الله الخيثمي، أحد بني خيثم بن عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل.
(٥) الديوان، ج ٢/ص ٧٦. داجئ: منعود للغزو، وغلا: ندلاً، الغزاة: يريد به الغزو.
(٦) قيس بن عيزارة: هو قيس بن خويلد بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة، والعيزارة أمه.
(٧) الديوان، ج ٣/ص ٧٧. سرا ثابت: يريد به تأبط شراً حين أسر قيس بن عيزارة، سرا برى: أي سلبه.
(٨) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ١٥٨، ٢٢٩، ج ٢/ص ١٥٧، ١٥٧، ١٩٩، ج ٣/ص ٧٠، ٧١.

قول ساعدة بن جُوَيَّة (١):

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنَمْ (٢)

وقول أبي خراش:

فَقَدْتُ بَنِي لُبْنَى فَلَمَّا فَقَدْتُهُمْ صَبَرْتُ وَلَمْ أَقْطَعْ عَلَيْهِمْ أَبَاجِلِي (٣)

وقول البريق:

فَحَطَّ الْعَصْمَ مِنْ أَكْنَافِ شِعْرِ فَلَمْ يَتْرُكْ بِذِي سَلْعٍ حِمَارًا (٤)

ففي الأبيات السابقة دخلت (لم) على الفعل المضارع المبني للمعلوم، وذلك في قوله: (لم يَنَمْ)، و(لم أقطع)، و(لم يترك)، حيث جاء مجزومًا بها، وفي (ينم) حُرِّكَتْ لحركة القافية الشعرية.

النمط الثاني: "لم" والفعل المضارع المبني للمجهول.

دخلت (لم) على الفعل المضارع المبني للمجهول في ستة وعشرين موضعًا من الديوان، منها (٥):

قول أبي ذؤيب:

فإِنِّي جَدِيرٌ أَنْ أُودَّعَ عَهْدَهَا بَحْمَدٍ وَلَمْ يُرْفَعْ لَدَيْنَا سَنَارُهَا (٦)

وقول أبي كبير الهذلي (٧):

عَيْطَاءَ مُعْنَفَةٍ يَكُونُ أَنْيْسَهَا وَرُقَ الْحَمَامِ جَمِيمُهَا لَمْ يُؤَكَّلِ (٨)

وقول البريق:

بشِقِّ الْعِهَادِ الْخَوِّ لَمْ تُرْعَ قَبْلُنَا لَنَا الصَارِحُ الْخُثُوثُ وَالنَّعْمُ الْكُدْرُ (٩)

هنا جاء الفعل المضارع المبني للمجهول مجزومًا بها وعلامة جزمه السكون في قوله: (لم يُرْفَعُ)، وقوله: (لم يُؤَكَّلِ)، إلا إنه في قوله: (لم تُرْعَ) جاءت علامة جزمه حذف حرف العلة من آخره.

(١) ساعدة بن جُوَيَّة: هو أخو بني كَعْب بن كَاهِل بن الْحَارِث بن تَمِيم بن سعد بن هُذَيْل بن مُدْرِكَةَ.

(٢) الديوان، ج ١/ص ١٩٨. شَاهَا: دفعها وساقها. الكليل: برقٌ ضعيف. مَوْهِنًا: منتصف الليل. وباتت طرابًا: أي باتت البقر العطاش طرابًا إلى السير إلى الموضع الذي فيه البرق. وباتَ اللَّيْلُ: أي بات البرقُ يبرق ليلته.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ١٢٣. الإِبْجَلُ: عِرْقٌ فِي الرَّجْلِ.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ٦٢. يَحْطُ: يُنْزِلُ. الْعَصْمُ: الْوَعُولُ. أَكْنَافٌ: نَوَاحٍ. سَلْعٌ: جَبَلٌ.

(٥) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٢٢٣، ج ٢/ص ٤٩، ٤٥، ٩٥، ١٠٢، ٢٢٦، ٢٤٨، ج ٣/ص ٨، ٢١، ٨٢.

(٦) الديوان، ج ١/ص ٢٩. فَإِنِّي جَدِيرٌ: أَي فَإِنِّي خَلِيقٌ أَنْ أُودَّعَ عَهْدَهَا، السَّنَارُ: الْعَيْبُ وَالْكَلامُ الْقَبِيحُ.

(٧) أبو كبير الهذلي: هو عامر بن الحليس (توفي نحو ١٠هـ)، أحد بني جريب بن سعد بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

(٨) الديوان، ج ٢/ص ٩٧. العَيْطَاءُ: الطويلة العُنُقُ، والمعْنَفَةُ: الطويلة، أنيسها وَرُقَ الْحَمَامِ يَقُولُ: لَا يُؤنْسِكُ فِيهَا إِلَّا الْحَمَامُ الْخُضْرُ، جَمِيمُهَا: نَيْبُهَا.

(٩) الديوان، ج ٣/ص ٦٠. الْخُثُوثُ: السَّريع المتحرِّك، الْكُدْرُ: غُبْرُ الْأَلْوَانِ.

وقد جاءت الأقسام والأنماط السابقة وفق ثلاث دلالات زمنية:

"لم" والفعل المضارع المجزوم، دلالاته الزمنية على الماضي.

وردت (لم) ومدخولها تحمل معنى الماضي، أو الماضي المنقطع، في اثنين وتسعين موضعاً من الديوان، منها^(١):

قول أبي ذؤيب:

فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ أَحْكَمْتَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ يَحِلُّ لَهُمْ إِكْرَاهُهَا وَغِلَابُهَا^(٢)

وقول صخر الغي:

مَعِيَ صَاحِبٌ دَاجِنٌ بِالْغَزَاةِ وَلَمْ يَكُ فِي الْقَوْمِ وَغَلًّا ضَعِيفًا^(٣)

وقول جنوب أخت ذي الكلب الهذلي^(٤):

يَا لَيْتَ عَمْرًا وَمَا لَيْتَ بِنَافِعَةٍ لَمْ يَغْزُ فَهْمًا وَلَمْ يَهْبِطْ بِوَادِيهَا^(٥)

هنا دخلت (لم) على فعل مضارع فجزمته في قوله: لم يكن، وقوله: لم يك، وقوله: لم يغز فهما ولم يهبط بواديهما، حيث غيرت دلالة المضارع الذي يدل على الحال، إلى الزمن الماضي، ففي البيت الأول يريد: أنّ أصحاب الخمر لم يكن يحلّ لهم إكراهها وغلابها، ويريد في البيت الثاني: أنّه لم يكن ضعيفا بينهم عند الغزو، وفي البيت الثالث جاءت (لم) تحمل معنى الماضي المنقطع، فالشاعرة هنا تتمى لو أنّ عمراً لم يغز فهماً ولم يهبط بواديهما، لكنه غزا وانتهى الأمر وقُتل فيها.

"لم" والفعل المضارع المجزوم، دلالاته الزمنية في الحال.

جاءت (لم) والمضارع بعدها تحمل معنى الحال، أو الحال المستمر في سبعة وعشرين موضعاً من الديوان، منها^(٦):

قول أبي خراش:

وَقَدْ أَمْنُونِي وَأَطْمَأْنَنْتُ نَفْسَهُمْ وَلَمْ يَعْلَمُوا كُلَّ الَّذِي هُوَ دَاخِلِي^(٧)

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٢٠٢، ج ٢/ص ١٠٥، ١٥٢، ١٩٢، ٢١١، ٢٢٧، ٢٥٢، ج ٣/ص ٢١، ٦٠، ١٠٠، ١٢٢.

(٢) الديوان، ج ١/ص ٧٤.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٧٦. داجنٌ: مُتَعَوِّدٌ لِلْغَزْوِ، وَغَلًّا: تَذَلًّا. ينظر: السُّكْرِي، أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبدالله، (ت ٢٧٥هـ)، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة- مصر، ج ١/ص ٣٠١.

(٤) هي جنوب بن عجلان بن عامر بن برد بن منبه من بني كامل بن لحيان بن هذيل، شاعرة جاهلية، وأخوها عمرو ذو الكلب شاعر، رثت أباها عمراً حينما قتلته قبيلة (فهم). ينظر: الديوان، ج ٣/ص ١٢٠.

(٥) الديوان، ج ٣/ص ١٢٦. ويروى: ولم يحل.

(٦) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ٢/ص ١٥٨، ٢٠٠، ٢٤٥، ج ٣/ص ٨، ٦١، ٨٥، ١١٢، ١٢٢.

(٧) الديوان، ج ٢/ص ١٢٤.

وقول قيس بن عيزارة:

سَرَا ثَابِتٌ بَزَى ذَمِيمًا وَلَمْ أَكُنْ سَلَّتُ عَلَيْهِ شَلًّا مَنِي الْأَصَابِعِ^(١)

هنا دخلت (لم) على فعل مضارع مجزوم، وجاءت دلالاته على الزمن الحالي، ففي البيت الأول تدلّ (لم) على نفي الحال؛ لأن قومه أي -أبي خراش- قد آمنوا واطمأنت نفوسهم، لكنهم لم يعلموا الآن ما في جوفه من الوجد والحزن. وفي البيت الثاني جاءت (لم) للدلالة على نفي الحال المستمر، وذلك أنّ الشاعر كأنه يدعو على نفسه فيقول: شلّ مني الأصابع ألا أكون سللت عليه السيف فقتلته، كما تقول: ثكلتني أمي إن لم أقتله.

"لم" والفعل المضارع المجزوم، دلالاته الزمنية في المستقبل.

ذهب بعض النحاة إلى أن (لم) إذا دخلت عليها أداة شرط، فإنها تجرّد المضارع بعدها للزمن المستقبل المحض^(٢)، حيث إننا وجدنا بعض أدوات الشرط في ديوان الهذليين تدخل على (لم)، ومنها على سبيل المثال:

أ- قبل فعل الشرط.

وردت (لم) قبل فعل الشرط في اثنين وعشرين موضعًا من الديوان، يدل المضارع على الزمن المستقبل، منها^(٣):

قول أبي كبير الهذلي:

نَضَعُ السَّيْفَ عَلَى طَوَائِفَ مِنْهُمْ فَنَقِيمُ مِنْهُمْ مَيْلَ مَا لَمْ يُعَدَلِ^(٤)

ويقول أبو المثلّم^(٥)، حيث أجاب صخر الغيّ، فيقول:

أَصْخَرَ بَنَ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ طَالَ مَا تَرَى وَمَنْ لَمْ يُكْرَمَ نَفْسَهُ لَمْ يُكْرَمِ^(٦)

وقول حذيفة بن أنس^(٧):

وَكَانَ لَهُمْ فِي أَهْلِ نَعْمَانَ بُغِيَّةٌ وَهَمُّكَ مَا لَمْ تُمَضِّهِ لَكَ مُنْصِبُ^(٨)

(١) الديوان، ج ٣/ص ٧٧. سرا بزى: أي سلّبه. ثابت: يعني تأبط شرًا حين أسر قيس بن عيزارة. ذميما: غير محمود.

(٢) ينظر: ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية، ص ١٢٠، وعباس حسن، النحو الوافي، ج ٤/ص ٤١٤.

(٣) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٢٧، ٢٢١، ج ٢/ص ٩٥، ١٣١، ١٥٧، ج ٣/ص ٦٠، ٩٣، ١٠٠، ١٢٣.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ٩٥. الطوائف: النواحي، يريد به: (الأيدي، والأرجل، والرؤوس)، وقوله: ميل ما لم يعدل قال: ميئه فضله وزيادته.

(٥) أبو المثلّم: هو شاعر جاهلي من بني هذيل كان له مع صخر الغي مناقضات شعرية.

(٦) الديوان، ج ٢/ص ٢٢٦.

(٧) حذيفة بن أنس: هو من بني عامر بن عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، عاش في الجاهلية وصدر الإسلام.

(٨) الديوان، ج ٣/ص ٢٣.

وقال عمرو ذو الكلب^(١):

فَلَسْتُ لِحَاصِنٍ إِنْ لَمْ تَرَوْنِي بَبْطِنٍ صَرِيحَةٍ ذَاتِ النَّجَالِ^(٢)

ففي الأبيات السابقة دخلت بعض أدوات الشرط على (لم) وذلك في قوله: (ما لم يعدل، ومن لم يكرّم نفسه، وما لم تمضه، وإن لم تروني)، حيث تحوّلت دلالة المضارع من الزمن الحالي إلى المستقبل المحض.

ب- قبل جواب الشرط.

وردت (لم) قبل جواب الشرط في خمسة عشر موضعاً من الديوان، وجاء المضارع يدل على النفي في المستقبل، منها^(٣):

قول أبي ذؤيب الهذلي:

يَقُولُونَ لِي: لَوْ كَانَ بِالرَّمْلِ لَمْ يَمْتُمْ نُشَيْبَةُ وَالطَّرَاقُ يَكْذِبُ قَبْلِهَا^(٤)

وقول ساعدة بن جؤيئة:

فَإِذَا تُحُومِي جَانِبَ يَرْعَوْنَهُ وَإِذَا يَجِيءُ نَذِيرُهُ لَمْ يَهْرُبُوا^(٥)

وقول أبي كبير الهذلي:

فَإِذَا دَعَانِي الدَاعِيَانِ تَأَيِّدًا وَإِذَا أَحَاوَلُ شَوْكَتِي لَمْ أُبْصِرِ^(٦)

هنا دخلت (لم) على فعل مضارع جواب الشرط في قوله: (لو كان بالرمل لم يمت، وإذا يجيء نذيره لم يهربوا، وإذا أحاول شوكتي لم أبصر).

ففي الأمثلة السابقة ما الذي يجزم الفعل المضارع إذا اجتمعت قبله أداة الشرط و (لم) معاً، وكانت أداة الشرط جازمة كالتي في قولهم: من لم يقدمه الحزم يؤخّره العجز؟.

اختلف النحاة في تعيين الأداة العاملة؛ فقائل: إنها (لم) لاتصالها به مباشرة، وأداة الشرط مهملة، وداخلة على جملة، وقائل: إنها أداة الشرط لسبقها ولقوتها، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص – تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه؛ وخلصت زمنه للمستقبل. وفي هذه الحالة تقتصر (لم) على نفي معناه دون جزمه، ودون قلب زمنه للماضي. والأخذ بهذا الرأي

(١) عمرو ذو الكلب: هو عمرو بن العجلان بن عامر بن منبه، وهو أحد بني كاهل، كان جاراً لبني هذيل، يقال سمّي بذلك؛ لأنه كان معه كلب لا يفارقه.

(٢) الديوان، ج ٣/ص ١١٩. حاصِنٌ، وحصانٌ: عفيفة، وصريحة: اسم موضع، والنَّجَال: النَّزُّ من الماء، ما يستنقع.

(٣) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ١٤٣، ١٩٢، ج ٢/ص ١٠٠، ١٤٩، ٢٠٧.

(٤) الديوان، ج ١/ص ٣٣. يقولون: لو كان بمكان مريء لم يمت، والمريء: حسن الهواء غير وخيم، الطَّرَاق: الذين يضربون بالحصى ويتكهنون.

(٥) الديوان، ج ١/ص ١٨٤. تحومي: تحاماه الناس ولم ينزلوا به، تركوه. والنذير: هم القوم الذين يُنذرونهم بالشر.

(٦) الديوان، ج ٢/ص ١٠١. تأييداً: تشدداً.

أحسن، بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له؛ لأن المضارع مجزوم على الحالين، والمعنى لا يتأثر^(١).

_ لَمَّا _

وردت (لَمَّا) في سبعة وعشرين موضعاً من الديوان، حيث جاءت متعددة المعاني، فمرة ظرفية بمعنى (الحين)، وهي التي تختص بالدخول على الفعل الماضي، ومرة تحمل معنى الاستثناء بمعنى (إلا) وهي التي تدخل على الأسماء، ومرة تختص بالدخول على الفعل المضارع فتعمل فيه النفي والجزم والقلب، وهذا الذي يهمنها منها وهي: (لَمَّا النافية)، فمن خلال ما اطلعت عليه في الديوان لم يرد ذكر (لَمَّا) النافية في ديوان الهذليين إلا في موضع واحد؛ وهذا ربما يدل على قلة استخدام (لَمَّا) النافية في كلام العرب؛ فهذا ديوان الهذليين على اتساعه لم يقف الباحث فيه إلا على مثال واحد يدل على أنها نافية، وأكثر ما جاءت عليه هي (لَمَّا الظرفية)، إلا أنها لم تأت بمعنى الاستثناء.
يقول المَعَطَّل الهذلي:

مُطَلُّ كَأَشْلَاءِ اللَّجَامِ أَكَلَهُ الـ غَوَارُ وَلَمَّا تُكْسَ مِنْهُ الْجَنَاجِنُ^(٢)

هنا في البيت دخلت (لَمَّا) النافية على الفعل المضارع المبني للمجهول، وهو قوله: (تُكْسَ)، حيث عملت فيه الجزم، وقلبت معناه من الحال إلى الماضي المستمر إلى زمن التكلم، أي أنّ الشاعر لم يُكسَ صدره من اللحم، أي ينقص بسبب الحرب، ولكن متوقع النقصان.

وباقى أمثلة الديوان جاءت فيها (لَمَّا) ظرفية بمعنى (الحين)، ونذكر لذلك مثلاً واحداً، منها:
قول حذيفة بن أنس:

كَشَفْتُ غِطَاءَ الْحَرْبِ لَمَّا رَأَيْتُهَا تَنَوُّ عَلَى صَعُوٍ مِنْ الرَّأْسِ أَصْعَرَ^(٣)

فهنا دخلت (لَمَّا) على الفعل الماضي، حيث جاءت تدل على الظرفية بمعنى: الحين، وذلك من خلال معنى البيت، فالشاعر يريد أن يقول: كنت أسُترها عنهم، فقد كَشَفْتُ غِطَاءَ الْحَرْبِ حين رأيتهم، وأبرزتها اليوم.

(١) عباس حسن، النحو الوافي، ج ٤/ص ٤١٤، ٤١٥.

(٢) الديوان، ج ٣/ص ٤٨. مُطَلُّ: مُشْرِفٌ على أعدائه. أَكَلَهُ: مِنْ الْكَلَالِ، أَي الْكَدْحِ. وَالْغَوَارُ: الْمَغَاوِرَةُ. الْجَنَاجِنُ: عِظَامُ الصَّدْرِ. تُكْسَ: مِنْ النَّقْصِ.

(٣) الديوان، ج ٣/ص ٢٠. تَنَوُّ: تَنَهَضَ. صَعُوٍ: مِيلٌ. الْأَصْعَرُ: الَّذِي فِيهِ مِيلٌ.

وردت (لا) النافية في ثلاثمائة وستة وسبعين موضعاً من الديوان، وهي أكثر أدوات النفي وروداً في الديوان، وقد دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية، إلا أن دخولها على الجملة الفعلية جاء أكثر من دخولها على الجملة الاسمية، ولا سيما الفعل المضارع، وجاءت في الديوان وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: "لا" مع الجملة الفعلية.

أولاً: الفعل المضارع: جاء دخول (لا) النافية في الديوان على الفعل المضارع في مئة وخمسة وأربعين موضعاً، وهي أكثر دخولها عليه من الفعل الماضي، وهذا مما يؤكد رأي النحاة بأن (لا) تختص على الأغلب بالمضارع، وأنها قد تدخل على الماضي في أحيان قليلة وتنفيه، وذلك لأن المضارع فيه معنى الشمول والعموم^(١)، وقد جاءت على النحو الآتي:

١- "لا" والفعل المضارع المبني للمعلوم:

يقول أبو ذؤيب الهذلي:

أُمَ مَا لِحِنِّبِكَ لَا يَلَائِمُ مَضْجَعاً إِلَّا أَقْضَ عَلَيْنِكَ ذَاكَ الْمَضْجَعُ^(٢)

ويقول ساعدة بن جؤية:

أُنْدُ مِنَ الْقَلَى وَأُصُونُ عِرْضِي وَلَا أَدَا الصَّدِيقَ بِمَا يَقُولُ^(٣)

وقال المتنخل^(٤):

لَا يُسْلِمُونَ قَرِيحاً كَانَ وَسَطَهُمْ يَوْمَ اللَّقَاءِ وَلَا يُشَوُونَ مَنْ قَرَحُوا^(٥)

يلاحظ أن (لا) قد نفت الفعل المضارع التام: (يلائم، وأدأ، ويسلمون، ويشوون)، وقد أفاد النفي بهم زمنين هما الإطلاق، والاستقبال، وهذا مما كثر في الديوان، وخاصة في أشعار أبي ذؤيب الهذلي.

(١) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٣٥، وخضير، الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، ص ٦٢.

(٢) الديوان، ج ١/ص ٢. لا يلائم: لا يوافق، والقضض: الحصى الصغار.

(٣) الديوان، ج ١/ص ٢١٣. أند: أفر، القلى: البغض. أدأ: من الأذى.

(٤) مالك بن عويمر بن عثمان، الملقب بالمتنخل، يمتد نسبه إلى هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر، وهو من فصحاء شعراء هذيل، ينظر: السُّكْرِي، شرح أشعار الهذليين، ج ٣/ص ١٢٤٩، وأبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج ٢٤/ص ١٠١.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ٣٢. قريحا: جريحا. أشواه: إذا لم يُصب مقتله، وشواه: إذا أخطأ منه المقتل، والشوى: القوائم، والشوي: الشاء.

٢- "لا" والفعل المضارع المبني للمجهول:

قال عبد مناف بن ربيع^(١):

أَلَا رَبِّ دَاعٍ لَا يُجَابُ وَمُدَّعٍ بِسَاحَةِ أَعْوَاءٍ وَنَاجٍ مُوَائِلٍ^(٢)
وقال أبو العيال الهذلي^(٣):

أَبُو الْأَيْتَامِ وَالْأَضْيَافِ سَاعَةً لَا يُعَدُّ أَبُ^(٤)
وقال قيس بن عيزارة:

لَهَا هَجَلَاتٌ سَهْلَةٌ وَنَجَادَةٌ دَكَادِكٌ لَا تُؤْبَى بِهِنَّ الْمَرَاتِعُ^(٥)

يلاحظ أن (لا) دخلت على الفعل المضارع المبني للمجهول في قوله: (لا يُجَابُ، ولا يُعَدُّ، ولا تُؤْبَى)، وأنها أخلصته للزمن المطلق.

٣- "لا" والفعل المضارع الناقص:

قال أبو ذؤيب:

صَخِبُ الشَّوَارِبِ لَا يَزَالُ كَانَهُ عَبْدٌ لِأَبِي رَبِيعَةَ مُسْبَعٌ^(٦)

الشاهد فيه قوله: (لا يزال)، فـ (لا) هنا نافية غير عاملة، و(يزال) فعل مضارع ناقص، مرفوع، واسمها ضمير مستتر تقديره (هو)، وخبرها الجملة الاسمية: (كأنه عبدٌ) في محل نصب. وقال أيضا:

فَتِلْكَ الَّتِي لَا يَبْرَحُ الْقَلْبَ حُبُّهَا وَلَا ذِكْرُهَا مَا أَرْزَمَتْ أُمَّ حَائِلٍ^(٧)

الشاهد فيه قوله: (لا يبرحُ)، حيث دخلت (لا) النافية غير العاملة على الفعل المضارع الناقص (يبرح) وقد جاء خبر يبرح مقدما على اسمها وهو قوله: (القلبُ حُبُّها). وقال البريق:

وَاللَّهِ لَا تَنْفَكُ نَفْسِي تَلْوَمُنِي لَدَى طَرْفِ الْوَعَسَاءِ فِي الرَّجْلِ الْجَعْدِ^(٨)

(١) منسوب إلى جريب بن سعد بن هذيل، وهو شاعر، ذكره السكري في شعراء هذيل. ينظر: السكري، شرح أشعار هذيل، ج ٢/ص ٦٧١.

(٢) الديوان، ج ٢/ص ٤٤. مدَّع: يقول: أنا ابن فلان، وأعواء: بلد، والموائل: الذي يطُلب النَّجاء.

(٣) ابن أبي عنتر، وهو أحد بني خفاجة بن سعد بن هذيل، كان شاعرا فصيحاً، وهو من الشعراء المخضرمين، وعمر إلى خلافة معاوية. ينظر: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج ٢٤/ص ١٦٢.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ٢٤٤. أي: أنه يأوي إليه الأيتام والأضياف، وأنه لا يُعَدُّ أبٌ: وذلك؛ لشدة الزمان.

(٥) الديوان، ج ٣/ص ٨٠. الهجلات، مفردا هجل وهي: بطونٌ من الأرض مطمئنة، والنَّجاد: ما ارتفع من الأرض، دَكَادِكٌ: ليس بالمرتفع كالجبل، ولا تُؤْبَى: لا تنقص.

(٦) الديوان، ج ١/ص ٤. صخب: الصَّيَّاح، الشوارب: مخارج الصوت في الحلق، أي كثير النُّهاق، وأبو ربيعة: هو ابن ذهل بن شيبان، وقال أبو عبيدة: هو ابن المغيرة بن عبدالله المخزومي، والمسبع: الذي أهمل مع السباع فصار كأنه سبع لخبثه.

(٧) الديوان، ج ١/ص ١٤٥. أَرْزَمَتْ: حَنَّتْ. الحائل: الأنثى من أولاد الإبل أول ما تَصَعُّه.

(٨) الديوان، ج ٣/ص ٥٤. الوعس: الرمل الذي تسوخ فيه القوائم، والجعد: الكريم. ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (مادة جعد)، ج ٧/ص ٥٠٢.

الشاهد فيه قوله: (لا تنفكُ) وهو فعل مضارع ناقص، و(نفسِي) اسم تنفكُ، وجملة (تلومني) في محل نصب خبر تنفكُ.

ويلاحظ من دخول (لا) على الفعل المضارع الناقص أن النفي يدل على الزمن المستمر.

٤- "لا" والفعل المضارع المجزوم:

وقد دخلت (لا) على الفعل المضارع وعملت فيه الجزم، وهي التي أطلق عليها النحاة (لا) الطلبية أو (لا) الناهية، والنهي ليس من موضوع دراستنا هنا ولكننا نذكر مثالا واحدا فقط للتوضيح. قال أبو قلابة الهذلي^(١):

لا تَأْمَنْنَ وَإِنْ أَصْبَحْتَ فِي حَرَمٍ إِنَّ الْمَنَايَا بِجَنَبِي كُلِّ إِنْسَانٍ
ولا تَقُولُنَّ لِشَيْءٍ سَوْفَ أَفْعَلُهُ حَتَّى تَبَيَّنَ مَا يَمْنِي لَكَ الْمَانِي^(٢)

يلاحظ هنا أن (لا) دخلت على الفعل المضارع وعملت فيه الجزم، في قوله: لا تَأْمَنْنَ، وقوله: ولا تَقُولُنَّ، إلا أنه في البيت الأول جاء الفعل المضارع (تَأْمَنْنَ) مبنياً على الفتح في محل جزم، وقد ذكر بعض النحاة أن (لا) الناهية هي (لا) النافية، وأن الجزم بلام محذوفة و(لا) زائدة بين الجازم والمجزوم بقصد النفي، فـ (لا) الناهية تختص بجزم الأفعال المضارعة، وتخلصها للاستقبال^(٣).

٥- "أن" الناصبة و"لا" وفعل مضارع:

فصلت (لا) النافية الداخلة على الفعل المضارع بين العامل والمعمول ولم تبطل عمل (أن) الخفيفة بما بعدها، وقد ورد مثل ذلك في الديوان وهو ما نجده في قول أبي ذؤيب الهذلي:

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُعْلِي^(٤)

فـ (أن) مخففة من الثقيلة، وهو حرف مشبه بالفعل، واسمها محذوف تقديره: كيف تقولين (إني) لا أحبك؟، و(لا) نافية غير عاملة، وجملة (أحبها) في محل رفع خبر (أن). فـ (لا) هنا لم تمنع (أن) من العمل، وهو دليل على كونها نافية غير عاملة.

ثانياً: الفعل الماضي: دخلت (لا) النافية على صيغة الفعل الماضي في عشرة مواضع، وقد جاءت مكررة في هذه الحالة إلا إذا وردت للدعاء فإنها لم تُكرر، وجاءت على النحو الآتي:

(١) وهو الحارث بن صعصعة بن كعب بن طابخة بن لحيان بن هذيل، شاعر جاهلي قديم حجازي، وتعدُّ ابنته قلابة بنت الحارث من جدات الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ينظر: ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٩٩٥م، ج ٣/ص ٩٩.

(٢) الديوان، ج ٣/ص ٣٩. الماني: القادر وهو الله عز وجل، ويمني: يَفْؤر.

(٣) ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣٠٠.

(٤) الديوان، ج ١/ص ٣٤. ينازعني: يجاذبني، يقول: لو يخالني شعلي وما أريد لجزيتك وأضعفت.

١ - "لا" مكررة مع الفعل الماضي:

تتكرر (لا) إذا وقع بعدها فعل ماضٍ لفظاً وتقديراً^(١)، وقد ورد مثل ذلك في ديوان الهذليين، يقول
الْمُنْتَخَلُّ:

لَا يَنْسَا اللهُ مِنَّا مَعْشَرًا شَهِدُوا يَوْمَ الْأُمَيْلِحِ لَا غَابُوا وَلَا جَرَحُوا^(٢)

وقال أيضاً:

لَا غَيْبُوا شِلْوً حَجَّاجٍ وَلَا شَهِدُوا جَمَّ الْقِتَالِ فَلَا تَسْأَلُ بِمَا افْتَضَحُوا^(٣)

يلاحظ دخول (لا) النافية على الأفعال الماضية: (غَابُوا)، و(جَرَحُوا)، و(غَيْبُوا)، و(شَهِدُوا)، وقد تكررت في البيتين، وهذا من شروط نفيها للفعل الماضي، وتكرارها إنما جاء ذلك توكيداً للنفي، فالنفي مؤكد بالتكرار.

٢ - "لا" مقدمة على القسم:

إذا تقدّمت (لا) النافية على القسم يسهل حذفها، قال ابن هشام: "يسهل حذف (لا) النافية تقدمها على القسم"^(٤)، وذلك نحو قول المتنخل الهذلي:

فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيِّ ضَيْفِي هُدُوا بِالْمَسَاءَةِ وَالْعَلَاطِ^(٥)

ويريد هنا: فلا والله لا نادى الحي ضيفي بعد هُدوءِ بالمساءة، فحذف النافي الثاني استغناء عنه بالأول.

وقد حُذفت (لا) بعد القسم، وذلك في قول أبي ذؤيب الهذلي:

تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٍ سِنَّهُ غَرْدٌ^(٦)

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٩٧، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٢٦٩، ٢٧١، وإبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٣٤.

(٢) الديوان، ج ٢/ص ٣١. لا يَنْسَا، يريد: لا يُؤَخِّرُ اللهُ أَجَالَهُمْ، وَالْأُمَيْلِحُ: مَوْضِعٌ فِي بِلَادِ هُدَيْلٍ كَانَتْ بِهِ وَقْعَةٌ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، فصل: (الميم)، ج ٢/ص ٦٠٦.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٣١. جَمَّ الْقِتَالِ، وَجَمَّ كُلُّ شَيْءٍ: مُعْظَمُهُ، وَشِلْوٌ كُلُّ شَيْءٍ: بَقِيَّتُهُ.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ٢/ص ٧٣١.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ٢١. الْعَلَاطُ: يُقَالُ: عَلَطَهُ بِشَرٍّ، أَي: تَرَكَ عَلَيْهِ مَثَلًا عِلَاطِ الْبَعِيرِ، وَهُوَ الْوَسْمُ فِيهِ. ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة: (علط)، ج ١/ص ٥٤٤.

(٦) الديوان، ج ١/ص ١٢٤. الْأَيَّامُ: الْأَحْدَاثُ. مُبْتَقِلٌ: أَي حِمَارٌ يَأْكُلُ الْبَقْلَ. الْجَوْنُ: الْأَسْوَدُ. وَالسَّرَاةُ: الظُّهْرُ. رَبَاعٍ فِي سِنَّهُ: غَرْدٌ فِي صَوْتِهِ، غَرْدٌ: يُطْرَبُ. ينظر: السُّكْرِيُّ: شرح أشعار الهذليين، ج ١/ص ٥٦.

الشاهد فيه قوله: "تالله يبقى" حيث حذف "لا" النافية، بعد القسم، والأصل: لا يبقى^(١). وقد

يجتمعان توكيذا كقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾

[النساء: ٦٥]، ومنه قول حبيب الأعم^(٢):

فَلَا وَأَبِيكَ لَا يَنْجُو نَجَائِي غَدَاةَ لَقِيْتُهُمْ بَعْضُ الرَّجَالِ^(٣)

حيث تكررت (لا) الثانية توكيداً للنفي.

٣- "لا" مراداً بها الدعاء:

لا إذا أريد بها الدعاء فلا يجب تكرارها، يقول ابن هشام: "وإنما ترك التكرار لأنّ المراد الدعاء، فالفعل مستقبل في المعنى^(٤)"، وذلك نحو:

قول المتنخل الهذلي:

لَا دَرَّ دَرِّيَ إِنْ أَطَعْتُمْ نَاذِرَكُمْ قِرْفَ الْحَيِّ وَعِنْدِي الْبُرُّ مَكْنُوزُ^(٥)

والمعنى: لا درّ درّي، (دعاء على نفسه)، وجاء عن السُّكْرِي قوله: "لا رُزِقْتُ الدَّرَّ، كأنه قال ذلك لنفسه كالهزلي"^(٦).

وقول أبي خراش:

لَأَيَقُنْتَ أَنَّ الْبَكْرَ لَيْسَ رَزِيَّةً وَلَا النَّابَ لَا انضَمَّتْ يَدَاكَ عَلَى غُنْمِ^(٧)

ف لا في قوله: (لا انضمت)، دعائية، أي: لا غنمت يداك بل خيبك الله إذ صرت تحزنين على هذا البكر^(٨).

ومن الملاحظ أن (لا) الداخلة على الفعل إذا نفت المضارع فإنها تدل على نفي الحال، أما

إذا نفت الفعل الماضي فيمتد بها النفي من الماضي إلى الحاضر والمستقبل، أي أن هذا النفي هو

(١) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٨٤.

(٢) هو حبيب بن عبدالله الخثمي أحد بني عمر بن الحارث، أخو صخر الغي الهذلي.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٨٣.

(٤) ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٢٧٠.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ١٥. معنى قوله: لا در دري أي: لا كان له خير يدر به على الناس، الحتي يقال: إنه سويق المقل، وقيل: رديته، وقيل: يابسه، وقيل: الحتي: (ثقل التمر وقشوره). والقرف: ما انقشر منه. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، فصل: (الحاء المهملة)، ج ١٤/ص ١٦٣.

(٦) السُّكْرِي، شرح أشعار الهذليين، ج ٣/ص ١٢٦٣.

(٧) الديوان، ج ٢/ص ١٥٤.

(٨) البكر: الجمل الشاب. والناب: الناقة المسنة. لا انضمت: وفي رواية: لا اضطمت. ينظر: الديوان، ج ٢/ص ١٥٤، والبغدادي، عيد القادر بن عمر، (١٠٩٣هـ)، خزنة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الرابعة، ١٩٩٧م، ج ٥/ص ٧٦.

لنفي الحدث في الزمن المطلق، إلا إذا ورد في الجملة ما يقيد الزمن، وهي في دخولها على المضارع أو الماضي لا عمل لها؛ لعدم اختصاصها بهما، سوى نفي الحدث.

النمط الثاني: "لا" مع الجملة الاسمية.

وتقسم (لا) إلى: عاملة، وغير عاملة، وزائدة.

أولاً: (لا) العاملة، وتشمل:

"لا" النافية للجنس:

وردت (لا) النافية للجنس في اثنين وعشرين موضعاً من الديوان، وجاء اسمها مبنياً، وخبرها محذوفاً في أغلب أحواله، أو أنه شبه جملة. ومن الشواهد عليها^(١):
قول أبي ذؤيب:

لا بُدُّ من تَلْفٍ مقيمٍ فانتظرُ أبارضِ قومك أم بأخرى المَصْرَعُ^(٢)

يلاحظ هنا أن (لا) نافية للجنس، وبُدِّ اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وشبه الجملة من الجار والمجرور (من تلف) متعلقان بمحذوف الخبر: (كائن، أو موجود).
وقول ساعدة بن جؤية:

حَتَّى يُقَالَ وَرَاءَ الْبَيْتِ مُنْتَبِذاً قُمْ لا أبا لك سَارَ النَّاسُ فَاحْتَرِمُ^(٣)

ف (لا) هنا نافية للجنس، و(أبا) اسمها، وشبه الجملة (لك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف الخبر: (كائن، أو حاصل).

ومثله في قول جنوب الهذلي:

فاجزوا تَأْبَطَ شِراً لا أَبالكُم صاعاً بِصاعٍ فَإِنَّ الدُّلَّ مَعْتُوبُ^(٤)

وقول أبي خراش:

عَدُونًا عَدْوَةً لا شَكَّ فيها وَخَلْنَاهُمْ ذُوَيْبَةً أَوْ حَبِيبًا^(٥)

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ٢/ص ١٥٦، ١٧٠، ٨٨، ٣٥.

(٢) الديوان، ج ١/ص ٣. التلف: هو عطب وهلاك كل شيء، المصراع: نهاية الإنسان وموته.

(٣) الديوان، ج ١/ص ١٩٣. فاحتزم: أي شدَّ وَسَطَكَ.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ١٢٦. تأبط شراً واسمه: ثابت بن جابر الفهمي، (توفي نحو ٥٣٠ م)، وهو أحد شعراء الجاهلية الصعاليك وعدائهم من أهل تهامة، وكانت معظم إغاراته على بني صاهلة من قبيلة هذيل، وبني نفاثة من قبيلة كنانة.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ١٣٢. العدوة: الحملة، وذؤيبية: قبيلة، وحبيب الفسيري: من شعرائهم. ينظر: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج ١٠/ص ١٣٨.

ويلاحظ أيضا (لا) نافية للجنس، وشكَّ اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف الخبر تقديره: كائن أو حاصل.

"لا" العاملة عمل ليس:

جاء ذكر (لا) العاملة عمل ليس في خمسة وعشرين موضعاً من الديوان، وغالبا ما تأتي مكررة، وقد يحذف خبرها وذلك لدلالة السياق عليه، ومن الشواهد عليها^(١):
قول ساعدة بن جؤية:

وَلَا نَسَبٌ سَمِعْتُ بِهِ قَلَانِي أَخَالِطُهُ أَمِيمٌ وَلَا خَلِيلٌ^(٢)

فيلاحظ هنا أن (لا) عاملة عمل ليس، و(نسبٌ) اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وخبرها الجملة الفعلية (سمعت) في محل نصب. وجملة (ولا خليل) إما أن تكون (لا) فيها عاملة عمل ليس أيضا، و خليل اسمها، وخبرها محذوف، أو أن تكون (لا) نافية لا عمل لها، والمرفوع بعدها معطوف على محل (لا) الأولى واسمها. وقد جاءت (لا) مكررة أيضا، وذلك في قول المتنخل الهذلي، يقول:

وَيَلْمُهُ رَجُلًا تَأْبَى بِهِ غَبْنًا إِذَا تَجَرَّدَ لَا خَالٌ وَلَا بَخْلٌ^(٣)

ف (لا) عاملة عمل ليس في الحالتين، وما بعدهما اسمها مرفوع، وخبرها محذوف تقديره فيه، ومن النحاة من جعل (لا) في هذه الحالة غير عاملة وما بعدهما مرفوع على الابتداء، أو أن تكون (لا) الأولى عاملة عمل ليس، و(لا) الثانية نافية غير عاملة وما بعدها معطوف على اسم (لا) الأولى، وهي كقوله من جعل: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله، بالرفع^(٤).
وقد تكررت (لا) أربع مرات في قول المتنخل أيضا، يقول:

وَلَا نَعَامٌ بَجَوْ يَسْتَرِيدُ بِهِ وَلَا حِمَارٌ وَلَا ظَبْيٌ وَلَا وَعِلٌ^(٥)

فهنا (لا) عاملة عمل ليس، وقوله: (نَعَامٌ) و(حِمَارٌ) و(ظَبْيٌ) و(وَعِلٌ) أسماء لها، وقوله: (يَسْتَرِيدُ بِهِ) في موضع نصب خبرها، أو أن يكون خبر لا محذوف تقديره (فيه) أي لا نَعَامٌ فيه ولا حِمَارٌ...

(١) ينظر أمثلة أخرى: ج ١/ص ٩٦، ١٢٣، ١٧٨، ٢٢٣، ج ٢/ص ١١، ٣٥، ٢٣٠، ٢٤١، ج ٣/ص ١٠١.

(٢) الديوان، ج ١/ص ٢١٣. قلاني: أبغضني.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٣٤. ويلمه: معناه ويل أمه، وقد حذفوه لكثرة الاستعمال، خالٌ: أي لا خِيلاء فيه، والبخل: أي لا بخل.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢/ص ١١١، وابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ١٣٨.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ٣٦. يستريد به: أي يرُود به، يَجِيءُ، وَيَذْهَبُ، وَجَوْ: وادٍ.

أو أن تكون (لا) هنا غير عاملة وما بعدها رُفِعَ بالابتداء، وسوغ الابتداء بالانكسار تقدم النفي عليها، و(يَسْتَرِيدُ بِهِ) خبر المبتدأ، وحذف خبر الثاني والثالث والرابع وذلك؛ لدلالة الخبر الأول عليهما، أو أن يكون ما بعد (لا) معطوفاً على اسم (لا) الأولى، ولا نافية غير عاملة.

وفيما سبق من إعراب لهذا البيت الأخير نظيره فيمن قرأ قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا

جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] بالرفع، فقرأ: ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾^(١).

ثانياً: (لا) غير العاملة:

تدخل (لا) النافية على الأسماء فتكون غير عاملة، وهي تشمل: (لا) الداخلة على جملة اسمية صدرها معرفة، أو صدرها شبه جملة، و(لا) الداخلة على اسم صفة، أو خبر، أو حال، لشيء سابق، و(لا) التي وليها اسم منصوب بفعل مقدر، و(لا) العاطفة، والجوابية^(٢).

أولاً: دخول "لا" على جملة اسمية صدرها معرفة:

عند دخول (لا) على جملة اسمية صدرها معرفة تهمل، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، وفي هذه الحالة يلزم التكرار في غير ضرورة^(٣)، وذهب بعض النحاة أن ما ظاهره المعرفة وعملت فيه (لا) فهو مؤول باعتقاد تنكيره، وذلك بجعل الاسم واقعا على مسماه، وكل ما أشبهه صار نكرة لعمومه، أو بتقدير مثل^(٤)، وقد ورد ذكر (لا) الداخلة على معرفة في أحد عشر موضعاً من الديوان، ومن الشواهد عليها^(٥):

قول ساعدة بن جُوَيَّة:

شَابَ الْغُرَابُ وَلَا فُؤَادَكَ تَارِكٌ ذَكَرَ الْعَضُوبِ وَلَا عِتَابَكَ يُعْتَبُ^(٦)

دخلت (لا) النافية على الاسم المعرفة وهو قوله: (فُؤَادَكَ، وَعِتَابَكَ)، فأصبحت حرف نفي لمجرد النفي غير عاملة، وما بعدها مبتدأ وخبر، وجملة: (ولا عتابك) لا محل لها معطوفة على جملة (ولا فؤادك).

(١) ينظر: الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي، (ت ٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م، ج ١/ص ٢٥، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج ١/ص ٢٨٢.

(٢) ينظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة، ص ٤٩.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢/ص ٦٤.

(٤) الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت ١٣٣١هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م، ج ١/ص ٣١٣، ٣١٤.

(٥) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ١٢٣، ج ٢/ص ٦٢، ٧١، ١١٢، ج ٣/ص ١٥٤، ١٦٥.

(٦) الديوان، ج ١/ص ١٦٨. شَابَ الْغُرَابُ أَرَادَ: طَالَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ حَتَّى كَانُ مَا لَا يَكُونُ أَبَدًا، وَهُوَ شَيْبُ الْغُرَابِ.

وقول أسامة بن الحارث^(١):

فَقُلْتُ لَهُ لَا الْمَرْءُ مَالِكٌ نَفْسِهِ وَلَا هُوَ فِي جِذْمِ الْعَشِيرَةِ عَائِدٌ^(٢)

ويلاحظ هنا أيضا دخول (لا) النافية على المعرفة، وهو قوله: (المرء، وهو)، وكانت (لا) نافية غير عاملة، وما بعدها مبتدأ وخبر، وجملة (ولا هو) معطوفة على قوله: (لا المرء).
وقول أبي قلابة الهذلي:

فَمِنَّا عُصْبَةٌ لَا هُمْ حُمَاةٌ وَلَا هُمْ فَائِتُونَا فِي الذَّهَابِ^(٣)

جاء دخول (لا) النافية على المعرفة في قوله: (لا هم حماة، ولا هم فائتونا)، وهو سبب في جعلها غير عاملة، وما بعدها مبتدأ وخبر.

ثانيا: دخول "لا" على جملة اسمية صدرها شبه جملة:

عند دخول (لا) النافية على جملة اسمية صدرها شبه جملة، فإن (لا) تهمل للفصل بينها وبين الاسم، ويزول البناء؛ لأن الاسم لا يفصل بينه وبين بعضه، وفي هذه الحالة يلي (لا) شبه جملة في محل رفع خبر مقدم، ويجب تكرار (لا)^(٤)، وقد وردت (لا) الداخلة على شبه جملة في سبعة مواضع من الديوان، منها^(٥):

قول أبي ذؤيب الهذلي:

وَلَكِنْ قَتَى لَمْ تُخَشَ مِنْهُ فَجِيعَةٌ حَدِيثًا وَلَا فِيمَا مَضَى أَنْتَ وَامِقٌ^(٦)

دخلت (لا) على شبه جملة اسمية في قوله: (فيما)، وهذا سبب في جعلها نافية غير عاملة.

وقول المتنخل:

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بَوَانٍ وَلَا بِضَعِيفِ قَوَاهُ^(٧)

(١) أسامة بن الحارث الهذلي، وأخوه: مالك بن الحارث الهذلي. لا توجد له ترجمة. ينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ج ٢/٦٥٤.

(٢) الديوان، ج ٢/٢٠٢. يقول: المرء لا يملك أمره. ينظر: السُّكْرِي، شرح أشعار الهذليين، ج ٣/١٢٩٦.

(٣) الديوان، ج ٣/٣٥. لا هم حماة: أي في الحرب لا يحمون أنفسهم، فنحتاج أن نُقاتل عنهم. ينظر: السُّكْرِي، شرح أشعار الهذليين، ج ٢/٧١٩.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢/٦٤، والشلوبين، أبو علي عمر بن محمد الأزدي، (ت ٦٥٤هـ)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي العتيبي، مكتبة الرشيد، الرياض- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م، ج ٢/٨٩٨، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٩٩.

(٥) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/٢٩، ج ٢/٢٣٦، ٢٤٢، ج ٣/٧٢.

(٦) الديوان، ج ١/١٥٣. وامِقٌ: مُحِبٌّ.

(٧) الديوان، ج ٢/٢٩. عمرك: بمعنى حياتك. وأبو مالك: هو أبو الشاعر واسمه عويمر. يريد: أن أباه كان جلدًا شهما لا يكل أمره إلى أحد.

جاء دخول (لا) النافية على شبه جملة في قوله: (بضعيف) - وهذا يتفق مع ما قاله النحويون- مما يؤكد عدم عملها في هذه الحالة، وجعلها نافية غير عاملة، أي لمجرد النفي. وقول مَعْقِلِ بْنِ خُوَيْلِدٍ^(١):

إِذَا أَقْسَمُوا أَقْسَمْتُ لَا أَنْفَكُ مِنْهُمْ وَلَا مِنْهُمَا حَتَّى نَفُكَّ السَّلَاسِلَ^(٢)

يلاحظ أيضا دخول (لا) النافية على شبه جملة في قوله: (منهما) حيث منعت (لا) النافية من العمل، فأصبحت لمجرد النفي

ثالثا: دخول "لا" على جملة اسمية لاسم سابق:

اتفق النحاة على وجوب إهمال (لا) وتكرارها إذا دخلت على جملة اسمية وكانت (صفة أو حالاً، أو خبراً، لاسم سابق)^(٣)، وقد ورد في الديوان ما يدل على ذلك، إلا أنها جاءت مكررة وغير مكررة، أو أنها تكررت مع إحدى أدوات النفي الأخرى، حيث ذكرت في اثني عشر موضعاً، ومن أمثلتها^(٤):

قول أبي ذؤيب:

فَجَاءَ بِهَا كَيْمًا يُوَافِي حِجَّةً نَدِيمٌ كِرَامٍ غَيْرُ نِكْسٍ وَلَا وَغْلٍ^(٥)

يلاحظ هنا دخول (لا) النافية على اسم (صفة) وهو قوله: (وَغْلٍ)، وهو صفة لقوله: نديم، والتقدير: ولا نديم نكساً ولا وغلاً، ويلاحظ أيضاً أنّ (لا) في البيت لم تتكرر بنفسها بل بأداة نفي أخرى سبقتها، وهي قوله: (غَيْرُ نِكْسٍ).

وقد جاءت مكررة مع نفسها في قول أبي ذؤيب الهذلي:

كَسَيْفِ الْمُرَادِيِّ لَا نَاكِلاً جَبَانًا وَلَا جَيْدِرِيًّا قَبِيحًا^(٦)

وتكررت، أيضاً، في قول أبي المثلّم:

(١) مَعْقِلِ بْنِ خُوَيْلِدِ بْنِ مَطْحَلِ الْهَذَلِيِّ، شَاعِرٍ مَخْضَرَمٍ، كَانَ سَيِّدَ قَوْمِهِ لَهُ مَنَاقِصَةٌ مِنْ خَالِدِ بْنِ زَهْرٍ الْهَذَلِيِّ ابْنِ أُخْتِ أَبِي ذُوَيْبٍ بِسَبَبِ مَخَالَلَةِ خَالِهِ امْرَأَةٍ وَابْنَتِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَحِينَمَا بَلَغَ أَبُو ذُوَيْبٍ ذَلِكَ أَصْلَحَ بَيْنَهُمَا. يَنْظُرُ: الْدِيَّانُ، ج ٦٨/٣.

(٢) الْدِيَّانُ، ج ٣/٧١. يَقُولُ: إِذَا أَقْسَمُوا أَلَّا يَفْعَلُوا، أَقْسَمْتُ أَنَا أَلَّا أَنْفَكُ مِنْهُمْ، وَقَوْلُهُ: مِنْهُمْ: يَعْنِي بَنِي لِحْيَانَ وَبَنِي خُنَاعَةَ. وَمِنْهُمَا: يَعْنِي ابْنُ عَجْرَةَ. يَنْظُرُ: السُّكْرِيُّ، شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ، ج ١/ص ٣٧٤.

(٣) السِّيَوطِيُّ، هَمْعُ الْهُوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، ج ٢/ص ٢٠٧، الْمُرَادِيُّ، الْجِنِيُّ الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي، ص ٢٩٩.

(٤) يَنْظُرُ أَمْثَلَةً أُخْرَى: الْدِيَّانُ، ج ١/ص ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠، ج ٢/ص ١٥٥، ١٦٢.

(٥) الْدِيَّانُ، ج ١/ص ٤١. النَّكْسُ: الْجَبَانُ الضَّعِيفُ. وَالْوَعْلُ: الَّذِي يَدْخُلُ فِي الْقَوْمِ وَلَيْسَ مِنْهُمْ.

(٦) الْدِيَّانُ، ج ١/ص ١٣٥. كَسَيْفِ الْمُرَادِيِّ: أَرَادَ كَأَنَّهُ سَيْفٌ يَمَانٍ فِي مَصَانِعِهِ، فَلَمْ يَسْتَقِمْ لَهُ، فَجَعَلَهُ (كَسَيْفِ الْمُرَادِيِّ)، وَمُرَادُ قَبِيلَةٍ مِنَ الْيَمَنِ. وَالنَّاكِلُ: الْجَبَانُ. وَالجَيْدِرِيُّ: الْقَصِيرُ.

بِمَنْسِرٍ مَصْعٍ يَهْدِي أَوَائِلُهُ حَامِي الْحَقِيقَةِ لَا وَانٍ وَلَا وَكْلٌ^(١)

فيلاحظ مما مضى دخول (لا) على جملة اسمية (صفة) في قوله: (ناكلاً)، و(جَيِّدِرِيًّا)، و(وَانٍ)، و(وَكْلٌ)، حيث منعت الصفة (لا) من العمل وأوجبت تكرارها.

وقد جاءت مكررة أيضاً بنفسها في الحال في قول عبد مناف بن ربيع، يقول:

كَلْتَاهُمَا أُبْطِنْتُ أَحْشَاؤَهَا قَصَبًا مِّنْ بَطْنٍ حَلِيَّةٍ لَا رَطْبًا وَلَا نَقْدًا^(٢)

حيث دخلت (لا) النافية غير العاملة على اسم (حال)، وهو قوله: لَا رَطْبًا وَلَا نَقْدًا، وهما حال لقوله: من بطن حليّة، أي من بطن واد، وهو يريد أنّ هذه المزامير أخذت من بطن وادٍ فلا هي رطبة، ولا هي متأكلة، فالحال هنا منع (لا) من العمل.

وقول أبي العيال الهذلي:

وَمُطْرِدٌ مِّنَ الْخَطِيّ لَا عَارٍ وَلَا تَلِبٌ^(٣)

هنا في قوله: لا عارٍ ولا تلب، أنّ الشاعر يتحدّث عن الرّماح، ويريد بها أنّها لا هي عار، أي مُنْقَسِرَةُ الجلد، ولا هي تلب، أي مُتَتَلِّمَةٌ، فهي (حال) من مُطْرِدٌ، وهي الرماح، وهذا الحال منع (لا) من العمل.

وهذا ما دلّ عليه قول النحاة من تكرار (لا) وعدم عملها إذا وليها اسم صفة، أو حال، ولا شاهد في الديوان على الخبر.

وعند النظر في الديوان لم نجد (لا) التي وليها اسم منصوب بفعل مقدر، مثال: لا أهلا، ولا سهلا. و(لا) العاطفة، مثال: قام زيدٌ لا عمرو، و(لا) الجوابية، نحو: هل أنت قادمٌ لزيارتني؟ لا، والتقدير: لستُ قادمًا. فحذفت الجملة بعدها.

ثالثاً: (لا) الزائدة:

تأتي (لا) النافية غير العاملة زائدة لتأكيد النفي، ويكون ذلك إذا وقعت بعد حرف العطف (الواو) المسبوق بنفي أو نهي، وذهب ابن الشجري إلى أن الغرض من ذكرها هو إزالة الالتباس في المعنى، فقال: "وقد تزداد لإزالة الاحتمال في قولك: (ما قام زيدٌ ولا عمرو)، وذلك أنّك إذا

(١) الديوان، ج ٢/ص ٢٣٢. المنسّر: الجيش الكثير الذي لا يمرّ بشيء إلا اقتلعه. والمصع: شديد القتال، يماصع: يقاتل. حامي الحقيقة: يحمي ما يحقّ عليه أن يمتنع ويحميه. وان: ضعيف، ونى في الأمر: ضَعَف. والوكْل: المواكل الذي لا يلي الأمر، يكله إلى غيره، ويراد به الضعيف أيضاً.

(٢) الديوان، ج ٢/ص ٣٨. يقال: كأن في أجوافهما مزامير، من البكاء والحنين. وبطن حليّة: أي هذا القصب الذي يُزمرُّ به أخذ من بطن حليّة. والنقْد: المتأكل. ينظر: السُّكري، شرح أشعار الهذليين، ج ٢/ص ٦٧٢.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٢٤٨. المُطْرِد: الرُمح إذا هُرَّ، الخطبة: هي قرية بالبحرين، التلب: التلب: القديم المتكسر المتحات، العاري: المنكسر الجلد.

قلت: (ما قام زيدٌ وعمروٌ) أُحْتَمِلَ أَنَّهُمَا لَمْ يَقُومَا مَعًا، وَلَكِنْ قَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَفْرَدًا، فَإِذَا زِدْتَ (لا) زال هذا الاحتمال، وصار إعلماً بأنهما لم يقوما البتة^(١)، وقد وردت (لا) النافية زائدة في الديوان في خمسة وأربعين موضعاً، جاءت مسبوقة بنهي ونفي في المواضع الآتية:

١ _ (لا) الزائدة للتأكيد الواقعة بعد (غير).

وردت (لا) الزائدة لتأكيد النفي بعد أداة النفي (غير) في خمسة مواضع، منها^(٢): قول ساعدة بن جُوَيْهٍ الهذلي، يقول:

دَلَّى يَدِيهِ لَهُ سَيْرًا فَأَلْزَمَهُ نَفَّاحَةً غَيْرَ إِنْبَاءٍ وَلَا شَرَمٍ^(٣)

ومنها: قول جنوب أخت عمرو ذي الكلب، تقول:

إِذْ نَبَّهَا غَيْرَ رَعْدِيْدَةٍ وَلَا طَائِشٍ رَعِشٍ حِينَ صَالَا^(٤)

جاءت (لا) النافية في الموضعين زائدة في قوله: (ولا شرم)، و(طائش)؛ وذلك لأنها سبقت بأداة نفي وهي (غير) و(لا) لتأكيد ما في (غير) من معنى النفي، والواو حرف عطف، وشرم، معطوفة على إنباء، وطائش معطوفة على رعديدة.

٢ _ (لا) الزائدة للتأكيد الواقعة بعد (ليس).

وردت (لا) الزائدة بعد أداة النفي (ليس) في أربعة مواضع من الديوان، منها^(٥): قول أبي ذؤيب الهذلي:

عَقَارٌ كَمَا نِيءِ النَّيِّ لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ وَلَا خَلَّةٍ يَكْوِي الشُّرُوبَ شِهَابَهَا^(٦)

ومنها، أيضاً، قول المتنخل الهذلي، يقول:

كَأُوبِ الدَّبْرِ غَامِضَةٍ وَلَيْسَتْ بِمُرْهَفَةِ النَّصَالِ وَلَا سِلَاطٍ^(٧)

(١) ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي، (ت ٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٩١م، ج ٢/ص ٢٣١.

(٢) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٤١، ج ٢/ص ١٥٥، ج ٣/ص ١٢٦.

(٣) الديوان، ج ١/ص ١٩٦. دَلَّى يَدِيهِ: كَأَنَّهُ رَمَاهُ مِنْ فَوْقِهِ. سَيْرًا: مَشْيًا. نَفَّاحَةٌ: تَنْفَّحُ بِالدَّمِ. غَيْرَ إِنْبَاءٍ: لَمْ يُنَبِّ سَهْمَهُ حِينَ رَمَاهُ. وَلَا شَرَمٍ: لَمْ يُصَبَّ بَعْضَ جُلْدِهِ فَيَشْفُقَهُ، وَلَكِنَّهُ نَفَذَ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ١٢١.

(٥) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ٢/ص ٣٥، ١٥٤.

(٦) الديوان، ج ١/ص ٧٢. ماء النَّيِّ: أَرَادَ فِي صِفَاتِهَا. لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ: الْخَمْطَةُ: الَّتِي أَخَذَتْ رِيحًا وَلَمْ تُنْذِرْكَ. وَالْخَلَّةُ: الْحَامِضَةُ. يَكْوِي الشُّرُوبَ: يَقُولُ: لَهَا مَضٌّ مِثْلُ النَّارِ. وَالشُّرُوبُ: النَّدَامَى.

(٧) الديوان، ج ٢/ص ٢٧. كَأُوبِ الدَّبْرِ: أُوْبُهُ: رَجْعُهُ. وَالدَّبْرُ: النَّحْلُ. وَالسَّلَاطُ: الطَّوَالُ، لَيْسَتْ بِمُرْهَفَةِ النَّصَالِ: أَي لَيْسَتْ بِرِقَاقٍ تَنْكَسِرُ.

ففي الحالتين جاءت (لا) زائدة لتأكيد النفي في (ليس) فقله: (ولا خلّة) معطوفة على قوله: (وليست بخمطة)، وقوله: (ولا سلاط) أيضا معطوفة على قوله: (وليست بمرهفة)، والعاطف هو (الواو).

٣_ (لا) الزائدة للتأكيد الواقعة بعد (لا) النافية.

حيث وردت (لا) الزائدة بعد (لا) النافية في واحد وعشرين موضعاً، وهو من أكثر ورودها في الديوان مع أداة النفي (لا) من غيرها، ومنها^(١):
قال أبو العيال:

فتى ما غادر الأجنأ دُ لا نكسُ ولا جنبُ
ولا زميلة رعدية رَعشُ إذا ركبوا
ولا بكهامة برم إذا ما اشندت الحقبُ
ولا حصر بخطبته إذا ما عزت الخطب^(٢)

ف (لا) في كل المواضع السابقة زائدة لتأكيد نفي (لا) الأولى وهي قوله: (لا نكسُ)، لأنّ المعنى: (لا نكس، وجنب، وزميلة، وكهامة، وخصر)، إلا أن دخولها جاء لتأكيد النفي، والواو حرف عطف.

ومن أمثلتها، أيضاً، قول البريق الهذلي:

فرفعت المصادر مستقيماً فلا عيناً وجدت ولا ضميراً^(٣)

ف (لا) في قوله: (ولا ضمارا) زائدة لتأكيد النفي، والواو حرف عطف (وضمارا) معطوفة على (عيناً)، و(لا) الأولى للنفي.

٤_ (لا) الزائدة للتأكيد الواقعة بعد (ما) النافية.

وردت (لا) الزائدة لتأكيد النفي بعد (ما) النافية في خمسة مواضع من الديوان، منها^(٤):
قول أبي ذؤيب الهذلي:

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٩٦، ١٦٨، ٢٠٠، ج ٢/ص ٥٦، ١٩٧، ٢٢٤، ج ٣/ص ٩٧.
(٢) الديوان، ج ٢/ص ٢٤١. النكس: ضربه مثلاً للسهم الذي يرمي به نكس فجعل أعلاه أسفله. جنب: القصير. الزميلة والزميل: الضعيف من الرجال. الرعدية: الجبان الذي يرعد عند القتال فيؤخذ. الرعش: المضطرب من الجبن. والكهامة: هو الذي يهاب كل شيء، يُكهكه، إذا رأى الحرب يقول: (كّه كّه)، كأنه ينفخ. البرم: الذي لا يُخرج مع القوم في الميسر. والحقب: الأزمان. والحصر: الضيق النزر. ينظر: السكري، شرح أشعار الهذليين، ج ٢/ص ٤٢٤.
(٣) الديوان، ج ٣/ص ٦٢. المصادر: الطرق. والعين: ما تراه. والضمار: الغائب تتبع أثره.
(٤) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ١١٤، ج ٢/ص ٢٣١، ٢٤١.

فَمَا لَكَ جَبْرَانٌ وَمَا لَكَ نَاصِرٌ وَلَا لَطْفٌ يَبْكِي عَلَيْكَ نَصِيحٌ^(١)

ومنها قول صخر الغي:

مَا تَرَكَونِي لِلذَّنَابِ الْعَاوِيَةِ وَلَا لِبِرْدُونَِ أَعْرَ النَّاصِيَةِ^(٢)

فهنا (لا) زائدة، في قوله: (ولا لطفٌ)، وقوله: (ولا لبردون)، حيث وقعت بين المعطوفين؛ لتأكيد نفي (ما) السابقة عليهما.

٥_ (لا) الزائدة للتأكيد الواقعة بعد (لم) النافية.

وردت (لا) الزائدة بعد أداة النفي (لم) في خمسة مواضع من الديوان، جاءت مؤكدة للنفي،

منها^(٣):

قول ساعدة بن جؤية:

بِوَادٍ حَرَامٍ لَمْ تَرُعْهَا حِبَالَةٌ وَلَا قَانِصٌ ذُو أُسْهُمٍ يَسْتَنْبِرُهَا^(٤)

ف (لا) هنا زائدة واقعة بين المعطوفين وهي لتأكيد ما نفته (لم).

وجاءت (لا) زائدة للصلة، وأول من صرح بزيادة (لا) وجعلها صلةً هو الخليل بن أحمد

الفراهيدي، بقوله: "قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ [البلد: ١] بمعنى (أقسم) و(لا) صلة^(٥)". والصلة:

هي التي يكون دخولها في الكلام كخروجها^(٦). وقد أشار الفراء إلى: "أن العرب تجعل (لا) صلةً في كل كلام دخل في آخره جحدٌ، أو في أوله جحد غير مصرح به^(٧)". وقال ابن هشام: "من

أنواع (لا) أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها، فلا تعمل شيئاً، نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ

أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، أي: أن تسجد، بدليل أنه قد جاء في مكان آخر بغير (لا)^(٨). وهو

(١) الديوان، ج ١/ص ١١٦. لطف يبكي عليك: كقولك: لي فيهم ودٌ، وهو وصف بالمصدر، أي ذو لطف وذو ود. نصيح: ذو نصيح.

(٢) الديوان، ج ٢/ص ٢٣٦. يقول: لو شهدوني ما تركوني حتى أصير هذراً لهذه الكلاب.

(٣) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ١٥٣، ٢٢٣، ج ٢/ص ١٢٧، ١٢٩.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ٢١٢.

(٥) الفراهيدي، العين، ج ٥/ص ٨٦.

(٦) ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣٠٢.

(٧) الفراء، معاني القرآن، ج ٣/ص ٣٤٤.

(٨) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٧٢.

يعني قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ [ص: ٧٥]، بغير (لا). وقال أيضا: "وهي تُزادُ في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده"^(١).

وقد وردت (لا) الزائدة للصلة في تسعة مواضع من الديوان، أربعة منها مدغمة مع (أن)، وإن)، وخمسة منها جاءت مع القسم، ومنها^(٢):
قول أبي ذؤيب:

وكان مُتْلِينَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَائِيهِمْ وَتَسْرِيحُ^(٣)

(ألا) هنا مدغمة بـ (أن لا)، حيث جاءت لا زائدة للصلة دخولها كخروجها؛ لأن المعنى يقول: فهو جَدْبٌ، فسواء سرحوا نعمهم أم لم يسرحوها فلا خصب يرتجى فيه، أي: أن تَسْرِيحُهُمْ وَتَرْكُهُمْ سواء. وفائدة زيادتها لتوكيد معنى الفعل.
وقول أبي المثلّم:

أَصْخَرَ بِنَ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ طَالَ مَا تَرَى وَإِلَّا تَدْعُ بَيْعًا بِعِرْضِكَ يُكَلِّمُ^(٤)

في عجز البيت (إن) مدغمة في (لا) الزائدة للصلة؛ لأن المعنى: إن جَعَلْتَ عِرْضَكَ بِضَاعَةً تَشْتَرِي بِهَا وَتَبِيعَ، جُرِحَ. فـ(لا) هنا صلة للتوكيد.
وقد وقعت قبل القسم، في قول أبي خراش:

فلا وأبيك الخَيْرِ لا تَجِدِينَهُ جَمِيلَ الْغَنَى ولا صَبُوراً على العُدْمِ^(٥)

فـ (لا) هنا صلة زائدة، فإنها ربما لفظت بلفظة "لا" من غير قصد معناها الأصلي، بل لمجرد تقوية الكلام وتوكيده، يعني وأبيك، أو أنها زيدت وذلك لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، و(لا) الثانية نافية، و(لا) الثالثة زائدة لتوكيد نفي (لا) الثانية، وقال البغدادي في تفسير هذا البيت: "إن تزوجت زوجاً لا تجدينه متعافياً ولا يصبر على العدم بالضم أي: الفقر"^(٦).
وقول أبي خراش أيضا:

ولا والله لا أنسى زُهَيْراً ولو كُتِرَ المَرَازِي وَالْفُقُودُ^(٧)

فـ(لا) هنا زائدة صلة، فهي إما أن تكون صلة لكلام سابق، تقديره: أنه لا ينسى زهيراً، ثم قال والله لا أنسى، أو أنها زائدة لتأكيد معنى القسم، و(لا) الثانية نافية، والواو في أول البيت للعطف، وهذا

(١) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٢٧٥.

(٢) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٤٧، ج ٢/ص ٨٣، ١٥٥، ١٦٢. ج ٣/ص ٥٠.

(٣) الديوان، ج ١/ص ١٠٨. استرادت: رادت في طلب المرعى، والسرْحُ: الرغْيُ.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ٢٢٦.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ١٢٦.

(٦) البغدادي، خزنة الأدب ولب لسان العرب، ج ٥/ص ١٨٥.

(٧) الديوان، ج ٢/ص ١٦١.

مما يؤكد مذهب سيبويه، في أنها في قوله: "وقائم الأعماق"، إنما هي للعطف، وليست بدلاً ولا عوضاً من "رب"^(١).

_ ليس _

باستقراء ما ورد من (ليس) في ديوان الهذليين، نجد أنها قد وردت في ستة وأربعين موضعاً، وقد تعددت الصور التي جاءت عليها جملة (ليس) في الديوان، فجاء نظامها حسب الأنماط الآتية:

النمط الأول: "ليس" واسمها.

وردت (ليس) واسمها في عشرين موضعاً من الديوان، منها^(٢):

قول أبي كبير الهذلي:

وَعَلَوْتُ مُرْتَباً عَلَى مَرْهُوبَةٍ حَصَاءَ لَيْسَ رَقِيبَهَا فِي مَثَلِ^(٣)

وقول مَعْقِلِ بْنِ خُوَيْلِدٍ:

وَقَوْلُ الْعَدُوِّ وَأَيُّ امْرِئٍ مِنْ النَّاسِ لَيْسَ لَهُ عَائِبُ^(٤)

فهنا جاء اسم (ليس) وهو قوله: (رقيبها)، وقوله: (عائِب) بعدها، فهو اسم صريح كما هو واضح، وجاء النفي بـ ليس في البيت الأول لنفي الحال، فهو يريد: ليس رقيبها في حَفْظٍ. وفي البيت الثاني جاءت لمطلق النفي، وهو يريد: أن لكل امرئ من الناس له عائِب.

النمط الثاني: "ليس" واسمها ضمير متصل بها.

ورد اسم (ليس) ضميراً متصلاً بها في تسعة مواضع من الديوان^(٥)، ومن ذلك ما نجده

في قول صخر الغي:

فَلَسْتُ عَبْدًا لِمُوْعِدِيٍّ وَلَا أَقْبَلُ ضَيْمًا يَأْتِي بِهِ أَحَدُ^(٦)

حيث جاء اسم ليس ضمير الفاعل متصلاً بها، فهو مبني في محل رفع اسم ليس، و(عبدًا) خبرها منصوب، فالنفي هنا لم يحدد بزمن، فلذلك جاء لنفي الحال والاستقبال.

وقال أبو خراش:

(١) ينظر: أبو علي، الحسن بن عبدالله القيسي، (ت ٦ ق هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م، ج ١/ص ٣١٣.

(٢) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ١٥٨، ١٨٣، ج ٢/ص ١٧، ٨٥، ج ٣/ص ٧٦، ٩١.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٩٦. حَصَاءَ: ليس فيها نبات. مُرْتَباً: أي كنت ربيئة القوم. المَثَلُ: المَلْجَأُ.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ٦٨. عائِب: من عاب يعيب.

(٥) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ٢/ص ٤٨، ١٣٨، ١٥٣، ٢٢٥، ج ٣/ص ٥١، ٨١، ١١٩.

(٦) الديوان، ج ٢/ص ٦١.

لَسْتُ لِمُرَّةٍ إِنْ لَمْ أَوْفِ مَرْقَبَةً يَبْدُو لِي الْحَرْفُ مِنْهَا وَالْمَقَاضِيْبُ^(١)

وهنا جاء اسم (ليس) أيضا ضميرا متصلا بها، وخبرها قوله: لِمُرَّةٍ، وهو جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، فالنفي هنا يدل على الزمن الحالي، وذلك لأنها لم تقترن بقريضة تحدد دلالتها على الزمن؛ فهي تحمل على الحال.

النمط الثالث: "ليس" واسمها ضمير مستتر بها.

ورد اسم (ليس) ضميراً مستتراً بها في ستة عشر موضعاً من الديوان، منها^(٢):

قول أبي كبير الهذلي:

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينَهُ وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَأَنَّ لَمْ يُفْعَلِ^(٣)

جاء هنا اسم (ليس) ضميراً مستتراً تقديره: (هو)، والواو في (وذلك) زائدة، وتقدير الكلام: فإذا ذلك يعني: شبابه وما مضى من أيام تمتعه، (ليس هو إلا حينه)، وقد انتقض نفيه بـ (إلا) وهي أداة حصر ملغاة، وهذا يؤكد لنا أن ليس تختلف عن (ما) بأن عمل ليس لا يبطل بدخول (إلا) في خبرها؛ وإنما جاءت فقط لتوكيد التخصيص. وجاء نفي ليس هنا لنفي الماضي الذي لا يمكن أن يعود، أي: (شبابه) أو كأنه لم يكن؛ لأنه مضى.

وقول أبي خراش الهذلي:

لَأَيُّقَنْتِ أَنْ الْبُكَرَ لَيْسَ رَزِيَّةً وَلَا النَّابَ لَا انْضَمَّتْ يَدَاكَ عَلَى غُنْمِ^(٤)

جاء هنا اسم ليس ضميراً مستتراً تقديره: (هو) متعلق بالبكر، وتقدير الكلام: ليس البكر رزية، أي مصيبة، فالنفي هنا للزمن الماضي، فكأنه يريد أن يقول: ليس البكر والناب بمصيبة في ذلك الوقت، أي عند هلاك خالد.

النمط الرابع: "ليس" واسمها محذوف.

حذف اسم ليس في موضع واحد من الديوان، وجاء خبرها شبه جملة جارا ومجرورا،

وذلك في قول أبي خراش الهذلي:

فَلَيْسَ كَعَهْدِ الدَّارِ يَا أُمَّ مَالِكٍ وَلَكِنْ أَحَاطَتْ بِالرَّقَابِ السَّلَاسِلِ^(٥)

(١) الديوان، ج ٢/ص ١٥٩. أوف: أشرف. والحرف من الجبل: أعلاه المحدد، ينظر: يوسف خليف، الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي، دار المعارف- لبنان، الطبعة: الرابعة، ص ٧٨.

(٢) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ١٩٢، ٧٢، ج ٢/ص ١٥٠، ٩٩، ٢١، ج ٣/ص ١٠٦، ٩١.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ١٠٠. لم يفعل: أي لم يكن.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ١٥٤. البكر: الجمل الشاب. والناب: الناقة المسنة. لا انضمت: وفي رواية: لا اضطمت، أي: لا غنمت يدك. ينظر: البغدادي: خزانة الأدب ولب لسان العرب، ج ٥/ص ٧٦.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ١٥٠.

فقد حُذِفَ اسمها وتقديره: الأمر، وخبرها الجار والمجرور في محل نصب، وهو قوله: (كعهد)، فتقدير الكلام: ليس الأمر كما عَهِدْتِ، ولكن جاء الإسلام فَهَدَمَ ذلك، وأراد بالسَّلاسل: الإسلامَ وأنه أحاط بِرِقَابِنَا فلا نستطيعُ أن نَعْمَلَ شيئاً مَكْرُوهاً. وهنا يدل النفي على الزمن الحالي.

وقد جاء اسم "ليس" على نوعين:

اسم "ليس" معرفة.

ورد اسم ليس معرفة في سبعة وعشرين موضعاً من الديوان، وهو أكثر وروداً من النكرة في الديوان، وأكثر ما جاء على هذا النوع مع الضمائر المتصلة، والمنفصلة، ومنها^(١):
يقول ساعدة بن جُوَيَّة:

وَسَنَانُ لَيْسَ بِقَاضٍ نَوْمَةً أَبَدًا لَوْلَا عَدَاةُ يَسِيرِ النَّاسِ لَمْ يَقُمْ^(٢)

وقال مالك بن الحارث^(٣):

فَلَسْتُ بِمُقْصِرٍ مَا سَافَ مَالِي وَلَوْ عُرِضَتْ بِلَبَّتِي الرَّمَاحُ^(٤)

فقد جاء اسم (ليس) معرفة مع الضمائر في قوله: (ليس هو بقاضٍ)، وقوله: (فلمست بمقصر)، وجاء الخبر مقترناً بحرف الجر الزائد، وهو يُزَادُ للتوكيد. و(ليس) هنا في البيت الأول لنفي المستقبل، فكأنه يقول: لا تراه أبداً؛ لأنه نائم من الضعف، وليس بنائم، بعد أن كان صحيحاً، فهو اليوم وسنان من الضعف. أما في البيت الثاني فهي لمطلق النفي؛ لأنه يقول ما دام مالي يموت ويذهب فأنا لم أقصر في الغزو، وذهاب المال لم يقتصر على زمن محدد.

اسم "ليس" نكرة.

جاء اسم ليس نكرة في سبعة عشر موضعاً من الديوان، وقد جاء خبرها في أغلب أحواله شبه جملة جاراً ومجروراً، مقدّماً على اسمها، منها^(٥):
قول حبيب الأعمى:

مَتَى مَا تَلَقَّنِي وَمَعِيَ سِلَاحِي تُثَلِّقُ الْمَوْتَ لَيْسَ لَهُ عَدِيلُ^(٦)

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٨٣، ٧٢، ٢، ج ٢/ص ١٣٨، ١٠٩، ج ٣/ص ٥١، ١٠٦.

(٢) الديوان، ج ١/ص ١٩٢.

(٣) هو مالك بن الحارث، أخو بني مالك ابن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، وقال الجُمحِيُّ: أخو بني كاهل، حلفاء هذيل، وكاهل أخو ثقيف. ينظر: السُّكْرِيُّ، شرح أشعار الهذليين، ج ١/ص ٢٣٧.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ٨١. ساف: مات، أي ما دام مالي يسوف أي يموت، فلست بمقصر عن الغزو.

(٥) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٤٧، ١٢٣، ١٨٣، ج ٢/ص ١٧، ٢٣٨، ج ٣/ص ٦٨، ٨٥.

(٦) الديوان، ج ٢/ص ٨٥.

وقال مالك بن الحارث:

فلا يَنْجُو نَجَائِي ثُمَّ حَيٌّ من الحَيَّوَانِ لَيْسَ لَهُ جَنَاحٌ^(١)

ففي البيتين جاء اسم ليس نكرة مؤخرا، تقدّم خبرها عليه، وهو قوله: (ليس له عديل)، وقوله: (ليس له جناح)، وقد جاء النفي بهما لمطلق الزمن، فالبيت الأول يجعل الشاعر من نفسه عنوانا للموت، فهو يقول: متى ما لقيتني ومعني سلاحني تُلَاقِي المَوْتَ نَفْسَهُ، ليس يعدُّهُ شيء. وفي البيت الثاني يجعل الشاعر من نفسه بطلا فكأنه يقول: لا يستطيع أن يَعْدُو عَدُوِي يَوْمَئِذٍ شيءٌ فيه رُوح، أي كلَّ شيء ليس بطائرٍ فأنا أسبقه.

وجاء خبرها على نوعين أيضاً:

خبر "ليس" مقدّم.

جَوَزَ النحاةَ تَوسِطَ الخَبرِ بَينَ (ليس) واسمها جرياً على باقي أفعال كان وأخواتها، نحو: ليس قائماً زيداً، أما تقديم الخبر عليها ففيه خلاف بين النحاة^(٢)، فمن خلال ما اطلعنا عليه في الديوان جاء خبر (ليس) مقدّماً على اسمها في ستة عشر موضعاً من الديوان، ولم يتقدّم عليها، وفي هذه الحالة جاء خبرها جاراً ومجروراً، واسمها نكرة غير معرف (بال)، ومن الشواهد عليها^(٣):

قول ساعدة بن جُوَيَّة:

فَالْيَوْمَ إِمَّا تُمَسِّ فَاتَ مَزَارُهَا مِنَّا وَتُصْبِحُ لَيْسَ فِيهَا مَأْرَبٌ^(٤)

قوله: فيها مأرب، فيها: جار ومجرور متعلّقان بخبر ليس مقدّم، ومأرب: اسم ليس مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ومأرب تعني حاجة، وتقدير الكلام: ليس مأرب فيها، أي: لا حاجة لي فيه، وليس هنا لنفي الحال.

وقول أسامة بن الحارث:

بِمَظْمَأَةٍ لَيْسَتْ إِلَيْهَا مَفَازَةٌ عَلَيْهَا رُمَاةُ الْوَحْشِ مَثْنَى وَوَاحِدٌ^(٥)

(١) الديوان، ج ٣/ص ٨٥.

(٢) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٧٨، والبكري، أساليب النفي في القرآن الكريم، ص ٨٢.

(٣) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٤٧، ج ٢/ص ٢٣٨، ٨٥، ١٠٣، ١٧، ج ٣/ص ٦٨، ٧٦، ٨٥.

(٤) الديوان، ج ١/ص ١٨٣. مأرب: مَفْعَلٌ من الأرب، وهو الحاجة.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ٢٠٧. مَظْمَأَةٌ: اسم موضع. مَفَازَةٌ: مَنجَأَةٌ.

قوله: إليها، جار ومجرور خبر ليس مقدّم، ومفازة: اسمها مؤخّر. فالشاعر هنا يطلب الماء لأنه في مكان مَوْضِعُ عَطَشٍ، وله مَشْرَبٌ عليها الرماة اثنان وواحدٌ، إذا ذهب فإنه سيهلك، أي: ليس عند المكان مَنجاةً، فقد وردت ليس هنا لنفي الحال.

وجاء خبرها المقدم ظرفاً وذلك في قول أبي ذؤيب:

وَإِنْ كُنْتَ تَبْغِي لِلظَّلَامَةِ مَرْكَبًا ذَلُولًا فَإِنِّي لَيْسَ عِنْدِي بَعِيرُهَا^(١)

فقوله: ليس عندي بعيرها، حيث تقدّم خبر (ليس) على اسمها وهو قوله: (عندي)، وهو شبه جملة ظرف، و(بعيرها) اسمها مؤخّر، ف (ليس) هنا لنفي المستقبل، وهو يريد أن يقول: إن كنت تُريد أن أكون لك راحلةً تُركبني بالظلم، لم أقرّ لك بذلك^(٢).
وواضح ما في معنى تقديم الخبر على الاسم من اهتمام بالمقدّم؛ لأن العرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته، فهو توكيد للخبر المقدم وإبراز لأهميته.

اقتران خبر "ليس" بالباء الزائدة.

جاء خبر ليس مقترنا بالباء الزائد في ثمانية عشر موضعاً من الديوان، وهو لتوكيد النفي،

منها^(٣): قول أبي ذؤيب:

أَمِنَ الْمُنُونِ وَرَبِيبَهَا تَنَوَّجَعُ وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مِنْ يَجْزَعُ^(٤)

هنا جاء خبر (ليس) مقرونا بحرف جر زائد في قوله: (بمعتب) وهو لتوكيد النفي، وجاء اسمها ضميراً مستتراً تقديره: (هو) يعود على الدهر، وجاءت (ليس) هنا لنفي مطلق الزمن؛ لأن لفظة الدهر تعني هنا الموت، والموت لا يرجع، أو لا يرضي العاتب، الذي جزع منه.
ويقول ساعدة بن العجلان^(٥):

وَاحْفَظْهُ مِنْهَا حَلِيفًا نَصْلُهُ حَدِّي كَحَدِّ الرُّمَحِ لَيْسَ بِمِنْزَعِ^(٦)

بمنزع: خبر (ليس) مقرونا بالباء الزائد، وجاءت (الباء) هنا لتوكيد النفي، ومعناه: هو أنّ لساني حاد كحدّ الرمح الذي لا ينتزع لشدته، وهنا ليس لمطلق النفي.

(١) الديوان، ج ١/ص ١٥٨.

(٢) ينظر: السّكّري، شرح أشعار هذيل، ج ١/ص ٢١٣.

(٣) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ١٩٢، ٧٢، ج ٢/ص ٢٢، ٩٤، ١٣٨، ٢٢٥، ج ٣/ص ٥١، ٨١.

(٤) الديوان، ج ١/ص ٢. المنون: الدهر. ربيبه: ما يأتي به من الفجائع والمصائب. الدهر: الموت.

(٥) ساعدة بن العجلان الهذلي، هو شاعر مخضرم.

(٦) الديوان، ج ٣/ص ١٠٦. حليف: النصل الحاد. المنزع: السهم الذي لا يبلى.

اقتران "ليس" بهمزة الاستفهام.

جاءت (ليس) مقترنة بهمزة الاستفهام الإنكاري في موضع واحد من الديوان، في قول أبي ذؤيب الهذلي، يقول:

تَأْبَطُ نَعْلَيْهِ وَشِيقَ فَرِيرِهِ وَقَالَ أَلَيْسَ النَّاسُ دُونَ حَفَائِلِ^(١)

في هذا البيت وردت (أليس) مستفهماً بها عن النفي، وقد خرج الاستفهام عن حقيقته إلى: (الاستفهام الإنكاري)^(٢)، وهو أن الشاعر يريد السخرية بهذا الغازي الذي احتضن نعليه، وحمل نصف خروفيه، أو لبس فروه واستقرب المكان، وقال: أليس الغزو قريباً. فدخل الهمزة على ليس فيما سبق حولت الجملة إلى معنى الإثبات المؤكد؛ وذلك أن الشاعر على علم بالموضع، أي المكان القريب للغزو، في حين أن السامع على غير علم به. فقوله: أليس الناس دون حفائل، الناس: اسم ليس مرفوع، وقد جاء معرفة. ودون حفائل: خبر (ليس) مبني في محل نصب.

_ إن النافية _

مجموع ما توصل إليه البحث في الديوان لم نعثر على مثال واحد يدل على (إن نافية) إلا ما جاءت في موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين وهي وقوعها بعد (ما) النافية، والتي اختلفوا بها بين قائل بزيادتها، وبين قائل إنها مؤكدة لنفي (ما) التي تسبقها. فذهب البصريون إلى زيادة (إن) المكسورة الهمزة، والساكنة إذا وقعت بعد (ما) النافية، وقالوا: لا فرق بين قولنا: (ما إن زيد قائم)، وبين قولنا: (ما زيد قائم)، فهي زائدة بمنزلة (من) الجارة بعد النفي، في قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف: ٥٩] أي: ما لكم إله غيره.

وذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى (ما) وإذا جمعنا فلنتأكيد النفي^(٣)، وقالوا: جاز أن يجمع بينها وبين (ما) لتأكيد النفي، كالجمع بين إن واللام لتوكيد الإثبات. وفي هذه الحالة يبطل عمل (ما) النافية؛ لأن من شروط عمل (ما) ألا تليها (إن)، هذا على رواية من ألحق بعدها الرفع، نحو: ما إن زيد قائم، أما من ألحق بها النصب، نحو: ما إن زيد قائم، فهو

(١) الديوان، ج ١/ص ٨٣. الفريز: الخروف. تأبط نعليه: أي احتضن نعليه، جعلهما تحت حِصْنِه وإبطه. شيق فريره: أي حمل نصف خروفيه معه. حفائل: موضع.

(٢) وهي تقتضي أن ما بعدها- إذا زيل الاستفهام- غير واقع، وأن مدعيه كاذب نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ

عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦]. ينظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة، ص ٥٢.

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢/٥٢٢.

على إعمال (ما) على لغة أهل الحجاز، ف(إن) هذه للنفي، أكدت نفي (ما)، ولم تبطل عملها^(١)، فهي ليست (نفي النفي) حتى يقال أبطل عملها؛ وإنما هي لتأكيد نفي (ما)، والتأكيد بها هنا توكيد لفظي، وإذا جعلت (إن) زائدة فالتوكيد معنوي.

فمن خلال النظر في الديوان وردت (إن) المؤكدة للنفي بعد (ما) في خمسة عشر موضعاً، جاءت بعدها جملة اسمية وجملة فعلية، إلا أنها في الحالتين منعت (ما) من العمل، وكانت هي لتوكيد النفي فقط، منها^(٢):

قال أبو ذؤيب:

فَمَا إِنَّ هُمَا فِي صَحْفَةٍ بَارِقِيَّةٍ جَدِيدٍ أُرْقَتُ بِالْقُدُومِ وَبِالصَّقْلِ^(٣)

وقالت جنوبُ ترثي أخاها عمرو ذا الكلب الهذلي:

شَبَّتْ هُذَيْلٌ وَفَهْمٌ بَيْنَنَا إِرَةً مَا إِنَّ تَبُوحُ وَمَا يَرْتَدُّ صَالِيهَا^(٤)

ففي البيتين السابقين جاءت (إن) مؤكدة لـ (ما) النافية وأبطلت عملها، وجاء بعدها في البيت الأول جملة اسمية مبتدأ وخبراً، وفي البيت الثاني جملة فعلية.

— ما —

وردت (ما) النافية في خمسة وستين موضعاً من الديوان، وهي من أكثر أدوات النفي وروداً بعد (لا) النافية في الديوان، وجاءت عاملة وغير عاملة، وقد دخلت في معظمها على الفعل، حيث وردت في الديوان على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: "ما" مع الجملة الفعلية.

دخلت (ما) على الجملة الفعلية في ثمانية وثلاثين موضعاً، وعند دخول (ما) النافية على الجملة الفعلية تكون فقط لنفي الفعل الذي تدخل عليه، وتحديد الزمن، ولا عمل لها، وقد وردت على نمطين:

النمط الأول: "ما" والفعل الماضي:

وردت (ما) على هذا السياق في أربعة وعشرين موضعاً من الديوان، وقد جاء الفعل الماضي بعدها متعدد الحالات:

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٢٦٦.

(٢) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٤٨، ١١٣، ج ٢/ص ٢٩، ٩٣، ١٤٨، ج ٣/ص ٦٠، ٩٨.

(٣) الديوان، ج ١/ص ٤٣. هما: يريد الخمرَ والعسل، ذكرهما في بيت سابق. بارقية: عملت بموضع يُسمى بارقاً. الصَّحْفَةُ: الجأمُ والقَصْعَةُ.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ١٢٦. شَبَّتْ: أوقدت. والإرّة: موقد النار، وأراد بالإرّة الحَرْبَ، وأصل الإرّة: حُفْرَةٌ يُوقَدُ فيها. ما تَبُوحُ: ما تَسْكُنُ. وما يَرْتَدُّ صَالِيهَا: أي ما يَنْزِعُ عنها.

أ- دخلت على فعل ماض ناقص في ثمانية مواضع من الديوان، منها^(١):

قول أبي ذؤيب:

فَقَالَتْ تَبَرَّرْتَ فِي حَجَّنَا وَمَا كُنْتُ فِينَا جَدِيرًا بِبِرِّ^(٢)

وقال مالك بن خالد الخناعي^(٣):

غَيْالٌ وَأَنْشَامٌ وَمَا كَانَ مَقْفَلِي وَلَكِنْ حَمَى ذَاكَ الطَّرِيقَ المَرَاقِبُ^(٤)

يلاحظ هنا دخول (ما) النافية غير العاملة على فعل ماض ناقص وهو قوله في البيت الأول: (وما كنت)، وفي البيت الثاني قوله: (وما كان)، ف الواو: حرف عطف، وما: نافية غير عاملة، كنت: فعل ماض ناقص، واسمها الضمير المتصل بها، وخبرها: شبه جملة جار ومجرور، وهو قوله: فينا. وكان: فعل ماض ناقص، واسمها: ضمير مستتر فيها تقديره: هو، وخبرها قوله: مقفلي.

ب- دخلت على فعل ماض تام في ستة عشر موضعاً من الديوان، منها^(٥):

ما جاء مبنيًا للمعلوم كقول أبي ذؤيب الهذلي:

مَا حُمِّلَ البُخْتِيُّ عَامَ غِيَارِهِ عَلَيَّهِ الوُسُوقُ بُرُّهَا وَشَعِيرُهَا^(٦)

ف (ما) هنا دخلت على فعل ماض مبني للمجهول وهو قوله: ما حُمِّلَ، والبُخْتِيُّ: نائب فاعل، وهو واحد البخت، وهو نوع من الإبل.

وما جاء مبنيًا للمجهول في قول أبي جندب الهذلي^(٧):

أَبَى النَّاسُ إِلَّا الشَّرَّ مَنِّي فَدَعَهُمْ وَإِيَّايَ مَا جَاءُوا إِلَيَّ بِمُنْكَرٍ^(٨)

فهنا في قوله: (ما جاءوا)، ما: نافية غير عاملة، وجاءوا: فعل ماض مبني على الضم، والواو فاعل.

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٨٢، ٩٤، ج ٢/ص ١٤٨، ١٥٧، ج ٣/ص ٥٩.

(٢) الديوان، ج ١/ص ١٤٧. تَبَرَّرْتَ: أي صِرْتَ بَارًا، أي تَقَرَّرْتَ فِي حَجَّنَا وَحَجَّجْتَ. ينظر: السُّكْرِي، شرح أشعار الهذليين، ج ١/ص ١١٤، والزَّيْبِي، تاج العروس، ج ١٠/ص ١٦٥.

(٣) مالك بن خالد الخناعي، وخُناعَة بن سعد بن هذيل.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ١٠. غَيْالٌ: شجر. وَأَنْشَامٌ: جمعُ نَشْمٍ، وهو ضربٌ آخرٌ من الشَّجَرِ. والمَرَاقِبَةُ: موضعُ المَخَافَةِ. ومَرَاقِبَةُ: جمعُه مَرَاقِبُ.

(٥) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٨١، ٢٢٨، ٢٣٦، ج ٢/ص ٢٣١، ج ٣/ص ٣٠، ٤٣، ٦٧، ١٢٦.

(٦) الديوان، ج ١/ص ١٥٤. عام غِيَارِهِ: أي مِيرَةَ أَهْلِهِ. يقال: خرج فلان يَغَيِّرُ أَهْلَهُ: أي أتاهم بالميرة وهي الطعام البختيُّ: البعير. والوسق: حملُ البعير. وهو يريد أن هذا البختي حمل أضغاف ما يحمله غيره من الإبل. ينظر: البغدادي، خزائن الأدب ولب لسان العرب، ج ٩/ص ٥٩.

(٧) هو: أبو جندب بن مرة من بني قرد (عمرو) بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل.

(٨) الديوان، ج ٣/ص ٩٣. يقول: أبى الناس إلا الشرَّ، فدعهم يُريدونه مَنِّي. ينظر: السُّكْرِي، شرح أشعار الهذليين، ج ١/ص ٣٥٩.

فمن خلال ما سبق رأينا دخول (ما) النافية على الفعل الماضي بكل أحواله، سواء أكان ناقصاً، أم مبنياً للمجهول، أم مبنياً للمعلوم، وقد دلت (ما) النافية عند دخولها على الفعل الماضي على نفي الزمن الماضي، وهذا مما يؤكد قول الجمهور في أنّ (ما) إذا دخلت على الفعل الماضي تركّنه على معناه من المضيّ، وإذا دخلت على المضارع خلّصته للحال^(١)، ما لم تكن هناك قرينة صارفة.

النمط الثاني: "ما" والفعل المضارع:

دخلت (ما) على الفعل المضارع في أربعة عشر موضعاً من الديوان، جاء الفعل بعدها مضارعاً تاماً، منها^(٢):

قول أبي ذؤيب:

على الكُرْهِ مَنِّي مَا أَكْفَكُفُ عَبْرَةً وَلَكِنْ أَخَلِّي سَرَبَهَا فَتَسِيحُ^(٣)

وقول المعطلّ الهذلي^(٤):

وَكُنْتُ امْرَأً أَنْزَفْتُ مِنْ قَعْرِ قَرْوَةٍ فَمَا تَأْخُذُ الْأَقْوَامَ إِلَّا تَعَطُّرُفًا^(٥)

من الملاحظ هنا دخول (ما) على الفعل المضارع التام وهو قوله: (ما أَكْفَكُفُ) في المثال الأول، وقوله: (فَمَا تَأْخُذُ) في المثال الثاني، و(ما) في المثالين نافية غير عاملة، وما بعدها مضارع فاعله ضمير مستتر فيه، وجاء دخول (ما) على المضارع لنفي الحال في البيتين السابقين.

النوع الثاني: "ما" مع الجملة الاسمية.

دخلت (ما) النافية على الجملة الاسمية في أحد عشر موضعاً من الديوان، وفي هذه الحالة جاءت (ما) عاملة عمل ليس، ترفع الاسم وتنصب الخبر، وقد جاء أحوال معموليها على حسب الأنماط الآتية:

(١) ينظر: الملقّي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٨٠.

(٢) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ١٤٧، ١٤٤، ٢١٤، ج ٢/ص ٤٨، ٢٣٦، ٢٦٦، ج ٣/ص ٥١، ١٢٦.

(٣) الديوان، ج ١/ص ١١٦. أي ما أَرُدُّ عَبْرَةً.

(٤) المعطلّ الهذلي أحد بني رهم بن سعد بن هذيل، شاعر جاهلي مخضرم، تطرّق في شعره إلى الرثاء والغزل والفخر.

(٥) الديوان، ج ٣/ص ٥١. نَزَقْتُ: خَرَجْتُ. وَالْقَرْوَةُ: أصل النَّخْلَةِ يُنْقَرُ فَيُشْرَبُ فِيهِ. تَعَطُّرُفًا: قَسْرًا، أي شربت فسكرت. ينظر: السُّكْرِي، شرح أشعار الهذليين، ج ٢/ص ٦٣٧.

"ما" اسمها نكرة، وخبرها جملة فعلية:

ورد اسم (ما) نكرة، والخبر جملة فعلية في أربعة مواضع من الديوان، منها^(١):

قول أبي خراش:

وما أَحَدٌ حَيٌّ تَأَخَّرَ يَوْمُهُ بِأَخْلَدٍ مِمَّنْ صَارَ قَبْلُ إِلَى الرَّجْمِ^(٢)

وقول ساعدة بن جؤية:

وما مُغْزَلٌ تَقْرُو أُسْرَةَ أَيَكَّةٍ مُنْطَقَةً بِالْمَرْدِ ضَافٍ بَرِيرُهَا^(٣)

ففي البيتين السابقين عملت (ما) عمل ليس، فجاء قوله في البيت الأول: (وما أَحَدٌ) ما: حرف نفي يعمل عمل ليس، وأحد: اسمها مرفوع، وخبرها: جملة فعلية وهو قوله: (تَأَخَّرَ يَوْمُهُ بِأَخْلَدٍ...) في محل نصب، وقوله في البيت الثاني: (وما مُغْزَلٌ) ما: نافية عاملة عمل ليس، ومغزَلٌ: اسمها مرفوع، وخبرها: جملة قوله: (تَقْرُو أُسْرَةَ أَيَكَّةٍ) في محل نصب.

"ما" وخبرها مقترن بالباء:

ورد اسم (ما) نكرة، وجاء خبرها مقترنا بالباء الزائدة لتوكيد النفي، وقد ورد ذلك في

موضع واحد من الديوان، في قول جنوب الهذلي:

يا لَيْتَ عَمْرًا وما لَيْتُ بِنَافِعَةٍ لَمْ يَغْزُ فَهَمًّا ولم يَهْبِطْ بِوَادِيهَا^(٤)

في قوله: (وما لَيْتُ بِنَافِعَةٍ) ما: عاملة عمل ليس، لَيْتُ: اسمها مرفوع، بنافعة: الباء حرف جر زائد لتوكيد النفي، ونافعة: خبرها.

"ما" وخبرها شبه جملة مقدم:

جاء خبر (ما) مقدّمًا على اسمها في ستة مواضع من الديوان، منها^(٥):

قول أبي خراش:

فَهَلْ هُوَ إِلَّا تَوْبُهُ وَسِلَاحُهُ وما بِكُمْ عُرْيٌ إِلَيْهِ وَلَا عَزْلُ^(٦)

قوله: (وما بِكُمْ عُرْيٌ) ما: نافية عاملة عمل ليس، بكم: الباء، حرف جر، كم، ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، وهو خبر (ما) مقدّم، وهو له حق التقديم، وذلك لكثرة التوسع فيه،

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٣٥، ٢٠٧.

(٢) الديوان، ج ٢/ص ١٥٣. الرجم: يريد به القبر.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٢١١. مُغْزَلٌ: أُمُّ غِزَالٍ. تَقْرُو أُسْرَةَ أَيَكَّةٍ: أي تتبع طرائق في بطون الأودية. مُنْطَقَةٌ: مُحَقَّقَةٌ بِالْمَرْدِ. وَالْمَرْدُ: ثَمَرُ الْأَرَاكِ. ضَافٍ: كَثِيرٌ بَرِيرُهَا.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ١٢٦. ويروى: ولم يحل.

(٥) ينظر مثال آخر: الديوان، ج ٢/ص ١٥٣، ج ٢/ص ١٩.

(٦) الديوان، ج ٢/ص ١٦٥. وما بِكُمْ عُرْيٌ إِلَيْهِ: أي لكم ثياب وسلاح تغنيكم عنه.

وهذا يؤكد ما ذهب إليه ابن مالك الذي أجاز تقديم خبر (ما) إذا كان شبه جملة جاراً ومجروراً^(١)، و (عري) اسمها مؤخر، وتقدير الكلام: وما عري بكم. وقول ساعدة بن العجلان الهذلي:

ولولا ذاك لأقيت المنايا صراحيةً وما عنها محيد^(٢)

في قوله: (وما عنها محيد) تقدم الخبر على اسم (ما) أيضاً، وجاء الخبر شبه جملة جاراً ومجروراً، وقوله: محيد، اسمها مؤخر، وتقدير الكلام: وما محيد عنها.

ودخلت (من) الزائدة على اسمها، وقد بين ابن هشام سبب دخولها عليه في قوله: "وتزاد من لتوكيد النفي"^(٣).

يقول المتنخل الهذلي:

فقد عجب ما بالدهر من عجب أني قتلت وأنت الحازم البطل^(٤)

في قوله: (وما بالدهر من عجب)، الواو: حرف عطف، ما: نافية عاملة عمل ليس، بالدهر: شبه جملة خبرها مقدم وقد جاز تقديمه، من: زائدة لتوكيد النفي، عجب: اسم (ما)، وتقدير الجملة: ما عجب بالدهر.

ومثله جاء في قول أبي خراش:

فلست بناسيه وإن طال عهدُه وما بعده للعيش عندي من طعم^(٥)

فهنا أيضاً جاءت ما: نافية عاملة عمل ليس، للعيش: شبه جملة خبرها مقدم، وجاءت (من) هنا زائدة أيضاً لتوكيد النفي، في قوله: (من طعم) وطعم: اسم (ما) العاملة عمل ليس، مبني في محل رفع، وتقدير الجملة: ما طعم للعيش.

ومما سبق نلاحظ ما يأتي:

قلة دخول (ما) على الجملة الاسمية بالمقارنة مع دخولها على الجملة الفعلية، وهي عند دخولها على الاسم إنما جاءت لتوكيد نفيه، وأما عند دخولها على الجملة الفعلية لا عمل لها إلا تحديد الزمن ونفي الفعل الذي تدخل عليه.

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/ص ٣٦٨، ٣٧٠.

(٢) الديوان، ج ٣/ص ١٠٩. صراحية: خالصة. يقول: لولا ذاك العدو لأبتك المنايا، أي جاءتك علانية. محيد: معيد.

(٣) ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٣٥٣.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ١٠٩. يقول: وما بالموت من عجب. أني قتلت، يقول: كيف قتلت وأنت شجاع بطل. ينظر: السكري، شرح أشعار الهذليين، ج ٣/ص ١٢٨١.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ١٥٣.

_ جاء دخول (ما) على الجملة الاسمية، والتي أشرنا إلى أنها عملت عمل (ليس) في رفع الاسم، ونصب الخبر والتي أطلق عليها النحاة (ما الحجازية)، ومن الممكن أن تكون بهذه الحالة (ما) في جميع ما دخلت عليه (تميمية) أي غير عاملة؛ لأنها غير مختصة، - وما لا يختص لا يعمل- فهي تدخل على الجملة الاسمية والفعلية كما رأينا؛ ولكنها لا تعمل، وعند دخولها على الجملة الاسمية يبقى ما بعدها مبتدأ وخبراً، وهذا ما أميل إليه ، ويؤكد ذلك قولان:

الأول: يقول سيبويه: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهَلْ، أي لا يُعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس (ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار^(١)".

والثاني: أن (ما) الحجازية هي التي تتعلّق بالقرآن الكريم، و (ما) التميمية هي التي تختص بالشعر، وهو ما زعمه الأصمعي أن (ما) لم تقع في الشعر إلا على لغة تميم^(٢).

النوع الثالث: "ما" مع "إن" الزائدة.

دخلت (ما) على (إن) الزائدة في ستة عشر موضعاً من الديوان، جاءت فيه (ما) نافية من غير عمل، وذلك لاتصال (إن) الزائدة بها، أو (إن) المؤكّدة للنفي عند الكوفيين^(٣)، وقد جاءت في هذه الحالة داخلة على الجملتين الاسمية والفعلية، منها^(٤):

قول ساعدة بن جُوَيّة:

وَمَا إِنْ يَنْقِي مَنْ لَا تَقِيهِ مَنِيْنُهُ فَيُقْصِرُ أَوْ يُطِيلُ^(٥)

وقول المتنخل الهذلي:

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بَوَانٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قَوَاهُ^(٦)

فإنّ (ما) في البيتين غير عاملة لاقترانها بـ إن الزائدة، والباء في البيت الثاني لم يدخل في الخبر بعد (ما) إلا لكونه منفياً، فلا يلزم أن يكون منصوباً.

وذهب النحاة في هذا البيت الثاني إلى أن الباء الزائدة لم تحلق (ما) الحجازية فحسب؛ وإنما تلحق التميمية أيضاً، وهذا يدلّ على أنه لا اختصاص لزيادة الباء في خبر (ما) الحجازية^(٧).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١/ص ٥٧.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج ٢/ص ٧٥.

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢/٥٢٢.

(٤) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٤٣، ٤٣، ٦٩، ج ٢/ص ٩٣، ٤٨، ج ٣/ص ٣٧، ٦٣، ٩٨.

(٥) الديوان، ج ١/ص ٢١٣.

(٦) الديوان، ج ٢/ص ٢٩.

(٧) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١/ص ١٦٣، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن

مالك، ج ١/ص ٣٠٩، والبغداد، خزنة الأدب ولب لسان العرب، ج ٤/ص ١٤٦.

_ لن _

وردت (لن) في ديوان الهذليين في عدد قليل من الأبيات، إذ وردت في خمسة مواضع فقط، وهي تفيد النفي في المستقبل، وهو نفي يمتد من الحاضر إلى المستقبل، وهي مختصة بالدخول على الفعل المضارع دون غيره، ومن الشواهد عليها^(١):

يقول صخر الغي الهذلي:

وقالت لَنْ تَرَى أبداً تَلِيداً بَعَيْنِكَ آخِرَ العُمَرِ الجَدِيدِ^(٢)

في البيت جاءت (لن) حرف نصب ونفي، نصبت الفعل المضارع (ترى)، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، وأبداً ظرف زمان منصوب على الظرفية لاستغراق الزمن المستقبل، فـ (لن) في هذا البيت تدل على النفي الأبدي؛ وذلك لوقوع (الأبد) بعدها، يقول ابن يعيش: "فذكر الأبد بعد (لن) تأكيداً لما تعطيه (لن) من النفي الأبدي"^(٣)، ففي البيت هي تقول له: لن ترى أبداً تليداً. وقد جاءت (لن) تدل على نفي المستقبل القريب، ومنها:

قول أمية بن أبي عائذ الهذلي^(٤):

فذلك يَوْمٌ لَنْ تَرَى أُمَّ نَافِعٍ عَلَى مُنْفَرٍ مِنْ وُلْدِ صَعْدَةَ قَنْدَلٍ^(٥)

فـ (لن) نفت الفعل المضارع ونصبته، وقد حوّلت دلالاته إلى المستقبل القريب؛ لأنها هنا بمعنى (لا)، أي أن أم نافع لا تراها على حمارٍ تركبها؛ لأنها ليست بدويّة.

وقد جاءت (لن) لتوكيد النفي في المستقبل بعد (لم)، وذلك في قول جنوب أخت عمرو ذي الكلب، ترثي أباها:

فلم يَرَوْا مِثْلَ عَمْرٍو ما حَطَّتْ قَدَمٌ وَلَنْ يَرَوْا مِثْلَهُ ما حَنَّتِ النَّيْبُ^(٦)

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ٣/ص ١٨٠، ٢.

(٢) الديوان، ج ٢/ص ٦٧. تليداً: ابنه. العمر الجديد: يعني أن كل يوم جاء فهو جديد.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨/ص ١١٢.

(٤) أمية بن أبي عائذ العمري أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وقد مدح بني مروان. ينظر: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج ٢٤/ص ١٠.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ١٩٣. من أنقر الدابة، أي شدها بالثغر بالتحريك، وهو السير الذي يكون في مؤخر السرج أو البرذعة. ويجعل تحت ذنب الدابة. وقوله: لن ترى أم نافع على منفر، أي لن تراها تركب حماراً من وُلْدِ صَعْدَةَ، ويقال للحمير بنات صَعْدَةَ. والقَنْدَل: الضخم الرأس

(٦) الديوان، ج ٣/ص ١٢٦. جمع ناب، وهي المئبئة من النوق. ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج ١/ص ٢٣٠.

فمن الملاحظ على النفي بـ (لن) أنه يؤدي وظيفة مزدوجة بين (التأبيد والاستقبال)، إذا لم يوجد في السياق ما ينفي أن (لن) لنفي التأبيد، وهي تتضمن بالإضافة إلى ذلك معنى التوكيد، فيكون معناها نفي المستقبل وتوكيده، كما رأينا ذلك، في (عدم رؤية ابنه أبداً؛ لأنه مات)، (وفي تأكيد نفي رؤية مثل أخيها)، فهو قيد لنفي المستقبل، وما ليس فيه قيد فالنفي للمستقبل فقط.

المبحث الثاني: النفي الضمني

_ لَيْت _

وردت (ليت) في ديوان الهذليين في ثمانية مواضع، جاءت في جميع حالاتها مسبقة بأداة التنبيه (يا، وألا)، منها^(١):
قول المتنخل الهذلي:

يَا لَيْتَهُ كَانَ حَظِّي مِنْ طَعَامِكُمْ أَنِّي أَجَرَ سَوَادِي عَنُكَمَا الْجَبِزُ^(٢)

(يا) حرف تنبيه، و(ليت) حرف مشبه بالفعل للتمني، والهاء ضمير الشأن متصل مبني في محل نصب اسم ليت، وجملة (كان حظي) في محل رفع خبر ليت.
فقد وظف المتنخل حرف التمني "ليت" في قوله: يا ليته كان حظي من طعامكم، الدال على استحالة وقوع الحدث؛ ليبين أن ما تمنيته مستحيل الحصول، فهو يتمنى لو أن حظّه كان معهم، وفي الوقت نفسه ينفي ضمناً بأنه لم يكن معهم ما هم فيه من نعيم في الماضي.
وقد جاء خبرها محذوفاً في قول أبي جندب الهذلي:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يُلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^(٣)

(ألا) حرف استفتاح وتنبيه، وشعري: اسم (ليت)، وخبرها محذوف تقديره: حاصل، وحذف خبرها في هذا الحال وجوباً.

وفي بيان هذا البيت قال صاحب النحو الوافي: "وتختص (ليت) بأسلوب يلتزم فيه العرب حذف خبرها، وهو قولهم: "ليت شعري...". ومع حذفهم الخبر فيه باطراد يلتزمون أن يذكروا اسمها، وأن يكون هذا الاسم كلمة (شعر) مضافة إلى ياء المتكلم، وبعدها الخبر المحذوف وجوباً، ثم تذكر بعده جملة مصدره باستفهام^(٤)".

فالشاعر في البيت يتمنى لو أن شعره حاصل، أو عالم بجواب هذا السؤال أو مخبر بجوابه، إلا أنه غير حاصل به. وقالت جنوب أيضاً:

يَا لَيْتَ عَمْرًا وَمَا لَيْتُ بِنَافِعَةٍ لَمْ يَغْزُ فَهَمًّا وَلَمْ يَهْبِطْ بِوَادِيهَا^(٥)

عمرًا: اسم ليت منصوب، وجملة: لَمْ يَغْزُ فَهَمًّا، في محل رفع خبر ليت، فالشاعرة جنوب تتمنى لو أن عمراً لم يغزُ فهماً لكي لا يموت؛ إلا أن هذا التمني يحمل معنى النفي ضمناً.

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ٢/ص ١٧، ٤٣، ١٩٣، ٢٦٥، ج ٣/ص ٧٨، ٩٥.

(٢) الديوان، ج ٢/ص ١٧. الجبّز: شقّ الوادي، وقيل هو القبر.

(٣) الديوان، ج ٣/ص ٨٧. جرّ: من الجريرة.

(٤) عباس حسن، النحو الوافي، ج ١/ص ٦٣٥.

(٥) الديوان، ج ٣/ص ١٢٦. ويروى: ولم يحلل.

_ هِيَاهَات _

وردت هيهات في الديوان في موضعين اثنين هما:

قول أبي ذؤيب:

يُطِيلُ نَوَاءً عِنْدَهَا لِيَرُدَّهَا وَهَيْهَاتَ مِنْهُ دُورُهَا وَقُصُورُهَا^(١)

وظّف الشاعر (هيهات) في قوله السابق؛ لاستبعاد وقوع الحدث، وهي هنا: اسم فعل ماضٍ، بمعنى بُعد وافترق، وجملة: دورها وقصورها، في محل رفع فاعل هيهات، أي الذي يُطِيلُ النَوَاءَ عندها لا ينالها أبداً، أي نفي القرب من دورها وقصورها.

وقول المعطل الهذلي:

فَهَيْهَاتَ نَاسٌ مِنْ أَنَاسٍ دِيَارُهُمْ دُفَاقٌ وَدُورُ الْآخِرِينَ الْأَوَائِنُ^(٢)

هنا الشاعر يريد أن يقول: ما أبعد هؤلاء، أي بُعد ناس من ناس وهذه أماكن، فهو نفي قريتهم ضمناً.

_ أَبِي _

وردت (أبي) في أربعة عشر موضعاً من الديوان، جاءت في مضمونها تحمل معنى النفي

ضمناً، وهي بمعنى امتنع عن الشيء لم يرضه^(٣)، منها^(٤):

قول أبي ذؤيب:

أَبِي الْقَلْبُ إِلَّا أَمَّ عَمْرٍو وَأَصْبَحَتْ تُحَرِّقُ نَارِي بِالشُّكَاةِ وَنَارُهَا^(٥)

قوله: أبي: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدّر على الألف، القلب: فاعل مرفوع، فهو يريد بذلك أن قلبه لا يريد إلا أمّ عمرو، أي أن قلبه امتنع عن غيرها فلا يأبى غيرها.

وقول المتنخل أيضاً:

وَيُلِمُّهُ رَجُلًا تَأْبَى بِهِ عَبْنًا إِذَا تَجَرَّدَ لَا خَالٌ وَلَا بَخْلٌ^(٦)

تأبى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على الألف، الفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، يريد: بأنها تأبى أن تلحق به ضعفاً في رأيه، والمعنى هي لا تريد أن تلحق به.

وقول أبي جندب:

(١) الديوان، ج ١ ص ١٥٨.

(٢) الديوان، ج ٣ ص ٤٤. دُفَاقٌ: اسم موضع. الأوائن: بلد.

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٤ ص ١٤٣.

(٤) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١ ص ١٧، ٩١، ١٨٥، ج ٢ ص ٦٤، ١٦١، ٢٢٥، ج ٣ ص ٩٣.

(٥) الديوان، ج ١ ص ٢١. تُحَرِّقُ نَارِي: أي تُوقد بالشُّكَاةِ. والشُّكَاةُ: النَّمِيمَةُ والكلامُ القبيح.

(٦) الديوان، ج ٢ ص ٣٤. ويلمه: معناه ويل أمه، وقد حذفوه لكثرة الاستعمال، خالٌ: أي لا خيلاء فيه، الغبن بالتحريك: ضعف الرأي.

بِطَعْنٍ كَرْمَحٍ الشَّوْلِ أُمَسَتْ عَوَارِزاً جَوَادِبُهَا تَأْبَى عَلَى الْمُتَعَبِّرِ (١)

الشاعر هنا يصف الأبل الحوامل التي غَرَزَتْ من اللَّبْنِ، أي التي خَفَّتْ لَبْنُهَا، فإذا ما أراد المُتَعَبِّر وهو الذي يطلب (العُبْرَ) وهو بَقِيَّةُ اللَّبْنِ، أبت فمنعته ورفضت ولم تعطه.

_ لَكَنَّ _

تحمل (لكَنَّ) في مضمونها معنى النفي؛ لأنها ترفع ما يتوهم ثبوته، وفي هذه الحالة لا بُدَّ أن يتقدّمها كلام مناقض لما بعدها، وقد وردت في تسعة مواضع من الديوان، منها (٢):
قول أبي ذؤيب:

عَلَى الْكُرْهِ مَنِّي مَا أَكْفَكْفُ عَبْرَةً وَلَكِنَّ أَخْلِي سَرَبَهَا فَتَسِيحُ (٣)

قوله: (ولكنَّ) المخففة الساكنة النون هي حرف ابتداء غير عامل لإفادة الاستدراك، وقد جاءت مسبوقة بالواو، فهي هنا بمعنى (بل)، إذ تضمنت معنى النفي؛ لإفادتها الاستدراك، أي: لن أُرْدُ عبرة، وهنا جاءت (لكن) للتأكيد، إذ أكدت ما أفادته (ما) من الامتناع.
وقال أبو خراش:

وَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَنَاسَيْتُ عَهْدَهُ وَلَكِنَّ صَبْرِي يَا أُمَيْمَ جَمِيلٌ (٤)

فالشاعر هنا يريد أن يبيّن لأُمَيْمَةَ امرأة عُرْوَةَ بَأْتَهُ لَمْ يَنْسَ الْأَخْذَ بَثْرَ أَخِيهِ، وهنا جاءت (لكن) للاستدراك وللتأكيد، إذ أكدت ما أفادته أداة النفي من عدم النسيان.

_ بَلْ _

وردت (بل) في موضع واحد من الديوان، وذلك في قول أبي ذؤيب الهذلي:

صَبَا صَبْوَةٌ بَلْ لَجَّ وَهُوَ لَجُوجٌ وَزَالَتْ لَهُ بِالْأَنْعَمِينَ حُدُوجٌ (٥)

دخلت (بل) في البيت على جملة فعلية، فجاء معناها يدل على الإضراب الانتقالي، من أنه كان يصبو صَبْوَةً أي مال إلى الجَهْلِ والفُتْوَةِ، إلى أنه لَجَّ وهو لجوج، أي أنه تمادى في خصومته وغيّبه، وهو يريد أن يقول أنه لم يصبُ فحسب؛ وإنما لَجَّ في الأمر وتمادى وأبى أن ينصرف عنه.

(١) الشَّوْلُ: إبلٌ حواملٌ. المُتَعَبِّرُ: الذي يطلب العُبْرَ وهو بَقِيَّةُ اللَّبْنِ. ينظر: السُّكْرِي، شرح أشعار الهذليين، ج ١/ص ٣٦٠.

(٢) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ٢/ص ٣٥، ج ٣/ص ١٠، ١٤، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٦٧.

(٣) الديوان، ج ١/ص ١١٦. أي ما أُرْدُ عَبْرَةً.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ١١٦.

(٥) الديوان، ج ١/ص ٥٠. صبا: الصَّبْوَةُ، الجهلة والفُتْوَةُ. الأنعمين: اسم موضع. حُدُوجٌ: جمع جدج، وهو الهودج فوق البعير، وهو مركب للنساء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، فصل: (الصاد المهملة)، ج ٤/ص ٤٥٠.

_ بلى _

وردت (بلى) في موضع واحد من الديوان، وقد جاءت واقعة بعد نفي، وأزالت معناه.

قال أبو ذؤيب:

أَلَا زَعَمْتُ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُعْلِي (١)

دلّت (بلى) على زوال معنى النفي في (لا)، وحملت معنى (ليس)، أي أنني ليس كما تزعم أسماء بأنّي لا أحبها، بل أنا أحبها، ولو يخليني شعلي لجزيتها بأضعاف.

_ إلا _

وردت (إلا) في خمسة عشر موضعاً من الديوان، جاءت تحمل معنى النفي في أغلب

معانيها، منها (٢):

قول أبي ذؤيب:

عَلَى أَطْرِقًا بِالْيَاتِ الْخِيَامِ إِلَّا الثَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِيُّ (٣)

قوله: إلا: أداة استثناء، لأنه مستثنى من كلام تام موجب، ومن رفع فإنما عمد إلى أنه مبتدأ خبره محذوف والتقدير: إلا الثمام باقية، (وإلا) الواو: عاطفة، إلا: زائدة، العصي: معطوف على الثمام. والمعنى: عرفت ديار المحبوبة على هذه المفازة قد بليت خيامها إلا ثمامها وعصيتها، فإنها بقيت وما بليت.

وقال المتنخل:

وَحَشًا تُعَفِّيهِ سَوَافِي الصَّبَا وَالصَّيْفُ إِلَّا دِمَنَ الْمَنْزِلِ (٤)

هنا يقول الشاعر قد عفت الرّيح آثار الناس، وبقيت ديمن المنزل فقط، إذ دلالة النفي الضمني: لم يبق في آثارهم إلا الدمن.

وقال بدر بن عامر الهذلي (٥):

بَخَلْتُ فُطَيْمَةَ بِالَّذِي تُؤَلِّينِي إِلَّا الْكَلَامَ وَقَلَّمَا يُجِدِينِي (٦)

(١) الديوان، ج ١/ص ٣٤. ينازعني: يجاذبي.

(٢) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٧٨، ١١٣، ج ٢/ص ١٦٥، ١٩٩، ج ٣/ص ٩٣، ١١٧.

(٣) الديوان، ج ١/ص ٦٥. أطرقا: اسم موضع من نواحي مكة. باليات: جمع بالية من البلى. الثمام: شجرٌ تُعملُ منه الخيام. العصي: أراد بها قوائم الخيمة.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ١. السّوافي: ما تَسْفِي الرّيح، الدّمنة: آثارُ الناس وما سَوَدُوا بالرّماد وغير ذلك.

(٥) ذكر أبو الفرج الأصفهاني أنه شاعر مُحَضَّرٌ، وأسلم في عهد عمر، نزل هو وابن عمّه مصر، وأورد له في ذلك أشعاراً. ينظر: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج ٢/ص ١٦٤.

(٦) الديوان، ج ٢/ص ٢٥٦. فُطَيْمَةُ: اسم امرأة، ويروى: أميمة. يُجِدِينِي: يُغْنِينِي.

أراد: تُجدي عليّ فحذف حَرْفَ الْجَرِّ وأوصل، فالشاعر هنا يريد أنْ فُطِيمَة - ويروى أميمة-،
بَخَلت عليّ بكل شيء إلا الكلام، فإنها لم تبخل به عليّ، وإنه لم يغني.

_ غير _

وردت (غير) في تسعة وأربعين موضعاً من الديوان، جاءت تحمل معنى النفي، أو النفي
المحض، منها^(١):

قول ساعدة بن جؤية:

دَلَى يَدَيْهِ لَهُ سَيْرًا فَأَلْزَمَهُ نَفَّاحَةً غَيْرَ إِنْبَاءٍ وَلَا شَرَمٍ^(٢)

جاءت هنا (غير) بمعنى (لم النافية)، وذلك من خلال قول الشاعر (غير إنباء) يقول: لم يَنْبُ سَهْمُهُ
حين رَمَاهُ، ولا شرم: أي لم يشرم، أي لم يُصِيب بعضَ جِلْدِهِ فيشَقُّهُ، ولكنّه نَفَذَ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الشَّقِّ
الآخر.

وقول أبي المثلّم:

يُعْطِيكَ مَا لَا تَكَادُ النَّفْسُ تُرْسِلُهُ مِنْ التَّلَادِ وَهُوبٌ غَيْرُ مَنَانٍ^(٣)

وردت هنا (غير) بمعنى (لا النافية)، حيث يريد الشاعر أنه يعطيك من التلاد أي: المال، ما لا
تطيب بمثله الأنفس ويهب ولا يمن.

وقول مالك بن خالد الخناعي:

أَمَالِ بْنِ عَوْفٍ إِنَّمَا الْعَزْوُ بَيْنَنَا ثَلَاثُ لَيَالٍ غَيْرَ مَعْرَاةٍ أَشْهُرٍ^(٤)

جاءت (غير) هنا بمعنى (ليس)، والشاعر يريد أن يقول: إنما العزو بيننا ثلاث ليالٍ، ليس بيننا
وبينكم ما يقيم، أي إنكم مستضعفون بالنسبة لنا، لا تثبتون أمام قوتنا، فانتصارنا عليكم لا محالة
واقع في وقت يسير جدا.

وقد جاءت (غير) بمعنى (إلا الاستثنائية) في قول أبي قلابة الهذلي:

وَالْقَوْمُ أَعْلَمُ هَلْ أُرْمِي وَرَاءَهُمْ إِذْ لَا يُقَاتِلُ مِنْهُمْ غَيْرُ خِصَّانٍ^(٥)

قوله: خِصَّانٍ: يريد به الخاصّة، أي أنه لا يستطيع أن يقاتل منهم إلا خواص الناس، أي أبطالهم.

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٤١، ١٢٢، ج ٢/ص ٩٨، ١٥٠، ٢١٩، ج ٣/ص ٤٧، ٦١، ١٢٦.

(٢) الديوان، ج ١/ص ١٩٦. دَلَى يديه: كأنه رماه من فوقه. سيرا: أي مشيا، نَفَّاحَة: أي تَنْفَعُ بِالْدَمِ.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٢٤٠.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ٧.

(٥) الديوان، ج ٣/ص ٣٨.

_ لو _

وردت (لو) في أربعة وستين موضعاً من الديوان، فهي تختص بالفعل، فلم يَلها إلا فعل أو معمول فعل مضمر، ووقعت بعدها "أن" في بعض حالاتها، وقد جاء معناها يدل على النفي ضمناً؛ لأنه لم يقع، منها^(١):
قول أبي ذؤيب:

ولو مارَسُوهُ ساعةً إنَّ قِرْنَهُ إذا خامَ أخدانُ الرِّجالِ يَطِيحُ^(٢)

وردت هنا (لو) بمعنى (ما)، وقد أطلق عليها النحاة (لو الامتناعية^(٣))، وجاء جوابها محذوفاً تقديره: لو مارسوه ساعة لضعفوا، ولكنهم ما مارسوه.
وقول أمية بن أبي عائذ:

فلو غَيْرَها مِنْ وُلْدِ كَعْبِ بْنِ كَاهِلٍ مَدَحْتَ بِقَوْلِ صَادِقٍ لَمْ تُفَيْلِ^(٤)

دخلت هنا (لو) على فعل مضمر يفسره الفعل (مدحت)، والتقدير: فلو مدحت غيرها... مدحت بقول صالح لم تفيل، لكنها ما مدحت غيرها.
وقال صخر الغي:

لو أنَّ أَصْحَابِي بَنُو مُعَاوِيَةَ أَهْلُ جُنُوبِ نَخْلَةِ الشَّامِيَّةِ
ما تَرَكوني لِلذَّنابِ العَاوِيَّةِ ولا لِبِرْدُونِ أَعْرَ النَّاصِيَّةِ^(٥)

التقدير: لو أن أصحابي ما تركوني، حيث جاء جوابها منفياً بـ ما، وهو يريد أن يقول: لو شهدوني ما تركوني حتى أصير هدرًا لهذه الكلاب، لكنهم لم يشهدوني.

فمن هنا تتضح لنا علاقة (لو) الامتناعية بالنفي الضمني، فكأنها بمنزلة حرف نفي؛ لأن معناها لا يكون أبداً.

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٢١٤، ٢٣٨، ج ٢/ص ١٥٤، ١٥٤، ج ٣/ص ٣١، ٨١، ١٢١.

(٢) الديوان، ج ١/ص ١١٦. مارسوه: عالجوه. يطيح: يهلك.

(٣) ينظر الفصل الثاني من هذه الدراسة، ص ٦٩.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ١٩٣. لم تُفَيْلِ: أي لم يُصَنَّعَف.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ٢٣٦. معاوية: حيٌّ من هذيل. نخلة: موضع. جُنُوبه: نواحيه.

_ لولا _

وردت (لولا) في تسعة مواضع من الديوان، منها^(١):

قول أبي ذؤيب:

لولا تَنكُّبُهُنَّ الوَعثَ دَمَرَهَا كما تَنكَّبَ عَرَبَ البُئْرِ مَتَّاحٌ^(٢)

قوله: (لولا) حرف امتناع الجواب لوجود الشرط، والتركيب الشرطي لها: لولا تنكبهن الوعث دمرها، والمعنى منه: أن التنكُّب كائن فلم يحدث التدمير.
وقول البريق:

فوالله لولا نِعْمَتِي وازْدَرَيْتَهَا لَلأَقْبِتِ ما لَأَقَى ابْنُ صَفْوَانَ بالنَّجْدِ^(٣)

التركيب الشرطي: لولا نعمتي...للاقبت، ونعمتي: مبتدأ حذف خبره وجوباً، تقديره: لولا نعمتي موجودة، ولكنها غير موجودة.
وقول ساعدة بن العجلان:

ولولا ذاك لَأَقْبِتِ المَنَايَا صُرَاحِيَةً وَمَا عنها مَحِيدٌ^(٤)

التركيب الشرطي لها: لولا ذاك... لاقبت، ومعناه: لولا ذلك العدو لأبتك أي جاءتك المنايا صُرَاحِيَةً، أي علانية غير سرّ، لكنها لم تجئ.

_ إنما _

ورد ذكر (إنما) في ستة مواضع من الديوان، منها^(٥):

قول أبي ذؤيب:

لَأُنْبِتُ أَنَا نَجْدِي الفَضْلَ إِنَّمَا يُكَلِّفُهُ مِنَ النُّفُوسِ خِيَارُهَا^(٦)

في البيت قوله: (إنما يكلفه...) جاءت لتدلّ على اثبات الفضل لمن كانت له نفسٌ خيرةٌ، وتنفي عمّا سواها، فكأنه يريد أن يقول: لا يُكَلِّفُ الفضل إلا من كانت لديه نفسٌ خيرة.
وقوله أيضاً:

مَرْدٌ قَدْ يَرَى ما كانَ فِيهِ وَلَكِنْ إِنَّمَا يُدْعَى النُّجِيبُ^(٧)

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٣٤، ١٩٢، ج ٢/ص ١٢٩، ١٣٥، ١٤٨، ج ٣/ص ٢٧.

(٢) الديوان، ج ١/ص ٤٩. الوعث: السهولة واللين، المتّاح: مستخرج الدلو من البئر.

(٣) الديوان، ج ٣/ص ٥٤. النجد: ما ارتفع من الأرض.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ١٠٩. صُرَاحِيَةً: خالصة، أي لرأيت المنايا مُواجهَةً. يقول: لولا ذاك العدو لأبتك المنايا، أي جاءتك علانية. محيدٌ: معدّلٌ. قال: لولا ما صنعت من العدو، لرأيت المنايا خالصةً.

(٥) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٧٢، ١١٣، ج ٣/ص ٧.

(٦) الديوان، ج ١/ص ٢٧. نَجْدِي: نَطْلُبُ.

(٧) الديوان، ج ١/ص ٩٤. مَرْدٌ: مَرْجِعٌ. النُّجِيبُ: العَتِيقُ الأَصْلُ.

أثبتت (إنما) الدعوة للنجيب، وفتها عن غيره، أي: لا يُدعى غيرُ النجيب، ومعنى البيت: أنه ارتدَّ إلى صاحبيه لينصرهما، وهو مردّ (أي مرجع) يرى ما فيه من خطر وشر، ولكنه صبر وصمم على نصره صاحبيه عندما هتفا به فوجداه نجيبًا.
وقول المعطل:

لَعَمْرُكَ مَا عَزَوْتَ دِيشَ بْنَ غَالِبٍ لِيُوتِرَ وَلَكِنْ إِنَّمَا كُنْتَ مُوزَعًا^(١)

معنى البيت: كنت أمرك بغزوهم، ولم يكن بينك وبينهم وترٌ، أي دمٌ، وقوله: إنما كنت موزعًا: أي أنك لم تكن إلا موزعًا، أي مولعًا بغزوهم.

_ دون _

وردت (دون) في خمسة عشر موضعاً من الديوان، وقد جاءت بمعنى (غير)، منها^(٢):

قول أبي ذؤيب:

تَأَبَّطَ نَعْلَيْهِ وَشَقَّ فَرِيرَهُ وَقَالَ أَلَيْسَ النَّاسُ دُونََ حَفَائِلِ^(٣)

يسخر الشاعر بهذا الغازي الذي احتضن نعليه، وحمل نصف خروفيه، أو لبس نصف فروه واستقرب مكان الغزو، فالشاعر هنا يسخر منه، وجاءت (دون) في قوله: دون حفائل: بمعنى (غير)، أي غير حفائل، فهو استقرب الموضع، فكأنه يقول: ما الغزو إلا قريباً، أي غير بعيد.
وقول أبي خراش:

فَضَمَّ جَنَاحَيْهِ وَمِنْ دُونَِ مَا يَرَى بِلَادٍ وَحُوشٍ أَمْرُغٌ وَمُحُولٌ^(٤)

في هذا البيت يصور الشاعر حياة الصحراء المقفرة بأنها مليئة بكائناتها الحية، والصراع هنا بين صقر وأرنب، فالصقر فوق مرتفع مشرف على الآفاق، رأى على بعد أرنبا بين شقوق الأرض، فهوى إليها، ولكنها تسرع لتتجو منه، فيزيد هو من سرعته حتى انقض عليها فاننطم قلبها، فموطن الشاهد هنا هو قوله: من دون ما يرى، وجاءت: (من دون ما ترى)، وهي بمعنى (غير) أي أن هذا الصقر ضمَّ جناحيه ونزل عليها من دون ما ترى، أو من غير ما ترى هي.
وقول البريق:

فَإِنْ أُمْسٍ شَيْخًا بِالرَّجِيعِ وَوَلْدَةً وَتُصْبِحُ قَوْمِي دُونََ دَارِهِمْ مِصْرُ^(٥)

(١) الديوان، ج ٣/ص ٤٢. الموزع: المولع بالشيء. وتر: جمع وتر، بالكسر، وهو الدمّ وطلب الثأر.

(٢) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ٢/ص ١٦٧، ٢٣٤، ج ٢/ص ١٦٠، ٢١٠، ج ٣/ص ٤٤، ١١٠.

(٣) الديوان، ج ١/ص ٨٣. الفرير: الخروف. تأبط نعليه: أي احتضن نعليه. شق فريره: أي حمل نصف خروفيه معه. حفائل: موضع.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ١٢٢. بلادٌ وحوشٌ: أي بلادٌ واسعة تسكنها الوحوش.

(٥) الديوان، ج ٣/ص ٥٨. الرجيع: موضع. ولدة: أي صغار السن.

يقول الشاعر: بقيتُ بالرَّجيعِ مع صبيةٍ، وكان قد توجَّه قَوْمُهُ إلى مِصرَ في بَعْثِ فبكي على فَقْدِهِمْ، فقله: وتصبح قومي دون دارهم مصر: جاءت دون بمعنى غير أيضاً، أي أنّ قومه أصبحوا في غير دارهم، أي أنّهم ذهبوا إلى مصر فتركوه مع الصبية.

_ هل _

وردت (هل) في ستة مواضع من الديوان، جاءت تحمل معنى النفي، منها^(١):

قول أبي ذؤيب:

هل الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ ونَهَارُهَا وإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا^(٢)

هنا (هل) حرف استفهام بمعنى النفي، وهي بمعنى: (ما) أي ما الدهر إلا ليلة تذهب، ويومٌ يجيء، أو بمعنى (ليس) أي: أن الزمان ليس إلا الليالي والأيام. وقد خرج هذا الاستفهام عن أصله إلى الاستفهام الإنكاري، وقد لحقته أداة استثناء ملغاة، وهو قوله: إلا، وكررت توكيداً. وقول ساعدة بن جؤية:

يا ليت شعري أَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ أم هل على العيشِ بَعْدَ الشَّيْبِ من نَدَمٍ^(٣)

قوله: ألا منجى من الهرم: يريد: لا مهرب منه ولا منجى منه، وقوله: وهل على العيش من ندم: هنا (هل) تدل على الاستفهام الإنكاري، وهي تحمل معنى النفي، ومعناه: ما من ندم على العيش بعد الشيب.

وقول مالك بن خالد الخناعي:

فَقُلْتُ لَهُمْ فِي رَأْسِ شِعْبٍ رَقِيبُهُمْ وَهَلْ تُوحِشُنُ مِنَ الرَّجَالِ الْمَرَاقِبُ^(٤)

قوله: وهل توحشُن من الرجال المراقب، يقول: لا تخلو المراقب من الرجال يترقبون فيها، ومعناه: إن لهم رقيباً في رأس الجبل فاحذروه، وليس من جبل إلا وفيه رقيب.

_ الهمزة _

وردت همزة الاستفهام تدل على الإنكار أي النفي في ثلاثة مواضع من الديوان، منها^(٥):

قول أبي ذؤيب:

أَمِنَ الْمُنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ والدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ^(٦)

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ٦٣، ج ٢/ص ١٧، ١٦٥.

(٢) الديوان، ج ١/ص ٢١. غيارها: غيوبها.

(٣) الديوان، ج ١/ص ١٩١.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ١٢. الشَّعْبُ: الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ. الرَّقِيبُ: الْحَارِسُ. تُوحِشُنْ: تَخْلُو.

(٥) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ١٢٩، ١٣٧.

(٦) الديوان، ج ١/ص ١. المنون: يراد به الدهر.

قوله: أمن: (الهمزة) للاستفهام الإنكاري، يقول: أنتوجع من المنون والدهر كذا، والمعنى: لا تتوجع منه.

_ كاد _

وردت (كاد) في تسعة مواضع من الديوان، تحمل معنى النفي، منها^(١):

قول أبي خراش:

فَنَقَعْدُ أَوْ تَرْضَى مَكَانِي خَلِيفَةً وَكَادَ خِرَاشٌ يَوْمَ ذَلِكَ يَبِينُمُ^(٢)

جاءت (كاد) تحمل معنى النفي ضمناً، وهو: كاد خراش يبيت، أي قارب خراش أن يبيت، بأن الضباع أرادت أن تأكله، ولكنه لم يبيت، وهو مفتخر بسر عته التي أنجته من موت محقق عندما لحقه الأعداء، فلولاها لبيتم ابنه.

وقول أبي المثلّم:

يَكَادُ يَدْرُجُ دَرْجاً أَنْ يُقَلِّبَهُ مَسُّ الْأَنَامِلِ صَاتٌ قَدْحُهُ زَعِلُ^(٣)

هنا الشاعر يريد أن يقول: كأنه يدرج أن تُدره الأنامل، أي هذا السهم إذا حرك درج على الطُّفْرِ، لكنه لم يدرج.

وقول البريق:

وَمَرَّ عَلَى الْقَرَائِنِ مِنْ نُمَارٍ وَكَادَ الْوَبْلُ لَا يَمْضِي نُمَاراً^(٤)

فالشاعر يريد: أن المطر تحير بنمار فلا يمضي، فهو قارب أن يتحير لكنه لم يقف.

(١) ينظر أمثلة أخرى: الديوان، ج ١/ص ١٨٤، ٢٣٨، ج ٢/ص ١٤٧، ١٤٩، ٢٤٨، ٢٦٧.

(٢) الديوان، ج ٢/ص ١٤٨.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٢٣٢. صات: الصات، الذي يصوت، أي له صوت. الزعل: النشيط. والزعل: النشاط، ويريد به الهبص، يقال: هبصت السخله إذا نزت ولعبت.

(٤) الديوان، ج ٣/ص ٦٢. نمار: جبل ببلاد هذيل.

الفصل الرابع التقويم

المبحث الأول: مدى تأثر كتب اللغة بأشعار هذيل.

المبحث الثاني: مدى توافق الدقة في النقل.

المبحث الثالث: أثر النفي في ديوان الهذليين.

المبحث الرابع: خصائص شعر هذيل والمآخذ عليه.

أولاً: مدى تأثير كتب اللغة بأشعار هذيل.

تُعَدُّ قبيلة هذيل من القبائل العربية الفصيحة، حيث امتاز شعرهم بالمتانة والقوة والفصاحة حتى عُدَّت أسنة شعرهم من أفصح الألسن العربية، والتي أخذ العرب منها لغتهم الفصيحة، فقد استشهد علماء العربية بشعرهم في تثبيت قواعد اللغة، وعُدَّ ديوان هذيل من المراجع التي يرجع إليها في الاستشهاد على صحة القواعد اللغوية، وعليه يعتمد الأئمة في تفسير ما التبس من محكم الآيات، ولهذا فإننا قلّما نعثر على كتاب أدبي، أو معجم لغوي لا يتعرض لذكر أحد شعرائها، لما لها من الخصائص التي احتفظت بها، بحيث تمثل البيئة الحجازية الجبلية، إذ وجد فيها اللغوي والأديب والجغرافي ضالته المنشودة، كما رأى فيها الشعراء الجودة والأصالة، فنوهوا بها واعتمدوا عليها في أشعارهم، حتى قال فيهم حسان بن ثابت عندما سئل عن أي الناس أشعر، فقال: "أرجلا أم حيا؟ قيل: بل حيا، قال: أشعر الناس حيا هذيل^(١)".

وقد وضَّح بعض علماء اللغة السبب في اهتمامهم بلغتها واستشهادهم بها وذلك أن لغة هذيل كانت مثلاً حياً في فصاحة اللسان وسعة البيان؛ لأنها كانت بعيدة دائماً عن المؤثرات الخارجية فاحتفظت بمقوماتها وصحتها وبعدت عن الدخيل^(٢)، أي أنها لم تختلط بلغات الأعاجم كغيرها من اللغات وذلك لسببين:

أولاً: نسبة للمنطقة الصحراوية التي سكنتها القبيلة مما جعلها بعيدة عن المدن التي عادة ما تنتسم بفساد لغتها، وأشار إلى ذلك ابن جني في قوله ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر قائلاً: "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلط ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر^(٣)". وكذلك بعدها عن بلاد الأعاجم، "لأن الذين حلّوا أوساط بلاد العرب ولم يخالطهم من سواهم من الأمم كثير مخالطة، ولم يصاقبوا بلاد العجم فبقيت ألفاظهم سالمة من التغيير والاختلاط بلغة غيرهم كقريش، وهذيل، وكنانة، وبعض تميم، وقيس عيلان، ونحوهم من عرب الحجاز^(٤)".

(١) ينظر: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ج ١/ص ١٣١، وابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ص ٨٨.

(٢) زكي، أحمد كمال، شعر الهذليين في العصرين الجاهلي والإسلامي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، ١٩٦٩م، ص ٣١٣.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية، القاهرة- مصر، الطبعة: الرابعة، ج ٢/ص ٧.

(٤) القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد، (ت ٨٢١هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج ١/ص ١٩٦.

ثانياً: مجاورتهم للقبائل التي اشتهرت بالفصاحة، ككنانة، وسعد وهوازن وقريش، والأخيرة اشتهرت بأنها أفصح قبائل العرب^(١).

كذلك من أسباب الأخذ عن هذيل يعود غالباً إلى أنها صغيرة؛ فبطونها المذكورة: "أحيان ابن هذيل، وخناعة بن سعد بن هذيل، وحُرَيْثُ بن هذيل، وصاهلة بن كامل بن الحارث بن سعد بن هذيل، وصُبْحُ بن كاهل، وكعب بن كاهل". فهي ستة بطون متقاربة، فلعل حجمها الصغير هذا عامل، لكنه بالتأكيد ليس وحده الأساس، بل يضاف إليه أنها تشكل وحدة اجتماعية واحدة^(٢). يقول ابن عبد ربه الأندلسي: "وبطون هذيل كلها لا ينتسب إلى شيء منها، وإنما ينتسب إلى هذيل لأنها ليست جمجمة"^(٣).

وعليه فليس صحيحاً ما ذهب إليه تشيم راين من "... أن هذيلاً كانت قبيلة كبيرة، إلا أن دورها كان صغيراً في الأحداث السياسية والثقافية في القرون الإسلامية الأولى"^(٤).

فهي وإن كان دورها السياسي محدوداً، إلا أنها على الصعيد الثقافي حاضرة مؤثرة؛ مما جعلها تستأثر بعناية اللغويين، حين اعتمدوا على اللغة الأدبية والثقافية في جمعهم لغات القبائل. فلهذا نجد أن كثيراً من كتب اللغة تأثرت بأشعار الهذليين، واستشهدوا به في كثير من مصنفاتهم اللغوية، والنحوية، والبلاغية، والأدبية.

فمن مظاهر استشهاد اللغويين بألفاظ في شعر الهذليين وشرحوا بها ألفاظاً في اللغة حتى ظهرت دلالاتها، ومن الأمثلة لهذا الاستشهاد:

أورد الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه: (العين) كلمة: رجو، يريد بها الرجاء، وهو

نقيض اليأس، حيث يقول: "ما أرجو، أي: ما أبالي، من قول الله عز وجل: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾

[نوح: ١٣]، أي، لا تخافون ولا تبالون"، حيث استشهد الخليل ببيت أبي ذؤيب الهذلي:

إِذَا لَسَعْتَهُ الدَّبْرُ لَمْ يَرْجُ لَسَعَهَا وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوْبٍ عَوَاسِلٍ^(٥)

الشاهد فيه: لم يرجُ، أراد الخليل: أي لم يكثرث^(٦)، وجاء في الديوان: لم يخش لسعها^(٧).

(١) ينظر: الخزينة، خالد الحسن، الأنواء في أشعار الهذليين، دراسة وصفية فنية تحليلية، (رسالة ماجستير)، إشراف: إبراهيم أحمد الحردلو، جامعة الخرطوم- السودان، ٢٠٠٥م، ص ١٠٦.

(٢) الكيلاني، إيمان محمد أمين، الاحتجاج بلغة كنانة وهذيل في ضوء صحيفة أبي نصر الفارابي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الهاشمية- الأردن، المجلد: ٣٤، العدد: ١، ٢٠٠٧م، ص ١٢٨.

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٣/ص ٢٩٣.

(٤) راين، تشيم، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ترجمة: عبد الكريم مجاهد، دار الفارس، عمان- الأردن، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م، ص ١٦٣.

(٥) الديوان، ج ١/ص ١٤٣. لم يرجُ لسعها: لم يخف. خالفها: لازمها أي النحل، نُوبٌ: تَنَابُ المرعى، تذهب وتجي.

(٦) الفراهيدي، العين، ج ٦/ص ١٧٦، ١٧٧.

(٧) الديوان، ج ١/ص ١٤٣.

وأورد شاهداً آخر لأبي ذؤيب أيضاً، وذلك على كلمة (الشوى)، حيث يقول: "والإشواء: يُوضع موضع الإبقاء، حتى قيل: تعشّى فأشوى من عشائه، أي: أبقى بعضاً. والشوى: البقيا. قال أبو ذؤيب:

فإنّ من القول التي لا شوى لها إذا زلّ عن ظهر اللسان انفلاتها^(١)"

وأوضح ابن فارس في كتابه: (مقاييس اللغة) دلالات ألفاظ، وذلك من خلال الاستشهاد بأبيات من شعر هذيل لإظهار معناها، فكلمة: (الجمع) تدل على الاجتماع، يُقال: فلاةٌ مُجمعةٌ: يَجْتَمِعُ النَّاسُ فِيهَا وَلَا يَتَفَرَّقُونَ خَوْفَ الضَّلَالِ^(٢). قال أبو ذؤيب:

وَكأنَّهَا بِالْجِزَعِ جِزَعُ نَبَايِعٍ وَأُولَاتُ ذِي الْخَرْجَاءِ نَهَبٌ مُجْمَعٌ^(٣)

فأراد ابن فارس بـ (مُجْمَعٌ) هنا: الْجَمْعَاءُ مِنَ الْبَهَائِمِ وَغَيْرِهَا: وهي التي لم يذهب من بدنها شيءٌ^(٤).

وكلمة: (ذُفَافٍ) تدل على الشيء اليسير من كل شيء. يقولون: ما ذُفْتُ ذُفَافاً، أي أدنى ما يؤكل^(٥). قال أبو ذؤيب:

يَقُولُونَ لِمَا جُشَّتِ الْبُئْرُ أوردوا وَلَيْسَ بِهَا أَدْنَى ذُفَافٍ لَوَارِدٍ^(٦)

يريد: لَيْسَ بِهَا شَيْءٌ.

وكلمة: (ضَعَّ) يقول: "الضَّادُ وَالْعَيْنُ فِي الْمَضَاعِفِ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى الْخُضُوعِ وَالضَّعْفِ. يُقَالُ: تَضَعَّضَ، إِذَا ذَلَّ وَخَضَعَ". قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ:

وَتَجَلَّدِي لِلشَّامِتِينَ أَرِيهِمْ أَنِّي لِرَيْبِ الدَّهْرِ لَا أَتَضَعَّضُ^(٧)

فيقول: وَكُلُّ ضَعِيفٍ ضَعُضَاعٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَا رَأْيٍ وَلَا قُوَّةٍ^(٨).

وجاء في المحكم والمحيط لفظ: (الأميلح)، وهو موضع في بلاد هذيل كانت به وقعة، قال

المتنخل:

لَا يَنْسَأُ اللَّهُ مِنَّا مَعَشَرَ شَهْدُوا يَوْمَ الْأَمِيلِحِ، لَا غَابُوا وَلَا جَرَحُوا^(٩)

(١) الفراهيدي، العين، ج ٦/ص ٢٩٨، وينظر: الديوان، ج ١/ص ١٦٣.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ١/ص ٤٨٠.

(٣) الديوان، ج ١/ص ٦.

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ١/ص ٤٨٠.

(٥) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٢/ص ٣٤٤.

(٦) الديوان، ج ١/ص ١٢٣.

(٧) الديوان، ج ١/ص ٣.

(٨) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٣/ص ٣٥٥.

(٩) الديوان، ج ٢/ص ٣١.

يَقُولُ: لَمْ يَغْيُبُوا فَتُكْفَى أَنْ يُؤَسَّرُوا أَوْ يُقْتَلُوا، وَلَا جَرَحُوا أَيَّ وَلَا قَاتَلُوا إِذْ كَانُوا مَعَنَا^(١).

وأورد ابن سيده أيضا لفظ: (فتا)، وهي عنده بمعنى: "مَا بَرِحْتُ وَمَا زِلْتُ، لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّفْيِ، وَلَا يُتَكَلَّمُ بِهِ إِلَّا مَعَ الْجَحْدِ"، وقول ساعدة بن جويئة:

أَنْدَ مِنْ قَارِبِ رُوحِ قَوَائِمُهُ صُمَّ حَوَافِرِهِ مَا يَفْتَأُ الدَّلَجَا^(٢)
أَرَادَ مَا يَفْتَأُ مِنَ الدَّلَجِ، فَحَذَفَ وَأَوْصَلَ^(٣).

وهكذا كانت إفادة المعاجم العربية من ديوان الهذليين ظاهرة، وهناك الكثير من المعاجم الأخرى التي استشهدت بأشعار هذيل، وجعلت شعرهم من المصادر الموثوقة في بيان معاني المفردات الغريبة، وتفسيرها من خلال شعرهم.

ومما استشهد به علماء العربية في قواعد اللغة في نحوها، وصرفها، وبلاغتها، ما جاء في لغة هذيل، قال المتنخل الهذلي:

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بَوَانٍ وَلَا بَضْعَيْفٍ قُوَاةً^(٤)

استشهد به: ابن مالك، في "التسهيل"^(٥)، والأنباري، في "الإنصاف"^(٦)، وابن عقيل، في "شرح الألفية"^(٧)، والسيوطي، في "الهمع"^(٨)، وذلك على زيادة "الباء" في خبر (ما) المنفي، وهو قوله: (بوان)، فإن "ما" ههنا غير عاملة لاقترانها بـ "إن" الزائدة، والباء لم تدخل في الخبر بعد "ما" إلا لكونه منفيًا، وفيه دلالة على أن "ما" سواء كانت تميمية، أو حجازية، - أي عاملة أو غير عاملة - ، ليس بشرط لدخول الباء على خبرها.

وأورد ابن يعيش في كتابه: "شرح المفصل"^(٩)، والزمخشري في كتابه: "المفصل"^(١٠)، بينا لهذيل، استشهدوا به على حذف (لا) النافية، وذلك في قول أبي ذؤيب الهذلي:

تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ جَوُّ السَّرَاةِ رَبَاعٍ سِنَّهُ عَرْدٌ^(١١)

الشاهد فيه قوله: "تالله يبقى" حيث حذف "لا" النافية، والأصل: لا يبقى، وذلك لعدم وجود ما يلزم الإثبات، أي أنه تلزمه في الإثبات اللام والنون نحو: "والله لأفعلن"، ويقولون في النفي: "والله يقوم

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج ٣/ص ٣٨٢.

(٢) الديوان، ج ٢/ص ٢٠٩.

(٣) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج ٩/ص ٥١٣.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ٢٩.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/ص ٣٨٣.

(٦) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١/ص ١٦٣.

(٧) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١/ص ٣٠٩.

(٨) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ١/ص ٤٦٤.

(٩) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤/ص ٣٦٥.

(١٠) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٨٤.

(١١) الديوان، ج ١/ص ١٢٤.

زيد"، بمعنى "لا يقوم" بإسقاط اللام لعدم لزوم الإثبات. وقد ورد بيت الهذلي السابق في كتب النحو شاهداً على هذه القاعدة، دون غيره، مما يرجح أنها بنيت عليه^(١).

وذكر ابن الشجري في كتابه: "الأماشي"^(٢)، لفظ: (أي)، وقال: "إنما "أي" استفهام خرج مخرج النفي، كقولك لمن يدعى أنه أكرمك: أي يوم أكرمتني؟ تريد ما أكرمتني قط، قال المتنخل:
فأذهب فأبي فتى في الناس أحرزه من حنفة ظلم دُعج ولا جبل^(٣)
ذهب بـ (أي) مذهب النفي، فأدخل مع "لا" حرف العطف، كما تقول: ما قام زيد ولا عمرو.
ولهذا فإن كتب اللغة والأدب تناولت أشعار هذيل في كثير من مواضعها، ولا يمكن حصر ذلك كله هنا، وما ذكرناه كان على سبيل الأمثلة، فيما يدل على استشهادهم به في باب النفي.

ثانياً: مدى توافق الدقة في النقل.

اختلفت الرواية في بعض مواضع النقل في كتب اللغة من الديوان، وكان هذا الاختلاف إما اختلاف في القائل، أو اختلاف في بعض مفردات البيت الواحد، أو باختلاف أداة من أدوات النفي، أو التعدد باختلاف التخريج النحوي أو الدلالي للكلمة.
ومن ذلك ما نجده في كتب اللغة:
قول أبي ذؤيب الهذلي:

أودى بني وأعقبوني غصّة بعد الرقادِ وعبرة لا تُقلع^(٤)

تعددت رواية هذا البيت في كتب النحو واللغة في تغيير بالمفردات، وتغيير أداة النفي، والوزن الصرفي.

حيث جاءت رواية: "العين"^(٥)، و "لسان العرب"^(٦)، و "تاج العروس"^(٧)، والعقد الفريد^(٨)، و "شرح شواهد المغني"^(٩)، (ما تقلع) بدل (لا تقلع).

وجاء في شرح السكري رواية معمر^(١٠) وابن قُرَيْب: (عبرة لا تُرجع)^(١٠)، حدث تغيير في الوزن بين ترجع (تفعل)، وعن تقلع (تُفعل).

(١) كبها، ما بُني على أشعار هذيل من تصارييف اللغة وقواعدها، (رسالة ماجستير)، ص ٧٢.

(٢) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج ١/ص ١١٦.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٣٥.

(٤) الديوان، ج ١/ص ٢.

(٥) الفراهيدي، العين، ج ١/ص ١٧٩.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، ج ١/ص ٦١٣.

(٧) الزبيدي، تاج العروس، ج ٣/ص ٤١٨.

(٨) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٣/ص ٢١٠.

(٩) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، شرح شواهد المغني، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي- الكويت، ١٩٦٦م، ج ١/ص ٢٦٢.

(١٠) السكري، شرح أشعار الهذليين، ج ١/ص ٧.

وقد استشهد ابن مالك بهذا البيت على أن النفي بـ (ما)، وهو يدل على الاستقبال^(١).
يقول أبي خراش:

وَأَيُّ لَأْتُوِي الْجُوعَ حَتَّى يَمَلَّنِي فَيَذْهَبَ لَمْ يَدْنَسْ ثِيَابِي وَلَا جِرْمِي^(٢)

اختلاف الرواية في الحروف، ففي "تاج العروس"^(٣)، و "الاختيارين"^(٤)، و "الأغاني"، ورد (لم) تدنس) بدل (لم يدنس).

وقد ورد في رواية الديوان قول مالك بن خالد الخناعي:

وَالْخَنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ^(٥)

جاء في رواية "الخرزانة"^(٦) و "اللسان"^(٧)، وغيرهما من كتب اللغة: تالله يبقى على الأيام ذو حيد، والتقدير: لا يبقى، على حذف (لا) بعد القسم، وورد فيهما أن القائل: مَالِكُ بْنُ خُوَيْلِدِ الْخَزَاعِي الْهُذَلِيُّ.

وفي قول المتنخل الهذلي:

فَاذْهَبْ فَأَيُّ فِتْنَى فِي النَّاسِ أَحْرَزَهُ مِنْ حَنْفِهِ ظَلَمٌ دُعُجٌ وَلَا جَبَلٌ^(٨)

جاء في رواية "اللسان"^(٩)، (خبل) بدل (جبل)، وفي رواية "المغني"^(١٠)، (حيل).

وجاء قول المتنخل الهذلي في الديوان:

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بَوَانَ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ^(١١)

وفي رواية بعض كتب اللغة^(١٢): (بواه) بدل (بوان)، والفرق بينهما: أن (وان): اسم فاعل من وني في الأمر، بمعنى ضعف، وفتنر. يريد: أن أباه كان جلدا شهما لا يكل أمره إلى أحد^(١٣)، أما (واه): فهي تحمل معنى الضعف، والسقوط^(١٤).

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/ص ٢٢، ٢٣.

(٢) الديوان، ج ٢/ص ١٢٧. أثوي: أطيل حبسه، جرمي: جسمي.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، ج ١٣/ص ٤٠٩.

(٤) الأخفش، الاختيارين، ص ٦٧٢.

(٥) الديوان، ج ٣/ص ٢.

(٦) البغدادي، خزنة الأدب ولب لسان العرب، ج ٨/ص ١٦٢.

(٧) ابن منظور، لسان العرب، ج ٥/ص ١٥٥.

(٨) الديوان، ج ٢/ص ٣٥.

(٩) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥/ص ٢٠٠.

(١٠) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١/ص ٤٦٤.

(١١) الديوان، ج ٢/ص ٢٩.

(١٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/ص ٣٨٣، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،

ج ١/ص ٣٠٩، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ١/ص ٤٦٤.

(١٣) ينظر: شرّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة،

بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧م، ج ٣/ص ٣١٥.

(١٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥/ص ٤١٨.

كما وجدنا في "الخصائص"^(١)، وبعض كتب اللغة^(٢)، أبياتا مختلفة القائل، إذ تنسب مرة إلى أبي صخر الهذلي، ومرة تنسب إلى أبي ذؤيب، في قوله:

فَعَيْنِي لَا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ فَادِرٌ بَتِّيهُورَةً تَحْتَ الطَّخَافِ العَصَائِبِ^(٣)

ثالثا: أثر النفي في ديوان الهذليين.

يعد النفي من المظاهر البارزة في ديوان الهذليين، فهو يعتبر من الدواوين الزاخرة بالأساليب النحوية والبلاغية والدلالات اللغوية.

وأكثر أدوات النفي حضورا في الديوان (لا) النافية، فهي تعد أم أدوات النفي عند النحاة لكثرة تشعبها، وذلك إن نُصب الاسم بعدها ألحقت بأنّ التي هي لتوكيد الإثبات، وإن رُفِع الاسم ألحقت بليس التي هي في باب كان وأخواتها، ويمكن النفي بها الحال والاستقبال^(٤). وقد جاء دخولها على الفعل أكثر من دخولها على الاسم، وهي بذلك جاءت مصاحبة للفعل المضارع أكثر من غيرها من أدوات النفي الأخرى في الديوان.

وتأتي (ما) النافية بعد (لا) حضورا في الديوان، وقد استعمل شعراء هذيل زيادة (الباء) في خبرها، وهذا يعد أيضا من الظواهر البارزة في الديوان.
قال المتنخل الهذلي:

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بَوَانٍ وَلَا بَضْعِيفٍ قُوَاهُ^(٥)

وقول أبي ذؤيب:

فَمَا إِنَّ هُمَا فِي صَحْفَةٍ بَارِقِيَّةٍ جَدِيدٍ حَدِيثٍ نَحْتُهَا وَاقْتِضَابُهَا
بَأَطْيَبَ مِنْ فِيهَا إِذَا جِئْتَ طَارِقًا مِنَ اللَّيْلِ وَالتَّقَتِ عَلَيْنِكَ ثِيَابُهَا^(٦)

وقول أبو خراش:

وَمَا أَحَدٌ حَيٌّ تَأَخَّرَ يَوْمُهُ بِأَخْلَدَ مَمَّنْ صَارَ قَبْلُ إِلَى الرَّجْمِ^(٧)

فهذا يوضح لنا أن الشاعر يعلم أن هذا الترابط الداخلي بين (ما) وخبرها المقترن بالباء الزائدة، هو جزء من الترابط العام للشكل الشعري القائم، وأن هذا الأسلوب يزيد من شد انتباه

(١) ابن جني، الخصائص، ج ٢/ص ٨٢.

(٢) ينظر مثلا: ابن منظور، لسان العرب، ج ١/ص ٦٠٥، ج ٩/ص ٢١٢، والزبيدي، تاج العروس، ج ٣/ص ٣٧٨، ج ٤/ص ٦٨.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٥٢. وورد لصخر الغي في الديوان.

(٤) الزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص ٨.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ٢٩.

(٦) الديوان، ج ١/ص ٨٠، ٨١.

(٧) الديوان، ج ١/ص ١٥٣. الرجم: القبر.

المتلقي ويحفزه لمعرفة الخبر وإيجاد الطرف الثاني من المقابلة، لتحدث فيه نشوة المقارنة والتفصيل، على أن الشاعر إذا أطال مسافة التقاء (ما) بخبرها فإنه قد يرهق المتلقي ويضيع عليه فرصة النشوة التي يحدثها هذا الأسلوب ويعرض الأسلوب أيضا للخلل وعدم الاكتمال الصياغي له^(١).

فعند النظر في أسلوب النفي في الديوان نجد أن الشاعر الهذلي استخدم أسلوب النفي ليعبر به عن مكنوناته النفسية، وبهذا يخرج النفي لمعانٍ مجازية متعددة وذلك بتعدد انفعالات الشاعر فيما يليق، فقد استعمل الهذلي النفي وذلك في إثبات حقائقه التي استمدتها من تجارب الحياة وبيئته، إذ الحقيقة عنده قد تثبت ضمن إطار النفي كما تثبت ضمن إطار الإثبات.

ومن أكثر ما وجدناه من استعمال النفي عند الهذليين في إثبات حقائقهم المرّة إلا وهي قضية (الدهر)، الذي لم يترك إنسانا أو حيوانا إلا أهلكه. فهو من أهم القضايا التي برزت في ديوان الهذليين مع أساليب النفي.

قال أبو ذؤيب:

والدهرُ لا يبقى على حدّثانه في رأس شاهقةٍ أعزُّ ممّنع
والدهر لا يبقى على حدّثانه جوُّ السّراة له جدائدُ أربع^(٢)

وقال صخر الغي:

أرى الأيام لا تُبقي كريما ولا العُصم الأوابد والنّعاما^(٣)

وقال أبو خراش:

ولا والله لا يُنجيك درعٌ مظهره ولا شبحٌ وشيدٌ
ولا يبقي على الحدّثان عِلجٌ بكلّ فلاةٍ ظاهرةٍ يروُد^(٤)

فالدهر من أهم القضايا التي برزت في ديوان الهذليين في مواضع النفي، وكذلك ظهرت هناك سمات أخرى في أشعار هذيل من خلال ديوانهم في الباب نفسه، ومنها ضمير (الذات) أو (الأنا)، أو ضمير الـ (هو)، أو ضمير الـ (نحن)، أو الـ (هم)، وهذه من أكثر ظهورها مع أدوات النفي. قال أبو ذؤيب:

على الكُرهِ منّي ما أكفكف عبْرَةٌ ولكنْ أُخْلِى سرّيا فتسيخ^(٥)

أي ما أُرْدُ عبْرَةٌ.

(١) المصلاوي، علي كاظم محمد، لغة شعر ديوان الهذليين، (رسالة ماجستير)، إشراف: حاكم حبيب الكريطي، جامعة الكوفة- العراق، ١٩٩٩م، ص ١٠٥.

(٢) الديوان، ج ١/ص ٤.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٦٣.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ١٦٢. وتضاف النماذج: ج ١/ص ١٠، ج ١/ص ١٥، ج ١/ص ٢٤٠، ج ٢/ص ٣٣، ج ٢/ص ١١١، ج ٢/ص ١١٧، ج ٣/ص ٤.

(٥) الديوان، ج ١/ص ١١٦.

وقول المتنخل:

ليس بعلٌ كبيرٌ لا شبابَ به لکن أنثیلةٌ صافی الوجهِ مُقتَبِلٌ^(١)

فالشاعر هنا يثبت الصفات الحسنة لنفسه، وينفي الصفات السيئة، بصورة كان الأداء فيها النفي.

رابعاً: خصائص شعر هذيل والماخذ عليه.

اختصت هذيل ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من لغات العرب، وكانت محط أنظار علماء اللغة، حيث اختصت تلك الخصائص بلغة هذيل دون غيرها، فلهذا نجد مثلاً (فحفحة هذيل)، وهي قلب الحاء إلى عين في كلمة: (حتى)، فالهذلي يقرأ: (عَتَى حِينَ) يريدُ (حتَّى) هكذا يلفظ بها ويستعملها^(٢)، و(متى) هذيل تستعملها بمعنى (من)^(٣)، في قول أبي ذؤيب:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لَجَجِ خُضْرٍ لَهُنَّ نَبِيحٌ^(٤)

ومن أكثر ما اشتهرت به هذيل هو قلبهم الألف في آخر الاسم المقصور ياء، إذا أضيف

إلى ياء المتكلم، ثم يدغم في ياء المتكلم، واستشهد ابن جني على قراءة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَبْعَ

هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨]، تقرأ: (فمن تبع هُدَيِّ)^(٥)، على لغة هذيل. قال أبو ذؤيب:

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لَهْوَاهُمْ فَتُخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ^(٦)

إن خصائص شعر هذيل وسماتها، وجوانبها واسعة، لا يمكن حصرها هنا في سطور،

ولذا سأكتفي بذكر بعض الخصائص والسمات فيما يخص النفي وأدواته:

ومن تلك الخصائص التي استخدمها شعراء هذيل هو وقوع النفي بعد القسم، قال المتنخل

الهذلي:

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بِوَانٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاةٌ^(٧)

وقال ساعدة بن جؤية:

(١) الديوان، ج ٢/ص ٣٥. العَلّ: الصغير الجسم. الكبير: المُسنّ. مقتَبِلٌ: مستأنف الشباب.

(٢) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١/ص ٢٢.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥/ص ٤٧٤.

(٤) الديوان، ج ١/ص ٥١، ٥٢، وهذا البيت من رواية المحقق.

(٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت ٣٩٢هـ)، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- مصر، ١٩٩٩م، ج ١/ص ٧٦.

(٦) الديوان، ج ١/ص ٢.

(٧) الديوان، ج ٢/ص ٢٩.

لعمركَ ما إن ذو ضِهاءٍ بهيّنٍ علىّ وما أعطيته سَيِّبَ نائلٍ^(١)
 فساعدة يقسم بالعمر تعظيماً لمكان القبر في نفسه؛ لأنه يضم بين جدرانهِ رفات ابنه، وينفي إلى أنه
 لم يعطه له عطية من يهب الشيء.
 حيث يعدون أسلوب القسم على اعتباره عنصراً من عناصر الجمال في أشعارهم، وهو من
 خصائص شعرهم الفني.

ومن خصائصهم أيضاً أن كلمة (يرجو) معناها (يخاف)، ومنه قول أبي ذؤيب:
 إِذَا لَسَعْتُهُ الدَّبْرُ لَمْ يَرْجُ لَسَعَهَا وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ عَوَاسِلٍ^(٢)
 فيرجو هنا بمعنى (الخوف)، ويقول الفراء: الرجاء بمعنى الخوف لا يكون إلا مع الجحد، تقول
 (ما رجوتك) في معنى خفتك^(٣).

وقد تحذف هذيل أداة النفي مع الفعل (يبقى)، وشبيهه هذا قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ
 يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٍ سِنَّهُ غَرْدٌ^(٤)

وكثيراً ما تحذف هذيل (الياء) من الفعل المنقوص، وتسكن ما قبله، وهذا ما عدّه سيبويه
 شاذاً، والشائع أن يقال: لا أفضي، ويرمي، ويغزو، إلا أنهم قالوا: (لا أدر) في الوقف^(٥)، قول أبي
 خراش:

وَلَمْ أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ وَلَكِنَّهُ قَدْ سُلَّ مِنْ مَاجِدٍ مَحْضٍ^(٦)

وقول أبي ذؤيب:

إِذَا لَسَعْتُهُ الدَّبْرُ لَمْ يَرْجُ لَسَعَهَا وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ عَوَاسِلٍ^(٧)

وهو حذف ينضوي تحت ما يعرف بالاعتقاد اللغوي للتخفيف والتسريع وأمن اللبس^(٨).

(١) الديوان، ج ٢/٢١٨. ذو ضِهاءٍ: موضع دفن ابنه فيه.

(٢) الديوان، ج ١/٤٣.

(٣) ينظر: الهروي، محمد بن أحمد الأزهرى، (٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، ج ١١/١٢٥.

(٤) الديوان، ج ١/١٢٤.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٤/١٨٤.

(٦) الديوان، ج ٢/١٥٨.

(٧) الديوان، ج ١/٤٣.

(٨) الكيلاني، الاحتجاج بلغة كنانة وهذيل، ص ١٣٤.

ومثيل ذلك حذف (النون) من مضارع "كان"، وقد ورد مثل ذلك في أشعارهم كثيراً، ومن ذلك ما ورد في قول أبي ذؤيب الهذلي:

وقد كان لي دَهراً قديماً مَلْطِطاً ولم تَكُ تُخْشَى مِنْ لَدِيهِ الْبَوَائِقُ^(١)

وقد يكون حذفها في هذا الموضوع من باب أنه تلاها حرف متحرك فحذفت النون للتخفيف.

وقد جاءت كلمة (لا يشعر) بمعنى: لا يريد في لغة هذيل، ومن الشواهد عليه قول المتنخل

الهذلي:

عَفَّوْا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَشْعُرْ بِهِ أَحَدٌ ثُمَّ اسْتَفَاءُوا وَقَالُوا حَبَّذا الْوَضْحُ^(٢)

قال القالي: "عَفَى بِسَهْمٍ إِذَا رَمَى بِهِ نَحْوَ السَّمَاءِ لَا يَرِيدُ بِهِ أَحَدًا، وَإِذَا اجْتَمَعَ الْفَرِيقَانِ لِلْقِتَالِ ثُمَّ بَدَأَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ، وَأَرَادُوا الصَّلْحَ، رَمَوْا بِسَهْمٍ نَحْوَ السَّمَاءِ، فَعَلِمَ الْفَرِيقُ الثَّانِي أَنَّهُمْ يَرِيدُونَ الصَّلْحَ فَتَرَأَسَلُوا فِي ذَلِكَ، وَاسْتَفَاءُوا: رَجَعُوا عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ"^(٣).

ومن الخصائص أيضاً: ورود (لا) في الديوان لتأكيد النفي، وذلك في قول المتنخل الهذلي:

إِنَّكَ لَوْ أَبْصَرْتَ مَصْرَعَ خَالِدٍ بَجَنْبِ السَّتَارِ بَيْنَ أَظْلَمَ فَالْحَزْمِ

لَأَيَقَنْتَ أَنَّ الْبَكْرَ لَيْسَ رِزِيَّةً وَلَا النَّابَ لَا انضَمَّتْ يَدَاكَ عَلَى غُئْمِ^(٤)

وهذا ما أشار إليه: أبو عبيدة في كتابه: "مجاز القرآن"، على زيادة (لا) للتوكيد في قوله تعالى:

﴿وَلَا الْمَكَايِنَ﴾ [الفاتحة: ٧]، يقول: "«لا» تأكيد لأنه نفي، فأدخلت «لا» لتوكيد النفي، تقول:

جئت بلا خير، ولا بركة، وليس عندك نفع ولا دفع"^(٥).

و(لا) هنا لتوكيد النفي السابق، وهذا أسلوب متميز من أساليب العرب، والداعي له شيء من التفصيل في النفي ليكون أوكد في بابه، فالشاعر هنا ينعي على المرأة بكاءها على موت البكر من النوق، بينما مات من هو أعظم مكانة في القلوب وهو: خالد، ولو كان النفي دون ذكر (لا) هذه لتوهم أن المنفي هو المجموع من حيث هو مجموع فيجوز حينئذ ثبوت أحدهما^(٦).

(١) الديوان، ج ١/ص ١٥٢.

(٢) الديوان، ج ١/ص ٣١.

(٣) القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيون بن هارون، (ت ٣٥٦هـ)، الأمامي، تحقيق: محمد عبد الجواد، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٩٢٦م، ج ١/ص ٢٤٨.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ١٥٤.

(٥) أبو عبيدة، معمر بن المثنى البصري، (٢٠٩هـ)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٣٨١هـ، ج ١/ص ٢٧.

(٦) ينظر: الطرفي، سعيد بن طيب بن سحيم، الإنشاء ومواقفه في شعر هذيل، (رسالة دكتوراه)، إشراف: محمد محمد أبو موسى، جامعة أم القرى- السعودية، ١٤٢٥هـ، ص ٣١.

وقد جاء ما بعد (لا) النافية مكسورا في الديوان، وذلك في قول مالك بن خالد الخناعي:

بأسرع الشَّدِّ مَنِّي يَوْمَ لَا نِيَّةَ لَمَّا عَرَفْتُهُمْ وَاهْتَزَّتِ اللَّمَمُ^(١)

بكسر نية، أي: لا فترَةً، من يني نية إذا فتر^(٢). وهو هنا نفى بـ لا، وترك ما بعدها مجروراً بالإضافة.

ومن المآخذ على شعر هذيل:

مع كل ما سبق من مكانة لهذا الشعر فإنه لم يسلم من بعض المآخذ القليلة، وقلتها بالقياس إلى جماليات هذا الشعر والتي عرضنا بعضها منها فيما يخص هذه الدراسة. ومنها وهو أكثر ما رأيناه في شعرهم "تكرار أداة النفي (لا)" في المعنى الواحد، يقول ابن قتيبة عن أبي كبير الهذلي: "وله أربع قصائد، أولها كلها شيء واحد، ولا نعرف أحدا من الشعراء فعل ذلك.

إحدهن:

أزْهَيْرَ هَلْ عَن شَيْبَةٍ مِّن مَّعْدِلٍ أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْأَوَّلِ^(٣)

والثانية:

أزْهَيْرَ هَلْ عَن شَيْبَةٍ مِّن مَّقْصَرٍ أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْمُدْبِرِ^(٤)

والثالثة:

أزْهَيْرَ هَلْ عَن شَيْبَةٍ مِّن مَّصْرِيفٍ أَمْ لَا خُلُودَ لِبَاذِلٍ مَّتَكَلِّفٍ^(٥)

والرابعة:

أزْهَيْرَ هَلْ عَن شَيْبَةٍ مِّن مَّعَكِمٍ أَمْ لَا خُلُودَ لِبَاذِلٍ مَّتَكْرِمٍ^(٦)

وكما نرى فقد لاحظ ابن قتيبة تكرار الفكرة نفسها في مطلع أربع قصائد لأبي كبير، حيث إنها تتحدث عن الشيب ومحاولة الخلاص منه والعودة إلى الشباب.

ومن المآخذ أيضا: عدم تكرار "لا" رغم دخولها على فعل ماض لفظاً وتقديراً، كما في

قول أبي خراش الهذلي:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرُ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا^(٧)

(١) الديوان، ج ٣/ص ١٥.

(٢) السكري، شرح أشعار الهذليين، ج ١/ص ٤٦١.

(٣) الديوان، ج ٢/ص ٨٨.

(٤) الديوان، ج ٢/ص ١٠٠.

(٥) الديوان، ج ٢/ص ١٠٤.

(٦) الديوان، ج ٢/ص ١١١، ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ج ٢/ص ٦٥٩.

(٧) السكري، شرح أشعار الهذليين، ج ٣/ص ١٣٤٦. هذا البيت ورد عند السكري في الزيادات، ولم يرد في ديوان الهذليين.

فلم يكرّر "لا" بعد قوله: "لا ألمّا" على الرغم من مجيء الفعل ماضياً لفظاً وتقديراً، وقد ورد ترك تكرار "لا" أيضاً في غير أشعارهم، وهذا مما جعله ابن هشام شاذاً^(١).

فتلك المأخذ التي وجدتها من خلال ديوان الهذليين على أشعارهم، ولا بُدّ أن هنالك مأخذ أخرى في أشعارهم، لكنّ ما ذكرته فيما يخص هذه الدراسة فقط.

(١) ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ١/ص ٢٧٤.

الخاتمة

وبعد أن انتهيت من دراسة أساليب النفي في ديوان الهذليين، كانت هناك نتائج وهي تحصي ثمرة هذه الدراسة، ومن أهم تلك النتائج ما يلي:

(١) جمعت الدراسة بين الحديث عن طريقة تناول النفي وأدواته عند النحاة، مع كيفية استخدامها في ديوان شعري قديم، كان زال محط أنظار النحاة في بناء قواعدهم من خلاله، حيث تعتبر لغة هذيل إحدى اللغات التي نزل بها القرآن الكريم.

(٢) رأينا أنّ أدوات النفي جاءت منثورة في أبواب نحوية مختلفة، بحيث لو جمعت في باب واحد، أو دراسة واحدة؛ لكان جديراً بالاهتمام؛ ولأنها تشترك في كونها تفيد النفي.

(٣) يقسم النفي إلى قسمين: النفي الصريح، والنفي الضمني، حيث جاءت أدوات كلّ منهما عاملة، وغير عاملة.

(٤) يرى الباحث أنّ استخدام أساليب النفي في ديوان الهذليين جاءت موافقة لقواعد اللغة العربية التي وضعها النحاة، فلم يشذ الشاعر الهذلي في استخدامها.

(٥) يلاحظ أنّ أكثر أساليب النفي دوراناً في الديوان (لا) النافية، ثم تليها (ما) ثم تليها (لم) ثم (ليس)، و(لن).

(٦) يلاحظ الباحث عدم مجيء (إن) النافية، و(لات)، في ديوان الهذليين؛ وهذا يدل على قلّة استخدامها في الشعر وغيره.

(٧) يتضح لنا من خلال الدراسة أنّ الشاعر الهذلي كان يستخدم النفي في جميع الأغراض، كالتمني، والاستفهام.

(٨) يلاحظ من خلال دراسة أساليب النفي، أنّ لكل أسلوب من أساليبه دلالة خاصّة يميّز بها لا يؤديها أسلوب آخر، حيث توضع الحدث لزمن معيّن، ولها أثر مهم في تحديث الدلالة الزمنية للأفعال ضمن السياق اللغوي.

(٩) أدوات النفي الضمني منها الاسم: (غير، وهيهات)، ومنها الحرف: (بل، وليت، ولو، وكلا)، وأكثر أدواته حروف، ومنها حروف عاملة، مثل: (لكنّ، ليت).

(١٠) اختلفت ظاهرة النفي في دخولها على الجملة، فكان منها ما يدخل على الجملة الفعلية فقط، وهي: (لن، ولم)، ومنها ما يدخل على الجملة الاسمية فقط، وهي: (ليس)، ومنها ما يدخل على الجملتين: الاسمية، والفعلية، وهي: (لا، وما، وإن)، وكانت (لا) أكثرها دخولا على الجملة الفعلية.

(١١) أكثر ظواهر أدوات النفي تأثيراً فيما بعدها هي (لا)، حيث ورد المضارع بعدها مجزوماً، وورد الاسم بعدها منصوباً.

١٢) قد تحذف (لا) النافية قياساً ومعناها موجود، وذلك عندما تقع قبل الفعل المضارع الواقع في جواب القسم.

١٣) المنظور الإحصائي لكل أداة هو مؤشر تقريبي لمعدّل تكرار الأدوات وتكثيفها في الديوان.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- (١) الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله، (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في التفسير، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- (٢) إبراهيم مصطفى، (ت ١٣٨٢هـ)، إحياء النحو، الطبعة: الثانية، القاهرة- مصر، ١٩٩٢م.
- (٣) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات بن محمد، (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٧٩م.
- (٤) أحمد بن حنبل، أبو عبدالله بن محمد بن هلال الشيباني، (ت ٢٤١هـ)، مسند أحمد، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة- مصر، ١٩٩٥م.
- (٥) الأخفش الأصغر، علي بن سليمان بن الفضل، (ت ٣١٥هـ)، الاختيارين، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.
- (٦) الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي، (ت ٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م.
- (٧) الإربلي، علاء الدين بن علي بن بدر الدين، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، طبعة مصر، ١٨٧٧هـ.
- (٨) الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر، (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.
- (٩) الأزهري، محمد بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- (١٠) الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت ٦٨٦هـ)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، الإدارة العامة للثقافة والنشر- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
- (١١) الأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي، دار المعارف- مصر، الطبعة: السابعة، ١٩٨٨م.
- (١٢) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

- ١٣) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ):
- أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.
 - الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
 - البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر، ١٩٨٠م.
 - منثور الفوائد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م.
 - ١٤) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، الطبعة: السادسة، ١٩٧٨م.
 - ١٥) بابتي، عزيزة فوال، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.
 - ١٦) البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي، (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
 - ١٧) البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الرابعة، ١٩٩٧م.
 - ١٨) أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، (ت: ١٠٩٤هـ)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.
 - ١٩) البكري، أحمد ماهر، أساليب النفي في القرآن، مكتب العربي الحديث- الإسكندرية- مصر، ١٩٨٩م.
 - ٢٠) البياتي، سناء حميد، قواعد النحو العربي على ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
 - ٢١) الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد، (ت ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر.
 - ٢٢) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، (ت ٨١٦هـ)، التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٣م.
 - ٢٣) الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم بن محمد الشيباني، (ت ٦٣٠هـ)، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت- لبنان، (د.ت).

- ٢٤) ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- ٢٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت ٣٩٢هـ):
- الخصائص، الهيئة المصرية، القاهرة- مصر، الطبعة: الرابعة.
 - سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.
 - اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت.
 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- مصر، ١٩٩٩م.
- ٢٦) جواد علي، (ت ١٤٠٨هـ)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقى، بيروت- لبنان، الطبعة: الرابعة، ٢٠٠١م.
- ٢٧) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٩٨٧م.
- ٢٨) ابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن عمر، (ت ٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد- العراق، ١٩٩٣م.
- ٢٩) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد، وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٣٠) الحدّادي، أبو النصر أحمد بن محمد بن أحمد السمرقندي، (ت ٤٢٠هـ)، المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م.
- ٣١) ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد بن سعيد، (ت ٤٥٦هـ)، جمهرة أنساب العرب، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٣م.
- ٣٢) حسّان، تمام عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة- مصر، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠٦م.
- ٣٣) ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي، (ت ٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

- ٣٤) حماسة، محمد عبد اللطيف:
- بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٣٥) الحمد، علي توفيق، والزعبي، يوسف جميل، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، مكتبة دار الأمل، أربد- الأردن، الطبعة: الثانية، ٢٠١٠م، ص ٢٧١.
- ٣٦) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، (ت ٧٤٥هـ):
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
- البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ.
- ٣٧) خان، محمد، لغة القرآن الكريم / دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.
- ٣٨) خضير، محمد أحمد، الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، ٢٠٠١م.
- ٣٩) الخطّاب، محمد بن محمد الرعيني، الكواكب الدرّية على متممة الأجرومية، شرح: محمد ابن أحمد الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م.
- ٤٠) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، (ت ٨٠٨هـ)، مُقَدِّمَةُ ابن خلدون، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق- سوريا، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.
- ٤١) الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، (ت ٦١٧هـ)، شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتحمير، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م.
- ٤٢) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، (ت ٣٢١هـ):
- الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩١م.
- جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- ٤٣) رابين، تشيم، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ترجمة: عبد الكريم مجاهد، دار الفارس، عمان- الأردن، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

- ٤٤) الرَّاجِحِي، عبده علي إبراهيم، **التطبيق النحوي**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.
- ٤٥) الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، (ت ٦٠٦هـ)، **تفسير الرازي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- ٤٦) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، (ت ٥٠٢هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٤٧) ابن رشيقي القيرواني، أبو علي الحسن الأزدي، (ت ٤٦٣هـ)، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت- لبنان، الطبعة: الخامسة، ١٩٨١م.
- ٤٨) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (ت ٣٨٤هـ)، **معاني الحروف**، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة- السعودية، الطبعة: الثانية، ١٩٨١م.
- ٤٩) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبدالرزاق، (ت ١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية- القاهرة.
- ٥٠) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق، (ت ٣٤٠هـ):
- **الجمال في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الأمل، أربد- الأردن، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.
 - **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.
 - **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م.
- ٥١) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، (ت ٧٩٤هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٥٧م.
- ٥٢) زكي، أحمد كمال، **شعر الهذليين في العصرين الجاهلي والإسلامي**، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، ١٩٦٩م.
- ٥٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، (ت ٥٣٨هـ):
- **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
 - **الأنموذج في النحو**، تحقيق: سامي بن حمد المنصور، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- ٥٤) السامرائي، إبراهيم بن أحمد الرّاشد، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٣م.
- ٥٥) السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمان- الأردن، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.
- ٥٦) ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السري، (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٦م.
- ٥٧) السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد، (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.
- ٥٨) السّكّري، أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبدالله (ت ٢٧٥هـ)، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، مطبعة المدني، مكتبة دار العروبة، القاهرة- مصر.
- ٥٩) ابن سلّام، محمد بن عبيد الله الجمحي، (ت ٢٣٢هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة- السعودية.
- ٦٠) السمعاني، منصور بن محمد بن عبدالجبار، (ت ٤٨٩هـ)، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، دار الوطن- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.
- ٦١) السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سوريا.
- ٦٢) السويدي، أبو الفوز محمد أمين البغدادي، سبانك الذهب في معرفة قبائل العرب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٦م.
- ٦٣) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٨م.
- ٦٤) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.
- ٦٥) السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، (ت ٣٨٥هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح، دار الفكر، القاهرة- مصر، ١٩٧٤م.

- ٦٦) السِّيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبدالله، (ت٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن، وعلي سيّد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٦٧) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ):
- الإِتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
 - الأشباه والنظائر في النحو، حقّقه: عبدالإله نبهان وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
 - شرح شواهد المغني، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي- الكويت، ١٩٦٦م.
 - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٩٩٢م.
- ٦٨) ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي، (ت٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٩١م.
- ٦٩) شرّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧م.
- ٧٠) الثلوبين، أبو علي عمر بن محمد الأزدي، (ت٦٥٤هـ)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي العتيبي، مكتبة الرشيد، الرياض- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- ٧١) الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت١٣٣١هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.
- ٧٢) الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، (ت١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.
- ٧٣) طبّانة، أحمد بدوي، معجم البلاغة العربية، دار المنارة، جدّة- السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٨م.
- ٧٤) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، (ت٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.
- ٧٥) الطيّب، عبدالجواد، هذيل في جاهليتها وإسلامها، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، ١٩٨٢م.

- ٧٦) عباس حسن، (ت ١٣٩٨هـ) **النحو الوافي**، مكتبة دار المعارف- مصر، الطبعة: الثالثة.
- ٧٧) ابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد الأندلسي، (ت ٣٢٨هـ)، **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٧٨) أبو عبيدة، معمر بن المثنى البصري، (ت ٢٠٩هـ)، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٣٨١هـ.
- ٧٩) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، (ت ٥٧١هـ)، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٩٩٥م.
- ٨٠) عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة- مصر.
- ٨١) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، (ت ٥٤٢هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافى محمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٨٢) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، (ت ٧٦٩هـ) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين، مطبعة دار التراث، القاهرة- مصر، الطبعة: العشرون، ١٩٨٠م.
- ٨٣) **العكبري**، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت ٦١٦هـ):
- **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٧٩م.
 - **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق- سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥م.
- ٨٤) أبو علي، الحسن بن عبدالله القيسي، (ت ٦٠هـ)، **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- ٨٥) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، (ت ٣٩٥هـ):
- **الصاحبي في فقه اللغة العربية**، مطبعة محمد علي بيضون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.
 - **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٩٧٩م.
- ٨٦) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، **المسائل المشككة**، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
- ٨٧) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله، (ت ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، حققه: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى.

- ٨٨) الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد، (ت ١٧٠هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت- لبنان.
- ٨٩) أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد، (ت ٣٥٦هـ)، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، (د.ت).
- ٩٠) الفالي، إسماعيل بن القاسم بن عيزون بن هارون، (ت ٣٥٦هـ)، الأمالي، تحقيق: محمد عبد الجواد، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٩٢٦م.
- ٩١) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، (ت ٢٧٦هـ):
- تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
 - الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة- مصر، ١٤٢٣هـ.
- ٩٢) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، (ت ٦٧١هـ):
- الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، الطبعة: الثانية، ١٩٦٤م.
 - الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض- السعودية، ٢٠٠٣م.
- ٩٣) القزويني، محمد بن عبدالرحمن بن عمر، (ت ٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الثالثة.
- ٩٤) القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد، (ت ٨٢١هـ):
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
 - نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م.
- ٩٥) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، (ت ٧٥١هـ)، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة- السعودية.
- ٩٦) كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبدالغني (ت ١٤٠٨هـ)، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: السابعة، ١٩٩٤م.
- ٩٧) الملقبي، أحمد بن عبد النور، (ت ٧٠٢هـ) رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مكتبة دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٢م.
- ٩٨) ابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت ٦٧٢هـ):
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ١٩٧٦م.

- شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م.
- شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلاتِ الجامعِ الصَّحِيحِ، تحقيق: طه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٩٩) المبرّد، أبي العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ):
- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٧م.
- المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان.
- ١٠٠) ابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي، (ت ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ١٠١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار المعارف- مصر، الطبعة: الثانية، ١٩٧٢م.
- ١٠٢) مكّي بن أبي طالب، حَمّوش بن محمد بن مختار، (ت ٤٣٧هـ)، التبصرة في القراءات السبع، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية- الهند، الطبعة: الثانية، ١٩٨٢م.
- ١٠٣) المخزومي، مهدي بن محمد، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٨٦م.
- ١٠٤) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، (ت ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.
- ١٠٥) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة.
- ١٠٦) ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد (ت ٦٨٦هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.
- ١٠٧) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف، (ت ٧٦١هـ):
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مطبعة دار الفكر، بيروت- لبنان.
- شرح شذور الذهب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة- مصر، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المطبعة العصرية، بيروت- لبنان، ١٩٩١م.
- ١٠٨) ابن هشام، عبد الملك بن أيوب الحميري المعافري، (ت ٢١٣هـ)، **السيرة النبوية**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة- مصر، الطبعة: الثانية، ١٩٥٥م.
- ١٠٩) أبو الوفا الشريف، محمود محمد مصطفى، **ديوان الهذليين**، دار الكتب المصرية- مصر، ١٩٥٠م.
- ١١٠) الياضي، أبو محمد عفيف الدين عبدالله بن أسعد، (ت ٧٦٨هـ)، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.
- ١١١) ياقوت الحموي، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، (ت ٦٢٦هـ):
- **معجم الأديباء**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.
- ١١٢) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، (ت ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل**، تحقيق: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ١١٣) خليف، يوسف، **الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي**، دار المعارف- لبنان، الطبعة: الرابعة.

الرسائل الجامعية والمجلات

- (١) الأمين، محمد الحسن علي، الصورة البيانية في شعر الهذليين، (رسالة دكتوراه)، إشراف: عبد الفتاح لاشين، جامعة أم القرى- السعودية، ١٤١٠هـ.
- (٢) ثروت، السيد عبد العاطي رحيم، ظاهرة النفي في الحديث الشريف بين التوصيف والتنظير، (رسالة ماجستير)، إشراف: عبدالرحمن السيد، وأمين علي السيد، جامعة القاهرة- مصر، ٢٠١١م.
- (٣) جمعات، توفيق، النفي في النحو العربي منحى وظيفي وتعليمي، القرآن الكريم عينة، (رسالة ماجستير)، إشراف: مشري بن خليفة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، ٢٠٠٦م.
- (٤) الخزينة، خالد الحسن، الأنواع في أشعار الهذليين، دراسة وصفية فنية تحليلية، (رسالة ماجستير)، إشراف: إبراهيم أحمد الحردلو، جامعة الخرطوم - السودان، ٢٠٠٥م.
- (٥) سلهب، حسن محمد حجازي عاشور، النفي في العربية، تطبيق على شعر النابغة الذبياني، (رسالة ماجستير)، إشراف: سمير ستيتية، جامعة اليرموك- الأردن، ١٩٩٨م.
- (٦) الطرفي، سعيد بن طيب بن سحيم، الإنشاء ومواقفه في شعر هذيل، (رسالة دكتوراه)، إشراف: محمد محمد أبو موسى، جامعة أم القرى- السعودية، ١٤٢٥هـ.
- (٧) عيسى، فارس محمد، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، (رسالة ماجستير)، إشراف: خليل عمارة، جامعة اليرموك - الأردن، ١٩٨٤م.
- (٨) كبتها، سائد ياسين أسعد، ما بُنيَ على أشعار هذيل من تصاريف اللغة وقواعدها، (رسالة ماجستير)، إشراف: يحيى عبد الرؤوف جبر، جامعة النجاح الوطنية- فلسطين، ١٩٩٨م.
- (٩) الكيلاني، إيمان محمد أمين، الاحتجاج بلغة كنانة وهذيل في ضوء صحيفة أبي نصر الفارابي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الهاشمية- الأردن، المجلد: ٣٤، العدد: ١، ٢٠٠٧م.
- (١٠) المصلاوي، علي كاظم محمد، لغة شعر ديوان الهذليين، (رسالة ماجستير)، إشراف: حاكم حبيب الكريطي، جامعة الكوفة- العراق، ١٩٩٩م.

Abstract

"Techniques of Negation in the Hudhali Poet's Diwan (Diwan al-Hudhaliyin)."

Prepared by:
Abdullah Sahab Mattar Al-Issawi

Supervised by:
Prof. Ali Hussien Al-Bawab

This research is dedicated to study negation and its words used by Arabic language scholars and implementing those words on Hudhaylis Divan of poetry- A syntactic semantic study. This study is divided into: An introduction, preface, four chapters, and a conclusion in which important results are shown.

The introduction presents the study objectives, the research methodology, and previous studies. As for the preface, it sheds light on the kinship of Hudhaylis tribe, their homeland, poetry, language, and the most important sources of their poetry. The first chapter discusses negation and its conditions followed by ancient linguists, and a group of linguists, rhetoricians, and reporters of Hadith were chosen to discuss their works. The second chapter studies negation in its both sections: the explicit, and the implicit, and their words in linguists books whereas the chapter explains the role of each word, its time connotation, and a group of its rules. The third chapter studies negation in Hudhaylis Divan of poetry - a syntactic semantic study. The fourth chapter straightens this study and displays the effect of negation in Hudhaylis Divan of poetry. Finally, the conclusion presents important results, such as:

- Negation uses explicit and implicit words both function and content words.
- The researcher noticed that the most common negative words is (not) /laa/, then (not) /maa/, after that (did not) /lam/, (is not) /laysa/, and (will not) /lan/.